BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



نشرة إعلامية غير دورية تصدر عن مكتبة الإسكندرية العدد ال[illegible] والعشرون - أكتوبر ٢٠١٨

ذاكرة مصر المعاصرة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



مجلس الشورى المصري

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



مجلس الشعب المصري

PRESIDENT

Anwar Sadat

ARCHIVE

SPecial Projects
إدارة المشروعات الخاصة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

Design by: H. Hegazy

المحتويات



نشرة إعلامية غير دورية

تصدر عن مكتبة الإسكندرية

العدد السادس والعشرون

أكتوبر ٢٠٠٨

الإشراف العام
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتير التحرير
منى حلمي

تصميم وخطوط وإخراج النشرة
محمد جمعه

ساهم في تحرير هذا العدد

عبد الوهاب شاكر

محمود عزت

صفاء خليفة

عمرو شلبي

ممدوح مبروك

محمد السيد

سوزان عابد

أميرة داوود

أيمن منصور

أيمن الشربيني

المراجعة اللغوية
أحمد شعبان

مكتبة الإسكندرية

ص.ب: ١٣٨ - الشاطبي - الإسكندرية ٢١٥٢٦- مصر

تليفون: ٤٨٣٩٩٩٩(٢٠٣)+ فاكس: ٤٨٣٤٩٨١ (٢٠٣)+

الموقع: www.bibalex.org

البريد الإلكتروني: media@bibalex.org

mona.helmy@bibalex.org

ذاكرة مصر المعاصرة


إسماعيل سراج الدين

حين ألقيتْ عليَّ مسئولية مكتبة الإسكندرية، كان عليَّ عبء كبير تمثل في بناء مؤسسة ثقافية تقدم مصر بشكل متميز للعالم، وتخدم الثقافة المصرية المعاصرة بصورة غير تقليدية، من خلال كونها رائدة في الفضاء الرقمي، هذا كله رأيته اليوم يتمثل بكل معانيه في ذاكرة مصر المعاصرة، فهي ذاكرة رقمية تقدم الحياة في مصر خلال القرنين الميلاديين التاسع عشر والعشرين، بجهود فريق من الشباب بإشراف خالد عزب الذي تحمل معهم مسئولية أرشفة تاريخ مصر من خلال الصور والأفلام والطوابع والعملات والصحف والمجلات والوثائق والدراسات التاريخية التي كتبت خصيصاً لهذه الذاكرة.

تعد ذاكرة مصر ذاكرة كل المصريين بلا استثناء، بدءًا من الفلاح البسيط والعامل المجد، إلى الملوك والرؤساء، بدءًا من الأحداث الهامة إلى يوميات المصريين، هذه الذاكرة ستجعلك تعيش مع المصريين كيفما عاشوا، في لحظات حزنهم وأفراحهم، في انتصاراتهم وانكساراتهم. لقد حرصنا أن نكون صادقين في كل معلومة نقدمها، دققنا بشدة من خلال فريق للمراجعة العلمية ضم أساطين علم التاريخ الحديث والمعاصر، وعلى رأسهم الراحلان العظيمان الدكتور يونان لبيب رزق والدكتور رؤوف حامد عباس، والدكتورة لطيفة سالم والدكتور محمد عفيفي. كما اخترنا الدكتور عماد أبو غازي مستشارًا علميًا لكي يبدي ملاحظاته أولاً بأول على كافة خطوات المشروع.

أما فريق الشباب الذي اختاره وأشرف عليه الدكتور خالد عزب فقد عملوا بروح التحدي لينجزوا هذا المشروع في زمن قياسي، امتد عملهم ساعات طويلة من اليوم، فقد رأوا فيما عملوا فيه مهمة قومية، عكفوا عليها ليل نهار، بجد وإخلاص، حرمناهم من الأجازات الأسبوعية، أرى فيهم جيلاً صاعدًا من العلماء كل في تخصصه بالذاكرة، ومنهم سوزان عابد وعمرو شلبي ومحمد السيد وصفاء خليفة وممدوح مبروك ومحمود عزت وعبد الوهاب شاكر وأميرة داوود وغيرهم، وفريق العمل الموازي في القاهرة الذي كان يتابعه عن كثب الزميل أيمن منصور، الذي عمل بين مجموعة الكنيسة البطرسية ودائرة محمد باشا محمود ودار المحفوظات ودار الهلال وأخبار اليوم، فضلاً عن تتبعه كل قصاصة تكون هنا أو هناك.

كما أن المجهود الذي بذله قطع تكنولوجيا المعلومات كان مكملا وهاما لإتاحة كل الوثائق والصور والأفلام والمواد التاريخية المختلفة بصورة رقمية وبتقنيات عالية لخدمة الجمهور المستخدم لذاكرة مصر بصورة تتيح له الاستفادة القصوى. والفضل في ذلك لكل من الدكتور مجدي ناجي والدكتورة نهى عدلي والزميل الشاب المهندس أحمد سمير.

إننا بتدشين هذه الذاكرة نكون قد أوفينا دورنا المتمثل في كوننا مؤسسة رائدة في العصر الرقمي، من خلال تعاون إدارة المشروعات الخاصة مع قطاع تكنولوجيا المعلومات لتقديم الذاكرة بصورة رقمية، فضلاً عن أننا نافذة العالم على مصر من خلال ذاكرة مصر المعاصرة.



كوبري قصر النيل بالقاهرة قديمًا

الدساتير المصرية

لجنة الدستور سنة ١٩٢٣



(١) حسين رشدي باشا رئيس (٢) احمد حشمت باشا نائب رئيس (٣) يوسف سابا باشا (٤) احمد طلعت باشا (٥) محمد توفيق رفعت باشا (٦) السيد عبد الحميد البكري (٧) الشيخ محمد بخيت (٨) قليني فهمي باشا (٩) منصور يوسف باشا (١٠) يوسف اصلان قطاوي باشا (١١) ابراهيم ابو رحاب باشا (١٢) علي المنزلاوي بك (١٣) عبد اللطيف المكباتي بك (١٤) محمد علي بك (١٥) زكريا نامق بك (١٦) ابراهيم الهلباوي بك (١٧) عبد العزيز فهمي بك (١٨) محمود ابو النصر بك (١٩) الشيخ محمد خيرت راضي (٢٠) حسن عبد الرازق باشا (٢١) صالح لملوم باشا (٢٢) الياس عوض بك (٢٣) علي ماهر بك (٢٤) توفيق دوس بك (٢٥) عبد الحميد بدوي بك

اعضاء لم يشتركوا في الصورة: عبد الفتاح يحيى باشا : حافظ حسن باشا : عبد الحميد مصطفى باشا : الانبا يوأنس : اسماعيل أباظة باشا : محمود ابو حسين باشا : عبد القادر الجمال باشا

السكرتارية: (١) احمد امين بك (٢) محمد حسين هيكل بك (٣) محمد متولي بك (٤) محمود صادق بك (٥) الشيخ عبد العزيز البشري (٦) احمد صادق بك

إن المتابع لتاريخ مصر الحديث، سيجد أن الشعب المصري شعب دستوري، شعب كافح طويلاً من أجل الدستور، وكفاح الشعب المصري من أجل الدستور سيظل صفحة مشرقة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

لا شك أن الشعب المصري عقب الحملة الفرنسية أثبت أنه قد استوعب الدرس الديمقراطي وصمم على ألا تعود الأمور لسابق عهدها وألا تصبح مصر كما كانت أقطاعية عثمانية ومن هنا اختار الشعب المصري حاكمه "محمد علي"، وإذا كانت الحياة النيابية تعني أن ينتخب الشعب من يمثلونه ويدافعون عن حقوقه ويصلحون من أمره فإن اختيار الشعب المصري لحاكمه هو أروع صور الديمقراطية. فبعد ثورة الشعب المصري ضد الوالي العثماني خورشيد باشا في مايو سنة ١٨٠٥، وإجبارهم له أن يترك ولاية مصر، اجتمع مشايخ الأزهر حيث أعلنوا محمد علي حاكمًا على مصر، وأُجبر السلطان سليم الثالث على الاعتراف بذلك. وكانت هناك ثلاثة شروط أساسية لولاية محمد علي:

- احترام القانون.
- الحكم بالمشورة.
- تمثيل الإرادة الشعبية التي تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى.

وإعلان هذه الشروط الثلاثة وقبول محمد علي لها كان بمثابة نواة للحياة الدستورية النيابية.

فالدساتير المصرية بدأت مع إصدار محمد علي باشا للائحة الأساسية للمجلس العالي في عام ١٨٢٥، وفي يوليو ١٨٣٧ أصدر محمد علي قانون "السياستنامة"، لتنظيم شؤون

الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها المختلفة، وكان بمثابة أول خطوة في سبيل تنظيم الإدارة والحكومة المصرية في عهد محمد علي.

وفي ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦، أصدر الخديوي إسماعيل اللائحة الأساسية واللائحة النظامية لمجلس شورى النواب، وفي عام ١٨٨٣ صدر القانون النظامي المصري وهو ما سمي ب "قانوني أول مايو ١٨٨٣" وبموجبه أنشأت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، ثم صدر القانون النظامي الجديد في يوليو سنة ١٩١٣م ونص على إنشاء الجمعية التشريعية.

وكان صدور دستور ١٩٢٣، أشهر دستور في تاريخ الحياة الدستورية المصرية؛ خطوة وعلامة صحيحة على طريق الحياة النيابية المصرية وتطورها، كما دل على ذلك انتخاب أول برلمان مصري على أساس حزبي. إلى أن جاء الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م بإلغاء دستور ١٩٢٣، وبحل مجلسي النواب والشيوخ، وإعلان دستور جديد هو دستور ١٩٣٠ وكانت تلك هي الخطوة الأخيرة في مسلسل الانقلابات ضد دستور ١٩٢٣.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، صدر أمرًا ملكيًّا بأن النظام الدستوري للمملكة المصرية هو النظام الذي تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣م، أي عودة دستور ١٩٢٣.

وظلت مصر تعمل بدستور ١٩٢٣ إلى أن قامت ثورة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث أعلن مجلس قيادة الثورة في ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٢٣. وأصدر القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة اللواء محمد نجيب في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣م الإعلان الدستوري المؤقت. ولم يمض وقت طويل على صدور الإعلان الدستوري المؤقت حتى نشبت الأزمة والتي عُرفت بأزمة مارس ١٩٥٤ بين رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب، وبين بقية أعضاء هذا المجلس يقودهم مؤسس حركة الضباط الأحرار البكباشي جمال عبد الناصر، حتى تم التخلص من اللواء محمد نجيب في نوفمبر ١٩٥٤، وتولى مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبد الناصر سلطات رئيس الجمهورية، حتى صدور دستور في ١٦ يناير ١٩٥٦.

وفي يوم ١ فبراير ١٩٥٨، أُعلنت الجمهورية العربية المتحدة وسقوط دستور ١٩٥٦ المصري وسقوط دستور ١٩٥٠ السوري وذلك بعد استفتاء شعب البلدين لقيام دولة الوحدة، وبمجرد إعلان الوحدة تم إعلان الدستور الجديد وهو دستور ١٩٥٨، والذي أصدره رئيس الجمهورية في ٥ مارس ١٩٥٨.

وبعد انفصال سوريا من الوحدة في سبتمبر ١٩٦١، واجه دستور ١٩٥٨ هزة عنيفة، وعلى ذلك أصدر رئيس الجمهورية إعلانًا دستوريًّا في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا، وكان هذا الإعلان بمثابة تعديل جزئي لجانب من مواد دستور ١٩٥٨ المؤقت.

وفي ٢٤ مارس ١٩٦٤ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر دستور ١٩٦٤ المؤقت، إلى أن يقوم مجلس الأمة المصري بوضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

وبعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، واجه النظام السياسي تحديات كبيرة، وكان الرأي السائد هو أن يتولى نائب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وهو محمد أنور السادات. وفي يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٠ صدّق مجلس الأمة على قرار ترشيح السادات ليكون رئيسًا للجمهورية خلفًا لجمال عبد الناصر.

ويشهد للسادات أنه منذ توليه الحكم بدأ في اتخاذ عدة قرارات بدأت تتقلص فيها سلطة الرئيس وتتعاظم معها سلطة المؤسسات السياسية وزيادة قدرتها على التأثير والمشاركة السياسية وإكساب المواطنين مزيدًا من الحقوق والحريات. وقد اكتملت منظومة السادات بدعوة مجلس الأمة في ٢٠ مايو ١٩٧١، بإعداد دستور جمهورية مصر العربية الدائم وعرضه على الشعب في الاستفتاء. وفي يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ صدر دستور جمهورية مصر العربية الدائم بعد الاستفتاء الذي أجري على الدستور، والذي بدأت معه مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

• ظلت مصر تعمل بدستور ١٩٢٣ إلى أن قامت ثورة الجيش في ٢٣ يوليو

الدستور المصري

(الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ؛

وبما أن أعز رغباتنا وأعظم ما تتجه إليه عزيمتنا توفير الرفاهية لشعبنا في نظام وسلام ؛

واعتباراً بتجارب السبع السنين الماضية ، وعملاً بما توجبه ضرورة التوفيق بين النظم الأساسية وبين أحوال البلاد وحاجاتها ؛

وبعد الاطلاع على الكتاب والبيان المرفوعين إلينا من الوزراء بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يبطل العمل بالدستور القائم ويستبدل به الدستور الملحق بهذا الأمر .
ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ - مع مراعاة تطبيق المادتين ٤٨ و ٦٠ كما هو منصوص عليه في المادة التالية يعمل بالدستور الجديد من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ٣ - من تاريخ نشر الدستور الجديد إلى انعقاد البرلمان نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي يختص بها البرلمان بمقتضى الدستور . ونباشرها وفقاً لأحكام المادتين ٤٨ و ٦٠ من الدستور بمراسيم منا ، على أن يراعى عدم مخالفة ما تسنه من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بالدستور .

مادة ٤ - في الفترة المشار إليها في المادة السابقة يجوز مع ذلك محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب تعطيل أية جريدة أو نشرة دورية أو إلغاؤها بقرار من وزير الداخلية بعد إنذارين وبقرار من مجلس الوزراء بلا إنذار .

مادة ٥ - تعرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان على المجلسين في دور الانعقاد الأول للبرلمان ، فإن لم تعرض ، بطل العمل بها في المستقبل .
ولا يجوز أن تنسخ القوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون .





الدستور المصري

عزيزي يحيى إبراهيم باشا

اطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الجهد في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها

وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها

وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء

والله المعين على ما فيه الخير والسداد ؟

صدر بسراي عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

فؤاد

رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣

مكاتبة من الملك فؤاد إلى يحيى إبراهيم باشا بخصوص الموافقة على الدستور الذي أجمع عليه أعضاء لجنة الدستور عام ١٩٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٥ مكرر) الصادر في يوم الاثنين ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٧)

دستور
الجمهورية المصرية

مقـــدمة

نحن الشعب المصرى

الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل ؛

نحن الشعب المصرى

الذى تولى أمره بنفسه ، وأمسك زمام شأنه بيده ، غداة النصر العظيم الذى حققه بثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وتوج به كفاحه على مدى التاريخ ؛

نحن الشعب المصرى

الذى استلهم العظة من ماضيه ، واستمد العزم من حاضره ، فرسم معالم الطريق إلى مستقبل :

متحرر من الخوف ،

متحرر من الحاجة ،

متحرر من الذل ،

يبنى فيه بعمله الإيجابى ، وبكل طاقته وإمكانياته ، مجتمعا تسوده الرفاهية ويتم له فى خلاله :

* القضاء على الاستعمار وأعوانه ،
* القضاء على الإقطاع ،

الصفحة الأولى من دستور الجمهورية المصرية لسنة ١٩٥٦ والصادر يوم ١٦ يناير ١٩٥٦، وتم نشره بالوقائع المصرية.

تطور المجالس النيابية في مصر

محمود عزت

مع مجيء الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨، بدأ نابليون بونابرت لأول مرة في إشراك المصريين أنفسهم في اتخاذ بعض القرارات رغبة منه في الاستحواذ على ثقة المصريين في مواجهة المماليك، ولهذا تم تشكيل الديوان الذي ضم بشكل أساسي كبار علماء الأزهر وهو "ديوان القاهرة"، وقد قام نابليون بونابرت بتشكيل الديوان الأول في ٢٥ يوليه ١٧٩٨، حيث ضم هذا الديوان ثمانية أعضاء هم المشايخ: الشرقاوي، والصاوي، والبكري، والفيومي، والعريشي، والسرسي، والأمير والمهدي.

ثم توالت أنظمة الدواوين في مصر؛ فبعد أن قام نابليون بإلغاء نظام ديوان القاهرة، عاد لينشئ نظام مزدوج مكون من "الديوان العمومي" و "الديوان الخصوصي" وقد استمرا الديوانين حتى رحيل الجيش الفرنسي عن القاهرة في ٦ يوليه ١٨٠١.

ثم جاء عصر محمد علي في عام ١٨٢٤، حيث قام محمد علي بتأسيس المجلس العالي، حيث قام في ٢٧ نوفمبر ١٨٢٤بإصدار أمر من جناب الخديوي إلى الكتخدا بك رئيس المجلس العالي، عن تأسيس المجلس وطريقة إدارة مناقشته وحسن معاملة أعضاؤه.



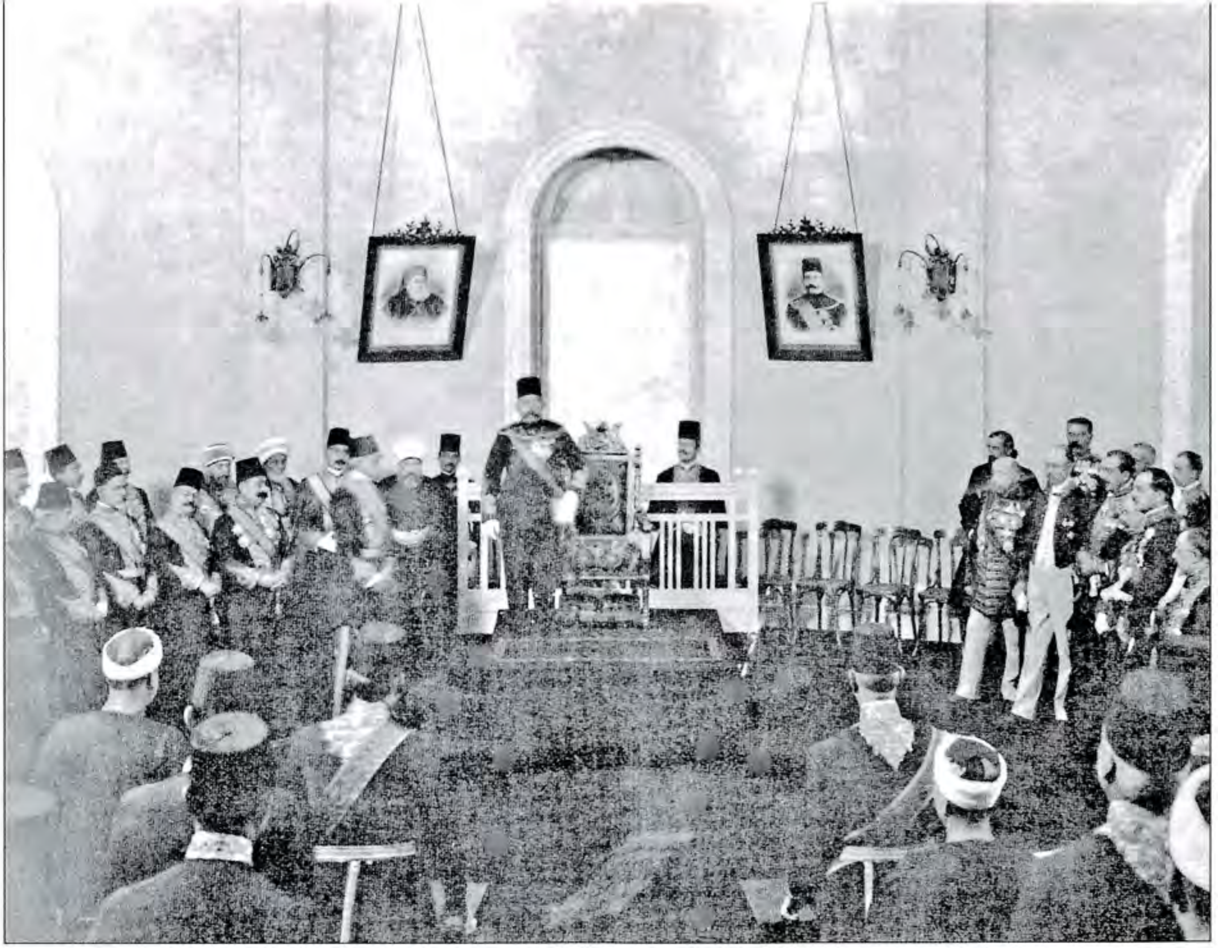
الخديوي إسماعيل

وبعد نجاح نظام المجلس العالي شيئًا فشيئًا، بدأ محمد علي باشا في توسيع النظام التمثيلي للمجلس العالي، بعد أن أمر بإنشاء مجلس كامل مكوَن من مشايخ القرى المصرية المنتخبون من سكان الأقاليم، وتألف المجلس الجديد وبه ٩٩ شيخًا من الأعيان عن سائر القطر، وقد أضاف إليهم محمد علي ٣٣ عضوًا بالتعيين، وبهذا صار المجلس الجديد ١٥٧ عضوًا.

كانت تلك التجربة من ضمن المحاولات الأولية التي ظهرت فيها أولى التجارب النيابية، لتنظيم العلاقة بين الحاكم والشعب إلى أن جاء الخديوي إسماعيل في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦، ليقوم بإنشاء أول برلمان نيابي تمثيلي بالمعنى الحقيقي وهو "مجلس شورى النواب" وفق النمط الغربي الحديث في إقامة المؤسسات التشريعية المنتخبة والتي تقوم بتمثيل جمهور الناخبين والتعبير عن مصالحهم في مواجهة السلطة التنفيذية، وذلك تنفيذًا للفكر التحديثي للخديوي إسماعيل، من أجل إقامة الحياة النيابية السليمة التي تعبر تعبيرًا حقيقيًا عن مصالح وتطلعات الشعب المصري بمختلف فئاته وطوائفه.

وكان مجلس شورى النواب والذي يعد البداية الحقيقية للمجالس النيابية في مصر، يتكوّن من ستة وسبعين عضوًا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات. وهكذا بدأت مصر بحق عهدًا جديدًا من حياتها.

خطبة الخديوي إسماعيل التي ألقاها في حفلة افتتاح مجلس شورى النواب:



صورة نادرة لإحدى جلسات الجمعية التشريعية والتي افتتحت في ٢٢ يناير ١٩١٤

"من المعلوم أن جدي المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار ووجد أهلها مسلوبي الأمن والراحة، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالي وتمدين البلاد، بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارية الأقطار المصرية، وكان والدي عونًا له ونصيرًا في حياته، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه في إتمام تلك المساعي الجليلة بكمال الجدّ والاجتهاد، فلو ساعده عمره لكملها على أحسن نظام، ثم انقلبت أحوال مصر بعدها إلى أن قدّر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي، ومن حين تسلمته لهذا الآن، رأيتم دوام سعيي واجتهادي في إكمال ما شرعاه من المقاصد الخديوية، بتكثير أسباب العمارية والمدنية، أعانني الله على ذلك، وكثيرًا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب، لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية، كما هو مرعيّ في أكثر الجهات، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ) وبقوله تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)، فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر، يتذاكر فيه المنافع الداخلية، وتبدى به الآراء السديدة، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبي الأهالي، ينعقد بمصر في كل سنة مدّة شهرين."

ثم تحوّل مجلس شورى النواب في عهد الخديوي توفيق إلى مجلس النواب المصري ١٨٨١، والذي صدرت في ظلّه لائحة ٧ فبراير ١٨٨٢، والتي كانت تعد تعبيرًا حقيقيًا عن أماني أعضاء مجلس النواب عن النظام السياسي الذي تمنوه لمصر. ولكن جاء قرار الإنجليز بهدم النظام النيابي بدعوى تهدئة الأحوال في مصر، واستبداله بنظام آخر تمثّل في "مجالس قانونيّ أول مايو" عام ١٨٨٣، هذان القانونان اللذان كانا نتاج تقرير اللورد دوفرين - السفير البريطاني في الأستانة - الذي أرسله إلى وزير خارجية بلاده جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣. ثم صدرا قانونا أول مايو اللذان كانا نتاج ذلك التقرير، وقد تضمنا نظامًا جديدًا يلائم الوجود الإنجليزي في مصر تمثل في مجلس شورى القوانين وكان يتكون من ثلاثين عضوا، يقوم الخديوي بتعيين أربعة عشر منهم بصفة دائمة و يتم اختيار الرئيس وأحد الوكيلين من بينهم، أما باقي الأعضاء الستة عشر فيتم انتخابهم ويختار الوكيل الثاني من بينهم. والجمعية العمومية والتي كانت أوسع نطاقًا من مجلس شورى القوانين سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث عدد المنتخبين، حيث كانت مؤلفة من ٨٢ عضوًا منهم ٤٦ منتَخَبون، والباقي معينون على أساس أعضاء مجلس شورى القوانين، وهيئة النظار المكونة من ستة أعضاء.

ومع مجيء عام ١٩١٣، صدر القانون النظامي الجديد والذي نص على إنشاء الجمعية التشريعية لتحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين. وكانت تتكون من أعضاء بحكم مناصبهم، وهم النظار أي الوزراء، ثم من الأعضاء المنتخبين والمعينين، وكان عدد المنتخبين ٦٦ عضواً، أما الأعضاء المعيّنون فكان عددهم ١٧ عضواً. وكانت مدة العضوية ست سنوات.

وجاءت مرحلة دستورية جديدة بإعلان دستور ١٩٢٣ في ١٩ أبريل ١٩٢٣، ذلك الدستور الذي مثل نقلة كبيرة على طريق إقامة الحياة النيابية السليمة في مصر، حيث أنه صدر بعد الاعتراف الرسمي من قبل بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهو الأمر الذي لم يكن متوفراً من قبل.

وقد نص الدستور أن التشريع من حق البرلمان، مع إعطاء الملك حق الاعتراض، وفي نفس الوقت أعطى الدستور للبرلمان حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وقد تكوّن البرلمان في ظل هذا الدستور من مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وقد ألغي دستور ١٩٢٣، بصدور دستور سنة ١٩٣٠، في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، إلا أن دستور سنة ١٩٣٠، لم يعمر طويلاً، بسبب تزايد الضغط على الملك بسبب رفض مصر كلها له وللنظام السياسي الذي قام على أساسه، فكان صدور الأمر الملكي رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٤، بإلغاء دستور سنة ١٩٣٠، وحل مجلسي البرلمان اللذين قاما في ظله وطبقا لأحكامه نتيجة طبيعية لإرادة الشعب المصري. وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥، صدر الأمر الملكي رقم ١٤٢ لسنة ١٩٣٥، والذي قضى بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣.

ومع قيام ضباط الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بثورتهم. أعلن مجلس قيادة الثورة في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٢٣.

وظلت مصر في فترة انتقالية إلى أن أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ١٦ يناير ١٩٥٦، عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر والذي سمي بـ دستور ١٩٥٦، والذي تبنى النظام الجمهوري البرلماني والذي يقوم على تقوية دور المجلس النيابي. وعلى أساس هذا الدستور شُكّل أول مجلس نيابي في ظل الثورة، وبدأ جلساته في ٢٢ يوليو١٩٥٧، وقد أطلق عليه اسم مجلس الأمة، واستمر هذا المجلس حتى العاشر من فبراير ١٩٥٨، حيث أعقبه مجلس الأمة المشترك في ظل صدور دستور مارس ١٩٥٨، وذلك عقب الوحدة مع سوريا. وقد استمر مجلس الأمة المشترك، حتى ٢٢ يونية عام ١٩٦١.


الرئيس جمال عبد الناصر يحلف اليمين أمام مجلس الأمة


اجتماع الرئيس محمد أنور السادات بمجلس الأمة يونية ١٩٧١

• أعلن الرئيس الراحل محمد أنور السادات أمام مجلس الشعب أن الوقت قد حان لكي تتحول المنابر السياسية الثلاثة إلى أحزاب

وبمجرد سقوط الوحدة بين مصر وسوريا، وفى شهر مارس ١٩٦٤ صدر دستور مؤقت، وفى ظله قام مجلس الأمة المنتخب والمكوّن من ٣٥٠ عضواً ، بالإضافة إلى عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية.

ومع تولي الرئيس الراحل محمد أنور السادات الحكم، قام باتخاذ عدة قرارات بدأت تتقلص فيها سلطة الرئيس وتتعاظم معها سلطة المؤسسات السياسية وزيادة قدرتها على التأثير والمشاركة السياسية وإكساب المواطن مزيدًا من الحقوق والحريات. وقد اكتملت هذه المنظومة بدعوة مجلس الأمة في ٢٠ مايو ١٩٧١ بإعداد دستور جمهورية مصر العربية الدائم وعرضه على الشعب في الاستفتاء. في ١١ سبتمبر ١٩٧١، صدر دستور جمهورية مصر العربية الدائم بعد الاستفتاء الذي أجري على الدستور، والذي بدأت معه مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفى ظله جرت انتخابات مجلس الشعب الذي عقد أولى جلساته في ١١ نوفمبر ١٩٧١ وهو أول مجلس يستكمل مدته الدستورية وهى خمس سنوات كاملة.

ولقد أعلن الرئيس الراحل محمد أنور السادات أمام مجلس الشعب في جلسته الافتتاحية يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أن الوقت قد حان لكي تتحول المنابر السياسية الثلاثة إلى أحزاب. وتبع ذلك صدور قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧، وبذلك تحولت مصر من مبدأ التنظيم السياسي الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب. وقد شهد مجلس الشعب في ظل تعدد الأحزاب مبادرة السلام التي أعلنها الرئيس الراحل أمام المجلس يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧. كما وافق المجلس على اتفاقيتي كامب ديفيد في ٤ أكتوبر ١٩٧٨ ثم إقرار المجلس لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والتي وافق عليها المجلس يوم ١٠ إبريل ١٩٧٩.

ثم جاء الاستفتاء الذي جَرى يوم ١٩ إبريل ١٩٧٩، والذي وافق فيه الشعب المصري على إنشاء "مجلس الشورى"، وعقد مجلس الشورى أولى جلساته في أول نوفمبر ١٩٨٠، ومعه عادت فكرة وجود مجلسين تشريعيين في الحياة النيابية المصرية والتي ولدت معها مرحلة جديدة اتسمت بالاستقرار من حيث شكل السلطة التشريعية والتي يتقاسمها حتى الآن بموجب الدستور كل من مجلسي الشعب والشورى.



قاعة الجلسات الرئيسية بمجلس الشعب



قاعة الجلسات الرئيسية بمجلس الشورى

أفلام أحمد درويش
تقدم
أنور وجدى
فريد شوقى
سميرة أحمد
شكرى سرحان
نجمه ابراهيم
زوزو الحكيم
لطفى عثمان
تحقيق صحفى

إخراج:
صلاح أبو سيف









ريا وسكينه

توزيع: أفلام أحمد درويش ٣٣ شارع عرابى/القاهرة

فيلم عبد الوهاب يقدم

سعاد حسني
محرم فؤاد

حسن ونعيمه



قصة عبد الرحمن الخميسي
اخراج
بركات

توزيع فيلم عبد الوهاب



الأحزاب والتنظيمات السياسية

ظهرت الأحزاب السياسية في مصر منذ القرن التاسع عشر وكانت نتيجة لأحداث تاريخية ووطنية وسياسية اجتمعت معًا في الفترة الزمنية التي شهدت تطور ونشأة مؤسسات الحكم في مصر كالمجالس النيابية والوزارات والنظارات والنقابات وغيرها.

نشأة الأحزاب السياسية في مصر ظهرت بشكل مرحلي. فبدأت المرحلة الأولي وهي مرحلة الأحزاب السياسية في فترة ما قبل ثورة ١٩١٩ بالجمعيات والتنظيمات السياسية السرية في شكل جمعيات سرية في البداية ثم بدأت في الإعلان ذات الأهداف السياسية إلي أن ظهرت الأحزاب السياسية .. وكان أول هذه الأحزاب هو الحزب الوطني القديم والذي تأسس في ١٣ إبريل ١٨٧٩، ثم توالى ظهور الأحزاب المتنوعة في طبيعتها من حيث تكوينها وقوتها التنظيمية وقاعدتها الشعبية وتوجهاتها السياسية حيث بلغت حوالي ١١ حزب سياسي وفق الجدول التالي:

الحزب	تاريخ التأسيس
الحزب الوطني القديم	١٣ أبريل سنة ١٨٧٩
الحزب الوطني الحر	٥ يوليو سنة ١٩٠٧
حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية	٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧
حزب الأمة	٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧
الحزب الوطني	٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧
الحزب الجمهوري المصري	ديسمبر سنة ١٩٠٧
حزب النبلاء	أكتوبر سنة ١٩٠٨
حزب مصر المستقلة	٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨
الحزب الاشتراكي المبارك	سنة ١٩٠٩
حزب العمال	يوليو سنة ١٩٠٩
الحزب الدستوري	فبراير سنة ١٩١٠



أحمد ماهر باشا رئيس حزب الهيئة السعدية في بيت الأمة سنة ١٩٣٩

وقد كانت كل الأحزاب السياسية التي ولدت في مصر بين عامي ١٩٠٧ – ١٩١٠ مجرد بداية لنشأة وانتشار الأحزاب السياسية في مصر ، ولكنها كانت محكومة في ذلك الوقت بالإطار الموضوعي الذي كانت تعيش فيه البلاد ممثلاً في الاحتلال البريطاني والتبعية المصرية الرسمية للباب العالي في إسطنبول.

ثم بدأت المرحلة الثانية وتمثلت في الفترة التي تبعت ثورة ١٩١٩ وبالتحديد في عام ١٩٢١ والذي شهد ظهور حزب العمال الاشتراكي الشيوعي المصري، وحزب الأحرار الدستوريين. وقد قامت العديد من الأحزاب السياسية في تلك الفترة خاصة بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعترف باستقلال مصر، ثم صدور دستور ١٩٢٣ الذي أقر نظام الحكم الملكي الدستوري علي أساس تعدد الأحزاب وبعض من مبادئ الديمقراطية الليبرالية.

الحزب	تاريخ التأسيس
حزب العمال الاشتراكي الشيوعي المصري	سنة ١٩٢١
حزب الأحرار الدستوريين	سنة ١٩٢١

حزب الوفد	سنة ١٩٢٢
حزب الاتحاد	١٠ يناير ١٩٢٥
حزب الفلاح المصري (تغير اسمه إلى حزب الفلاح الاجتماعي والاقتصادي)	أكتوبر سنة ١٩٢٩ ١٩٣٨
حزب الشعب	١٧ نوفمبر ١٩٣٠
حزب مصر الفتاة	٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣
الهيئة السعدية	٤ يناير ١٩٣٨
حزب الاتحاد الشعبي	نوفمبر ١٩٣٨
حزب الكتلة الوفدية	سنة ١٩٤٣
الحزب الشيوعي المصري	ديسمبر ١٩٤٩
الحزب النسائي الوطني	سنة ١٩٥٠
الحزب النسائي السياسي	سنة ١٩٥٢

ثم بدأت المرحلة الثالثة وهي مرحلة التنظيم السياسي الواحد وذلك مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد امتدت تلك المرحلة حتى عام ١٩٧٦. حيث أخذ مجلس قيادة الثورة خلالها هدم أسس النظام السياسي القديم، حيث تولى مجلس قيادة الثورة جميع مهام السلطة في الدولة حتى يتم وضع دستور جديد. وفي ١٣ يناير ١٩٥٣، أصدر مجلس قيادة الثورة مرسومًا بتأليف لجنة من خمسين عضوًا لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة. وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم قانون حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.

وبقانون ١٦ يناير ١٩٥٣ دخلت مصر مرحلة التنظيم السياسي الواحد، وشهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تنظيمات وذلك على النحو التالي:

١ – هيئة التحرير.

٢- الاتحاد القومي.

٣-الاتحاد الاشتراكي العربي.



مقر حزب الأحرار الدستوريين

وقد تميزت بالعديد من السمات، أهمها:

- غياب المنافسة السياسية المنظمة.
- وجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد (هيئة التحرير ١٩٥٢–١٩٥٦، الاتحاد القومي ١٩٥٦–١٩٦١، الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٢ – ١٩٧٦).
- تركيز السلطة ومركزيتها.
- سيادة السلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية.
- عدم السماح بحق الاعتراض السياسي المنظم.

اتسم هذا النظام بوجود عدم توازن بين السياسة والإدارة ونمو مؤسسات الإدارة والتنفيذ (الجهاز البيروقراطي، والبوليس، والجيش) بدرجة تفوق بكثير مؤسسات المشاركة (التنظيم السياسي، الهيئة التشريعية، التنظيمات التطوعية).

ومع تولي الرئيس السادات للحكم بدأت المرحلة الرابعة وذلك بإجراء السادات عدد من التحولات الجذرية في نظام الحكم، بدأت بأحداث الخامس عشر من مايو ١٩٧١ التي تخلص فيها محمد أنور السادات من (مراكز القوى)، إذ تسلط على الاتحاد الاشتراكي مجموعة لا تدين بالولاء للرئيس أنور السادات وعلى رأسها علي صبري وعبد المحسن أبو النور ومحمد فوزي وشعراوي جمعة وسامي شرف وأمين هويدي، أطاح بهم الرئيس محمد أنور السادات واعتقلهم وقدمهم إلى المحاكمة وهي المحكمة التي سميت بمحكمة الشعب.

وعقب انتصار ٦ أكتوبر ١٩٧٣، قام الرئيس محمد أنور السادات بتقديم ورقة عمل لتطوير الاتحاد الاشتراكي العربي من حيث الشكل السياسي، وقد تمخضت مناقشات هذه الورقة في صدور قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء منابر في داخل الاتحاد على أساس أنها منابر للرأي في إطار الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية.

وفي يناير ١٩٧٦ قام الرئيس محمد أنور السادات بتعيين لجنة مستقبل العمل السياسي لدراسة موضوع المنابر ودورها في دعم الديمقراطية، وقد شملت اللجنة ١٦٨ عضوًا، وعقدت ١٦ اجتماعًا فيما بين ٢ فبراير و٩ مارس ١٩٧٦، وأسفرت على ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي مع إعطائه الفاعلية من خلال إقامة المنابر. وسمح الرئيس محمد أنور السادات في مارس ١٩٧٦ بقيام ثلاثة منها تمثل اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) ورئسه مصطفى كامل مراد، والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) ورئسه ممدوح سالم، واليسار (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) ورئسه خالد محي الدين، وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب في صيف ذلك العام.

المنابر السياسية الثلاثة ٢٤ مارس سنة ١٩٧٦

المنبر	الرئيس
اليمين	مصطفى كامل مراد
الوسط	ممدوح سالم
اليسار	خالد محيى الدين

أما المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة التعددية الحزبية؛ والتي كانت امتدادًا لمرحلة إعلان المنابر السياسية الثلاثة، بدأت مع أول اجتماع لمجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦، عندما أعلن الرئيس محمد أنور السادات تحويل المنابر السياسية الثلاثة إلى أحزاب.

في ٧ يوليو ١٩٧٧ صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ الخاص بتنظيم نشأة الأحزاب السياسية.

في عام ١٩٨٠ تم تعديل المادة الخامسة من دستور ١٩٧١ التي كانت تنص على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد لكي تتواكب مع التحول إلى التعددية السياسية ليصبح النص "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية".

بيان بالأحزاب السياسية التي ظهرت في عهد الرئيس السادات

الحــزب	تاريخ إنشـائه
حزب مصر العربي الاشتراكي	٧ يوليه ١٩٧٧
حزب الأحرار الاشتراكيين	٧ يوليه ١٩٧٧
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	٧ يوليه ١٩٧٧
حزب الوفد الجديد	٤ فبراير ١٩٧٨
الحزب الوطني الديمقراطي	١ أكتوبر ١٩٧٨
حزب العمل الاشتراكي	١١ ديسمبر ١٩٧٨



الرئيس جمال عبد الناصر يلقي كلمته في احتفال الاتحاد الاشتراكي بالعيد العاشر للثورة

حكام مصر



محمد علي باشا

يوليو ١٨٠٥–سبتمبر ١٨٤٨



إبراهيم باشا

سبتمبر ١٨٤٨– نوفمبر ١٨٤٨



الخديوي إسماعيل

يناير ١٨٦٣–يوليو ١٨٧٩

من أسـرة محمـد علي



الملك فاروق

إبريل ١٩٣٦–يوليو ١٩٥٢



الملك فؤاد الأول

أكتوبر ١٩١٧–إبريل ١٩٣٦



الخديوي عباس حلمي الثاني

يناير ١٨٩٢ – ديسمبر ١٩١٤

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صفاء خليفه





يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢

مدخل إلى الثورة

كان حزب الوفد هو حزب الأغلبية الشعبية الساحقة طوال فترة النظام الملكي في مصر (الذي اتسم بالاستبداد وعدم احترام قواعد الحياة الدستورية) - إلا أن الحزب لم يتول السلطة بمفرده إلا مدة تقل عن ثلاث سنوات، وطرد من السلطة أكثر من مرة. وطوال هذه الفترة لم يكمل أي برلمان مصري مدته الدستورية ما عدا برلمان (١٩٤٥ – ١٩٤٩)، ولم يحدث أن استقالت وزارة لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو نتيجة سحب الثقة بها – وذلك يرجع إلى مخالفة الملك للدستور وتعطيله، وإقالة الحكومات، وحل البرلمان. وكان من الأمور العادية أن تُزَيف الانتخابات أو أن يتعرض المواطنون لسائر الضغوط النفسية والمعنوية، ففي خلال عهد الملك فؤاد (١٩٢٢ – ١٩٣٦) عطل الدستور ثلاث مرات، وفي أول سبع سنوات بعد إصدار الدستور عاشت مصر بلا دستور فترة أطول من تلك التي نفذت فيها أحكامه، وفي عام ١٩٣٠ أوقف الملك العمل بالدستور وأصدر دستورًا آخر يدعم من سلطاته إزاء البرلمان.

فشل الملك فاروق (١٩٣٦ – ١٩٥٢) في أن يعطي قيادته طابعًا وطنيًا وبالذات في الفترة الأخيرة من حكمه، وأدت سيادته وسلوكه الخاص وإصراره على الحكم غير الدستوري إلى اغتراب قطاعات واسعة من الشعب عنه، وعطلت العديد من أحكام الدستور نتيجة إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين.

مثلت هزيمة الجيوش العسكرية في فلسطين نقطة التحول الرئيسية التي حدثت عام ١٩٤٨، فقد أدى ذلك إلى إثارة ثائرة عدد من ضباط الجيش نتيجة إحساسهم بأن الجيش قد زج به في معركة لم يستعد لها ولم تقدر القيادة عواقبها كاملة، وربط هؤلاء الضباط بين الهزيمة من ناحية والفساد السياسي في الداخل والذي اعتبروه السبب الأصيل للهزيمة من ناحية أخرى، ومع ذلك يصبح من الخطأ تفسير ما حدث عام ١٩٥٢ بإرجاعه فقط إلى هزيمة ١٩٤٨، ولكن ينبغي إدخال عناصر اجتماعية وسياسية أخرى في التحليل منها:

- شهدت المدن وخاصة القاهرة في فترة ما بين الحربين ازدياد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن دون أن تكون المدن

قادرة على استيعابها وتوفير خدمات الإقامة والتعليم وفرص العمل للمهاجرين، وأصبح هؤلاء مادة جاهزة للحركات الثورية أو لأي تمرد.

- اهتزاز التوازن التقليدي للمجتمع الذي قام على سيادة طبقة كبار الملاك.
- في نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية، وبرزت الطبقة العمالية كجماعة تتميز بقدرة تنظيمية عالية وبالإحساس بالاغتراب السياسي. وإزاء ذلك، عجزت الطبقة الحاكمة عن فهم ما يحدث وإدراك آثاره على النظام الاجتماعي بأسره، وعن تطوير سياسات تستجيب وتتلاءم مع الظروف الجديدة.
- نشأت طبقة وسطى جديدة طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادي، شملت هذه الطبقة خريجي الجامعات والمثقفين والمهنيين، وقدمت القيادة الفكرية للتغيير الاجتماعي والسياسي المنشود. وعبّر تدخل الجيش عن آمال هذه الطبقة الوسطى الجديدة ضد النظام القائم الذي حال دون تطورها.
- شعر المصريون خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة نتيجة رفض إنجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقي، وهزيمة الجيش المصري في فلسطين وأن القيادة السياسية قد تحالفت مع الإنجليز، وهجرت الشعب مما ولد شعورًا عميقًا لدى النخبة المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية ولإمكانية التغيير.

وهكذا فقد اتسمت الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ بعدة سمات:

ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغيير الاجتماعي، وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الاستجابة لها.

- دخول القضية الوطنية في مأزق


الملك فاروق

- عندما حرق وسط القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، سقط معه النظام السياسي والاجتماعي القائم والطبقة الحاكمة التي كانت تعبر عنه.

بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وقيام الحكومة المصرية بإلغائها في ١٩٥١.

- حدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثوري دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسي ما يمكنها من تغيير نظام الحكم.
- اتسم الوضع الاقتصادي بعدم العدالة الصارخة والتفاوت في توزيع الدخل.

وأدت هذه التطورات إلى ازدياد الاغتراب السياسي، ونشوب الإضرابات والمظاهرات المستمرة ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائم كالإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، والحركات الشيوعية، وهيئة الضباط الأحرار. لقد شهدت هذه الفترة نموًّا للمنظمات التي استخدمت أساليب العنف والاغتيال وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسي، ولأول مرة ازدادت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بين قطاعات متزايدة من المواطنين، ونتيجة لعجز النخبة الحاكمة عن تجاوز الإطار الذي كانت تتحرك فيه وعن إحداث التغيير، ورفض الإنجليز الانسحاب من مصر، برزت فكرة أن الحل الوحيد هو الثورة.

وتتابعت الأحداث بسرعة، ففي عام ١٩٥٠ وقع ٤٩ إضرابًا عماليًّا، وزاد العدد إلى ٢٠٠ في عام ١٩٥١، وفي نفس العام حدثت بعض الانتفاضات من قبل الفلاحين، وتعددت حالات مصادرة الصحف، واستخدام الإجراءات البوليسية في مواجهة العناصر الداعية للتغيير في المجتمع. ولكن هذه الإجراءات كانت عاجزة عن التصدي الجدي للأفكار، وتشاتم الوزراء على صفحات الجرائد، وانتشرت قصص فساد الأسرة المالكة والحاشية.

وبعد إلغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١، تصاعدت عمليات الكفاح الشعبي ضد الإنجليز، أما في ١١ سبتمبر اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات بتوقيع العقوبات ضد المتعاونين مع الاحتلال، وبإباحة حمل السلاح لكي يتمكن الشعب من الدفاع عن نفسه، وفي ١٤ نوفمبر قامت مظاهرة كبرى بمناسبة ذكرى شهداء ثورة ١٩١٩.

في يناير ١٩٥٢، حدثت أزمة نادي الضباط وسقط مرشحو الملك في انتخابات مجلس الإدارة، وفي فجر ٢٥ يناير ١٩٥٢ وقعت مذبحة الإسماعيلية وشنت القوات البريطانية هجومًا على مبنى محافظة الإسماعيلية، أسفر عن مصرع ٤٦ من رجال الشرطة المصريين وإصابة ٧٢ شخصاً.

في اليوم التالي تظاهر المصريون الغاضبون بإضرام النيران في المؤسسات والمصالح الأجنبية، ومات يومها ٥٠ مصريًا و٩ أجانب، وفي اليوم التالي حُرِقَت القاهرة، ونزل الجيش إلى الشوارع، وأقيلت حكومة الوفد وبدأت سلسلة من وزارات القصر. وليس من قبيل المبالغة في القول بأنه عندما حرق وسط القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، فقد سقط معه النظام السياسي والاجتماعي القائم والطبقة الحاكمة التي كانت تعبر عنه.

هكذا توفرت في مصر كل شروط "الموقف الثوري" عدا التنظيم القادر على تفجير الموقف، وسادت مصر حالة من عدم الاستقرار مما أدى إلى أن غَيَّر الحكم الملكي في مصر الحكومات بصورة متعاقبة سريعة خلال فترة قصيرة.

وفي فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت مجموعة يطلق عليها اسم "تنظيم الضباط الأحرار" بانقلاب عسكري أعلن في بدايته أنه حركة تصحيحية داخل الجيش، وبرز اللواء محمد نجيب كزعيم للضباط الشبان أو أنهم اختاروه كزعيم ليقود البلاد.

وفي السابعة والنصف صباحًا سمع المصريون البيان الأول للحركة يلقيه محمد أنور السادات باسم القائد العام للقوات المسلحة يفسر فكرهم عن سبب الانقلاب للشعب.

وفي ٢٥ يوليو ١٩٥٢ وصلت قوات الجيش المصري إلى الإسكندرية حيث كان الملك فاروق في قصره. وفي اليوم التالي أرغم على التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد، وسمح له بمغادرة البلاد دون أذى، وأبحر يخته في السادسة مساء متوجهًا

نص البيان الذى ألقي في صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢

"اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب".



الملك فاروق عند مغادرته قصر رأس التين

إلى إيطاليا، حيث عاش هناك حتى مات، وتم تكليف علي ماهر برئاسة الوزارة، وتم تشكيل مجلس وصاية على الملك الصغير.

جاء تدخل الجيش بانتهاء عهد، وبدء عهد جديد من تطور مصر السياسي، فمع ثورة ١٩٥٢ بدأت صفحة جديدة من تاريخ مصر ونظامها السياسي.

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش

خصائص النظام السياسي لثورة يوليو

ترجع خصائص أي نظام سياسي إلى مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية، وخصائص النخبة الحاكمة في كل مرحلة. ويمكن القول بأن السمات الرئيسية لنظام الحكم في الخمسينيات والستينيات تعود أساسًا إلى الظروف التاريخية التي ارتبطت بحركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتطور وقائعها وأحداثها في السنوات التالية.

أولاً: سمات الحركة

- أنها حركة عسكرية، قوامها رجال عسكريون، وأداتها تنظيم عسكري (تنظيم الضباط الأحرار) ولم يكن ضمن عناصرها شخصيات مدنية، كما أنها لم تقم بتخطيط مسبق أو تعاون مشترك مع حزب أو حركة سياسية مدنية خارج الجيش، واحتفظت باستقلالها التنظيمي.
- أنها حركة سرية قامت بعمل انقلابي ضد نظام الحكم القائم وقتذاك.
- أنها لم تمثل تنظيمًا أيديولوجيًا موحدًا ولم تكن هناك عقيدة سياسية واحدة تربط القائمين بها سوى بعض الشعارات العامة التي تبلورت بعد ذلك في المبادئ الستة التي تشمل: (الإصلاح الزراعي، والعدالة الاجتماعية، وحياة ديمقراطية سليمة، وتكوين جيش قوي).

ثانيًا: سمات نظام الحكم

- انعكست هذه الخصائص لتنظيم الضباط الأحرار على سمات نظام الحكم الذي تبلور بعد عام ١٩٥٢ منها:

الصراع بين محمد نجيب وتنظيم الضباط الأحرار:

- حظي اللواء محمد نجيب بشعبية عارمة بين المصريين مما أدى إلى شعور الضباط الأحرار بأنهم لم يجنوا من عملهم خلال سنوات شيئاً، فنشبت خلافات حول زعامة مجلس قيادة الثورة بينه وبين جمال عبد الناصر، الذي كان يتمتع بثقة المجلس خلال سنوات من العمل السري؛ وقد كان هو المحرك الحقيقي لتنظيم الضباط الأحرار، وفي ١٧ إبريل ١٩٥٤ وتحت ضغط تخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة واقتصر دوره على رئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة، ثم أجبر محمد نجيب على الاستقالة من المنصبين في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وحددت إقامته في منزل زينب الوكيل بالمرج.

- في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ تعرض جمال عبد الناصر لمحاولة اغتيال في ميدان المنشية بالإسكندرية على يد عضو من جماعة الإخوان المسلمين يدعى محمود عبد اللطيف. وبدأت بعدها عملية تصفية تنظيم الإخوان المسلمين في مصر.

أما في ١٦ يناير ١٩٥٦ فقد وضعت حكومة الثورة دستورًا جديدًا أعلنه جمال عبد الناصر في خطاب له في ميدان عابدين، وبهذا الدستور انتهى عمل مجلس قيادة الثورة.

وبانتهاء المرحلة الانتقالية التي تحددت بثلاث سنوات (١٩٥٣–١٩٥٦) وإعلان الدستور في يناير ١٩٥٦ يمكن الحديث عن "المرحلة الناصرية"، ولا يقصد بذلك فترة حكم جمال عبد الناصر فحسب، ولكن شكل الحكم والسياسات المتبعة خلال هذه الفترة كانت انعكاسًا لتفكير وآراء الرئيس عبد الناصر، حيث انتقلت الثورة من فترة اتسمت بنوع من القيادة الجماعية (مجلس قيادة الثورة)، كان لعبد الناصر فيها موقع "الأول بين متساوين"، إلى فترة أصبح فيها هو الرئيس بلا منازع في سلطانه.

ما حققته الثورة

أولاً: في المجال السياسي

١- اتفاقية السودان

كان رأي رجال الثورة أن علاج مشكلة السودان كفيل بحل مشكلة الجلاء؛ إذ إن بريطانيا اتخذت من عدم حل مسألة السودان ذريعة لتأخير الجلاء عن مصر. ولما كانت بريطانيا تتستر خلف حق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم لتجد من ذلك حجة لاستمرار سيطرتها على دفة الحكم والإدارة؛ وتشويه صورة المصريين في أعين السودانيين وتصويرهم بصورة المعارضين لحق السودانيين في حكم بلادهم؛ لذلك رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة تفضح أساليب إنجلترا وأغراضها فقدمت في نوفمبر عام ١٩٥٢ للحكومة البريطانية مذكرة بشأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره؛ وتضمنت المذكرة:

- أن الحكومة المصرية تؤمن بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.
- للوصول لهذا الهدف لابد من تمكين السودانيين من إبداء رأيهم في جو محايد.
- لابد من فترة انتقالية لتصفية الوضع القائم بالسودان (الإدارة الثنائية).
- تنتخب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان إما بارتباط مع مصر على صورة ما، أو الاستقلال التام، وأن تعد دستورًا يتمشى مع القرار الذي يتخذ.

وفي ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية والإنجليزية على الخطوات الضرورية للحكم الذاتي، وتقرير المصير للسودان، وحسب هذا الاتفاق غادرت القوات الإنجليزية والمصرية السودان – في ٩ نوفمبر ١٩٥٣.

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر مجلس النواب السوداني قرارًا يقضي بأن الأمر لا يدعو إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان، وأنه يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالاً له.

وأعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية السودانية وأبلغت دولتي الحكم الثنائي بذلك. وأعلنت حكومة الثورة في مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، كما اعترفت إنجلترا بالوضع الجديد.

وفي ١٩ يناير ١٩٥٦ أصبح السودان عضوًا في جامعة الدول العربية، وفي ١٢ نوفمبر أصبح عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، ولا شك في أن هذا الحل - الذي توصلت إليه حكومة الثورة في مصر لقضية السودان التي ظلت طوال هذه الفترة تعكر العلاقات بين المصريين والسودانيين وتعطي إنجلترا الفرصة للتدخل في شئون البلدين – يعتبر أحسن حل لهذه المشكلة الشائكة.

٢- إعلان الجمهورية (١٨ يونية ١٩٥٣)

جاء قرار إعلان الجمهورية تتويجًا لمجموعة أخرى من القرارات التي سبقته، ففي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢، أعلن محمد نجيب باسم الشعب سقوط "دستور ١٩٢٣" وأنه لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور دستورًا آخر يمكِّن الأمة من أن تصل إلى أهدافها، حتى تكون بحق مصدرًا للسلطات، ثم أعقب ذلك القرار صدور مرسوم – في ١٣ يناير ١٩٥٣ – بتأليف لجنة (مكونة من ٥٠ عضوًا) لوضع مشروع دستور جديد. وفي ١٦ يناير من نفس العام، صدر مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، وفي ١٠ فبراير صدر – من القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة يوليو – ما سمي بالإعلان الدستوري، وهو النظام الدستوري المؤقت الذي حكمت به مصر خلال فترة انتقالية تقرر لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات (تنتهي في ١٦ يناير ١٩٥٦).


اعلان الجمهورية برياسة نجيب
خلع الملك أحمد فؤاد الثاني
إسقاط حكم أسرة محمد علي نهائيا
جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
صلاح سالم وزير الارشاد والدولة للسودان



البريطانيون يوقعون إتفاقية الجلاء عن مصر بحضور الرئيس جمال عبد الناصر

ولما تأكد لمجلس قيادة الثورة أن الوقت قد أصبح مواتيًا للتخلص النهائي من تركة العهد الملكي قام في ١٨ يونية ١٩٥٣ بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وسقوط أسرة محمد علي التي تولت عرش مصر قرابة مائة وخمسين عامًا (بدأت مع تولي محمد علي حكم مصر في مايو ١٨٠٥). وأصبح محمد نجيب رئيسًا للوزراء وللجمهورية في الوقت نفسه، وهكذا بدأت مصر مرحلة سياسية جديدة، ولما قامت الوحدة بين مصر وسوريا أعلن في ٥ فبراير ١٩٥٨ الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة. لكن بعد الانفصال صدر دستور جديد في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢، وفي مارس ١٩٦٤ صدر دستور جديد للبلاد نص على إنهاء العمل بدستور ١٩٥٨، والإعلان الدستوري الصادر في سبتمبر ١٩٦٢.

٣- الجلاء عن مصر

تعددت المفاوضات بين مصر وإنجلترا – بعد الحرب العالمية الأولى لحل مشكلة وجود القوات البريطانية في مصر، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعترفت فيه إنجلترا باستقلال مصر – لكنها تحفظت على أربع مسائل جعلت هذا الاستقلال صوريًا، وفي عام ١٩٣٦ عقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا وبموجبها تمركزت القوات الإنجليزية في منطقة القناة، ولم تنجح المفاوضات المتعددة بعد ذلك للوصول لاتفاق بشأن جلاء هذه القوات نهائيًا عن مصر.

وبعد حل مشكلة السودان التي كانت في مقدمة العقبات التي حالت دون الوصول لاتفاق بين الطرفين – وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – وجدت إنجلترا نفسها مضطرة لأن تستجيب لطلب الجانب المصري الذي كان يصر على الجلاء غير المشروط للقوات البريطانية عن أرض مصر، وعلى عدم دخول مصر في أحلاف أو منظمات دفاعية. وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا – في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وبموجبها تقرر:

- إلغاء معاهدة ١٩٣٦.
- تحددت فترة لا تزيد عن عشرين شهرًا يتم في خلالها خروج جميع القوات البريطانية من مصر.
- الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ عن مصر، على أن تكون الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقًا لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨.
- الاحتفاظ بالقواعد والمنشآت العسكرية بمنطقة القناة في حالة صالحة مع إبقاء بعض الخبراء المدنيين الإنجليز لإدارتها وصيانتها.
- في حالة حدوث هجوم مسلح على مصر أو على إحدى الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي، أو على تركيا – تقوم مصر بتقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا لعودة جنودها إلى القاعدة للدفاع عنها، على أن تسحب إنجلترا قواتها فورًا من مصر بعد انتهاء الحرب.
- يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها.

وأعلن جمال عبد الناصر عقب التوقيع على الاتفاقية بيانًا وطنيًا عن طريق الإذاعة، وفي ١٣ يونية ١٩٥٦، ووفقًا للجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين تم جلاء آخر قوة بريطانية عن أرض الوطن. وهكذا نجحت حكومة الثورة في حل مشكلة الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي استمر أكثر من سبعين عامًا.



الرئيس جمال عبد الناصر في إحدى خطبه

٤- إعلان تأميم قناة السويس

أعلن عبد الناصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ في مدينة الإسكندرية بقرار جمهوري تأميم شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية لتمويل مشروع السد العالي بعد سحب الولايات المتحدة والبنك الدولي مشروع تمويل بناء السد، كما ازداد التوتر مع فرنسا بسبب دعم مصر لثورة الجزائر وذلك قبل انتهاء عقد امتلاك بريطانيا للشركة بعدة سنين؛ ونشير هنا إلى عدة نقاط أهمها:

الخبرة المصرية وتطهير القناة وتطويرها بعد العدوان الثلاثي

ترتب على العدوان الثلاثي على مصر – تعطيل الملاحة في قناة السويس، وعانت الدول الأوروبية من ذلك بسبب تعذر وصول شاحنات البترول التي كانت تمر بالقناة في طريقها إلى البحر المتوسط فأوروبا، واضطرت لاستخدام الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح فارتفعت أسعار البترول – وتوقفت العديد من الصناعات في البلاد الأوروبية، وعانى الأوروبيون من البرد والجوع والبطالة.

وتضافرت الجهود – بعد انتهاء العدوان – لتطهير القناة وإعادة الملاحة بها، وقد أسهمت الخبرة المصرية في ذلك؛ فأعادوا العمل في ورش القناة، واستطاع المهندسون والخبراء والعمال المصريون أن يعيدوا الحياة في القناة واستأنفوا الملاحة فيها خلال وقت قصير. وسارت الملاحة في القناة بدقة متناهية في ظل الإدارة المصرية، وفي ١٢ يوليو ١٩٥٨ – وقع اتفاق بين مصر وممثلي الشركة السابقة صفيت بموجبه كافة المشكلات المعلقة.

مشروعات تطوير القناة

بعد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، قامت الإدارة المصرية بعدة مشروعات لتحسين الملاحة وتطويرها:

- مشروع عام ١٩٦١ – لزيادة القطاع المائي، وزيادة الغاطس المسموح به.
- مشروع عام ١٩٦٥ – وذلك لزيادة القطاع المائي وزيادة الغاطس مرة أخرى، وقد تطلب الأمر إزالة كوبري الفردان

القديم وإقامة كوبري جديد، وترتب على ذلك زيادة عدد السفن العابرة للقناة.

- مشروع عام ١٩٦٦ – والهدف منه تطوير القناة بتوسيعها وتعميقها لتسمح بمرور أكبر نسبة ممكنة من ناقلات البترول. وفي الذكرى العاشرة لتأميم القناة (٢٦ يوليو ١٩٦٦) – أعلن جمال عبد الناصر اعتماد مشروع جديد لتطوير القناة يتم على مرحلتين.
- مشروع عام ١٩٧٤ – وهو يهدف لتطوير القناة بعد إغلاقها ثمانيَ سنوات بسبب الحرب (١٩٦٧– ١٩٧٥)، والهدف من المشروع إعداد القناة لمرور غالبية ناقلات البترول العملاقة التي كانت تضطر لاستخدام طريق رأس الرجاء الصالح.

أضف إلى ذلك، اهتمام الإدارة المصرية بتطوير الجهاز الفني للقناة وذلك بإعداد طاقم كفء من المرشدين، وإعداد مركز للاتصالات البحرية وتزويده بأحدث الأجهزة، وإنشاء محطات في منطقة القناة للتنبؤ بالأحوال الجوية لخدمة الملاحة في القناة، كما اهتمت الإدارة المصرية ببناء ترسانتين بحريتين – ترسانة بورسعيد البحرية، وترسانة بور توفيق البحرية – وتستمر الإدارة المصرية في تنفيذ المشروعات الهامة الأخرى لتطوير وتحسين هذا المرفق الهام.

٥- مساندة حركات التحرر الوطني

أعلنت الثورة منذ البداية إيمانها بالوحدة العربية، وأن هناك عوامل تؤكد حقيقة الوحدة العربية؛ منها وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأمل. وأعلنت الثورة أن الجامعة العربية – وهي جامعة الحكومات العربية المستقلة – تستحق كل تأييد وقامت بالتالي:

- ساندت حكومة الثورة بمصر حركات المقاومة الوطنية في كافة البلاد العربية وخاضت أكثر من حرب مساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الصهيونية لاسترداد حقه في أرضه.
- ساندت مصر ثورة الشعب الجزائري وقدمت له العون العسكري والمادي، وكان هذا الموقف من حكومة الثورة من أسباب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦.
- ساندت مصر ثورة العراق عام ١٩٥٨.
- كانت مصر في مقدمة الشعوب التي دعمت ثورة الشعب



الرئيس جمال عبد الناصر يوقع إعلان الوحدة
بين مصر وسوريا مع الرئيس السوري شكري القوتلي

اليمني (١٩٦٢ – ١٩٦٧)، وعقدت معاهدة دفاع مشترك مع حكومة اليمن.

- ساندت الثورة حركات التحرر في كل من تونس والمغرب الأقصى (مراكش).
- كانت القاهرة الملاذ الأخير الذي لجأ إليه الثوار من الأقطار العربية – حيث وجدوا من حكومتها المعاونة الكاملة لقيادة حركات التحرر في بلادهم بعد أن ضيق عليهم الخناق فيها.
- لم يقتصر الأمر على مؤازرة الحركات التحررية في البلاد العربية – فقد ساندت مصر الحركات التحررية في إفريقيا، وكان نجاح ثورة يوليو دافعًا قويًّا للثوار في كل أنحاء القارة الإفريقية بل وفي العالم كله للمطالبة بحقوقهم.

٦- إعلان الوحدة بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة)

تشكلت الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ باتحاد مصر وسوريا، وهي المرة الأولى في القرن العشرين التي حاولت فيها دولتان عربيتان إقامة حكومة مشتركة. حيث أعلن جمال عبد الناصر وشكري القوتلي في ٢٢ من فبراير ١٩٥٨ الوحدة بين مصر وسوريا تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" وانتخب

جمال عبد الناصر رئيسًا لها، حتى وقع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وقد رأس عبد الناصر أربع وزارات خلال فترة الوحدة.

٧- الميثاق الوطني:

لقد أدى الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ واكتشاف أن قادته كانوا ممن تولوا مناصب قيادية في الاتحاد القومي إلى إثارة قضايا هامة بالنسبة لتفكير عبد الناصر وهيكل نظام حكمه، وقادته إلى إعادة النظر في عدد من الأفكار والمؤسسات السياسية، وبالفعل بدأت القيادة السياسية في أواخر عام ١٩٦٢ إعادة صياغة النظام السياسي في جوانبه المختلفة لتلافي نقاط الضعف التي أدت إلى انقضاض الرجعية على دولة الوحدة وتمزيقها، وكذلك من أجل مواجهة المرحلة القادمة لبناء المجتمع المصري خاصة بعد أن صدرت القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١.

في مايو ١٩٦٢ أصدر جمال عبد الناصر وثيقة قومية أسماها "الميثاق الوطني" وقام بإقراره المؤتمر الوطني لقوى الشعب العاملة، وفيه التزم جمال عبد الناصر بالخط الثوري الذي يقوم على الاشتراكية والقومية العربية. وفي خطاب جمال عبد الناصر في هذا المؤتمر أعلن نظام الاتحاد الاشتراكي العربي، ليحل محل الاتحاد القومي الذي أسس عام ١٩٥٧ وهيئة التحرير التي أنشئت عام ١٩٥٢.

ويبدو واضحًا أن عبد الناصر كان مهتمًا بقضية وجود وثيقة أيديولوجية تحدد أهداف وأساليب الثورة المصرية، واعتقد أن غياب مثل هذه الوثيقة كان أحد جوانب النقص الرئيسية في نظام الاتحاد القومي. ولسد هذا النقص أصدر عبد الناصر في مايو ١٩٦٢ وثيقة "الميثاق الوطني".

٨- سياسة عدم الانحياز

نادت حكومة الثورة بمبدأ "عدم الانحياز والحياد الإيجابي"، وقد كان لمصر دور هام في مؤتمر باندونج الذي عقد من ١٨ – ٢٤ إبريل عام ١٩٥٥. وجاءت فكرة المؤتمر من إدراك الدول الآسيوية والإفريقية لأهمية توحيد جهودها لمواجهة المشكلات المشتركة التي تواجهها، خاصة أن هذه



اجتماع دول عدم الانحياز

الدول كانت مطمعًا للدول الأوروبية الاستعمارية. وقد برزت في هذا المؤتمر الجهود التي بذلها (شواين لاي) رئيس وفد الصين، و(نهرو) رئيس وفد الهند، و(جمال عبد الناصر) رئيس وفد مصر. وقد حقق المؤتمر نجاحًا منقطع النظير تمثل في الآتي:

- وضع أسس التضامن الآسيوي الإفريقي.
- أبرز المؤتمر شعار الحياد الإيجابي والتعاون السلمي، وأصبحت السمة البارزة لدول المؤتمر هي أنها "دول عدم الانحياز".
- تلت ذلك مؤتمرات لتضامن الحكومات والشعوب الإفريقية والآسيوية لبحث ما تحقق وما يمكن تحقيقه في مجال التضامن بين شعوب القارتين.

قيام كتلة عدم الانحياز

أسس جمال عبد الناصر، والرئيس اليوغوسلافي جوزيف تيتو، ونهرو رئيس وزراء الهند كتلة عدم الانحياز، في مؤتمر بريوني بيوغوسلافيا، الذي انعقد في يوليو ١٩٦١ وجاءت قراراتهم امتدادًا لمؤتمر باندونج، وكان هذا الأمر مصيدة للشيوعيين

والاشتراكية حيث ارتمت مصر في أحضان روسيا الشيوعية وعملت مصانع يوغوسلافيا للأسلحة على استنزاف ثروة مصر، وكانت المحاصيل الزراعية المصرية تُصَدَّر مباشرة إلى هذه الدول.

ثانيًا: السياسة الاقتصادية للثورة

وضعت الثورة سياسة ثابتة من الناحية الاقتصادية، أساسها تحديث الصناعة المصرية، وتنمية إنتاجها القومي عامة، وكان إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي (أكتوبر ١٩٥٢) أول خطوات الثورة في النهوض باقتصاديات البلاد.

وأنشئت وزارة الصناعة في يوليو ١٩٥٦، وعهد إليها بكل ما يتعلق بشئون التصنيع، واستغلال الثروة المعدنية، كما وجهت الثورة عنايتها إلى المشروعات التي كانت معطلة قبل الثورة مثل توليد الكهرباء من خزان أسوان، وتوفير القوة الكهربائية بالقدر المطلوب لتقدم الزراعة والصناعة، وإقامة صناعة الحديد والصلب، والمنشآت البترولية، ومد شبكة من طرق المواصلات في البلاد وتحسين طرق النقل النهري والبحري.



الرئيس جمال عبد الناصر يوزع عقود تملك الأراضي على الفلاحين

مشروعات التوسع الصناعي في عهد الثورة

وجهت الثورة جهودها إلى التوسع في الإنتاج الصناعي، فأخذت في العمل على إنشاء المشروعات الصناعية التي تزيد من الإنتاج القومي؛ أهمها:

- توليد الكهرباء من خزان أسوان: وأنشأت محطات كبرى جديدة لتوليد الكهرباء، منها محطة جنوب القاهرة، ومحطات أخرى في التبين (جنوب حلوان)، ودمنهور، ونجع حمادي، ووسعت المحطات القديمة.
- مصنع السماد بأسوان.
- التوسع في استخراج البترول وتكريره.
- توسيع معمل التكرير بالسويس.
- معمل تكرير البترول بالإسكندرية.
- معمل تكرير بالقاهرة.
- خط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة.
- الجمعية التعاونية للبترول.
- الهيئة العامة لشئون البترول.
- إقامة صناعة الحديد والصلب - مصنع حلوان.
- مساهمة الحكومة في رأس مال بعض المشروعات الإنتاجية.
- إقامة صناعات جديدة مثل: (صناعة عربات السكك الحديدية — البطاريات الكهربائية — المحركات الكهربائية — أجهزة الراديو — مصنع الورق للكتابة والطباعة — صناعة السيارات)، والتوسع في الصناعات القائمة منها (الغزل والنسيج، والحرير، والمواد الغذائية، والصناعات الكيماوية وخاصة الأدوية، والصناعات التعدينية، والزجاج، والمنتجات الخرسانية، والخزف والصيني).
- إنشاء المصانع الحربية.
- التدريب المهني للعمال.
- تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي.
- إعفاء الشركات والمشروعات الجديدة من الضرائب.

تمصير الاقتصاد القومي

عقب تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ شرعت

الحكومة في وضع القوانين التي تكفل تحرير الاقتصاد المصري من أساليب الضغط الخارجي والحصار الاقتصادي، وعلى إثر العدوان الثلاثي، صدر أمر عسكري في ٢ نوفمبر بمنع التعاقد مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وتخويل وزارة المالية تعيين حراس على مؤسساتها وأموالها في مصر وإلزامها بتسليم جميع أموالها إلى الحراس لإدارتها والبالغ عددها ١٥٠٠ مؤسسة منها البنوك وشركات التأمين والشركات البترولية وشركات التعدين، وفي يناير ١٩٥٧، صدرت أربعة قوانين هامة لتمصير الاقتصاد القومي وتحريره من السيطرة الأجنبية:

- المؤسسة الاقتصادية: أنشئت في ١٣ يناير ١٩٥٧، والغرض منها تنمية الاقتصاد القومي ووضع سياسة استثمار أموال المؤسسة، وتوجيهها في الشركات المساهمة والمؤسسات العامة التي يكون من أغراضها مباشرة النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو العقاري، والقيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى، بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومي، ووضع البرامج الكفيلة بتنظيم مشاركة الحكومة في هذا النشاط.
- تمصير البنوك.
- تمصير شركات التأمين.
- تمصير الوكالات التجارية.
- تمصير الصناعات.
- مشروع بناء السد العالي.

ثالثًا: السياسة الاجتماعية للثورة

اتبع النظام مجموعة من السياسات الاجتماعية التي تطورت تحت مسميات مختلفة مثل العدالة الاجتماعية، والاشتراكية الديمقراطية التعاونية، والكفاية والعدل، سعت تلك السياسات إلى توسيع إطار الاستفادة من عائد التنمية الاقتصادية، وسعت إلى إدخال قطاعات أوسع في هذه الاستفادة؛ الأمر الذي منحها طابعًا شعبيًا وجماهيريًا. وقد استخدم الجهاز الحكومي كأداة لتطبيق هذه السياسات، لذا اتسم النظام بوجود عدم توازن بين الإدارة والسياسة، بل وطغيان للإدارة على السياسة، وذلك



الرئيس عبد الناصر يتابع أعمال الإنشاءات بالسد العالي

نتيجة لغياب التنظيمات السياسية الفعالة. ولقد سعت تلك السياسات إلى توسيع الاستفادة من عائد التنمية الاقتصادية.

- الإصلاح الزراعي وتطبيق القوانين الاشتراكية:
- اتجه جمال عبد الناصر إلى تقليص ثروة الأفراد والاستيلاء عليها؛ خاصة فيما عرف بـ"القرارات الاشتراكية" التي خفضت الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى مئة فدان للأسرة وخمسين فدانًا للفرد، وأممت استيلاء المؤسسات الكبيرة وتم تمصير البنوك إكمالاً لعملية التأميم والتمصير، وأصبح للعمال والفلاحين نصف مقاعد المجالس المنتخبة وأصبحوا أعضاء في مجالس إدارات الشركات.
- التشريعات العمالية.
- العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.
- تخفيض إيجار المساكن.
- معونة الشتاء.
- المجلس الدائم للخدمات العامة.
- الوحدات المجمعة: تجمع كل ما يحتاجه الفلاحون من خدمات.
- المساكن الشعبية.



الرئيس جمال عبد الناصر أثناء تفقده أحد المصانع

- تشجيع الجمعيات التعاونية في الريف والحضر.
- مجانية التعليم، والنهوض بالتعليم في جميع مراحله وأنواعه.

مصادر الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد يوسف، وآخرون، أربعون عامًا على الوحدة المصرية السورية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩).

٢- أنتوني ناتنج، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣).

٣- جمال الأتاسي، جمال عبد الناصر والتجربة الثورية .. إطلالة على فكره الاستراتيجي والتاريخي، (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣).

٤- جمال حماد، ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر، (دار الهلال، القاهرة، إبريل ١٩٨٣).

٥- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، (بيت العرب للتوثيق العصري، ١٩٩٦).

٦- رءوف عباس، ثورة يوليو .. إيجابياتها وسلبياتها بعد نصف قرن، (دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣).

٧- طارق البشري، (الديمقراطية والناصرية، (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥).

٨- طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، (دار الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٩١).

٩- عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... تاريخنا القومي في سبع سنوات (١٩٥٢-١٩٥٩)، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩).

١٠-عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧).

١١-عبد العظيم رمضان، الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الأول، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧).

١٢-عبد العظيم رمضان، ندوة ثورة يوليو والعالم العربي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).

١٣-عبد القادر البنداري، نجيب إلياس، ثورة الحرية: عرض وتحليل لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، (الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١).

١٤-علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر (١٨٠٥ – ٢٠٠٥)، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام، ٢٠٠٦).

١٥-عطا محمد صالح، فوزي تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الثاني، (طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٥).

١٦-محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري.. دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧).

١٧- محمد السيد سليم وآخرون، مصر والعروبة وثورة يوليو، (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢).

١٨-محمد عبد الحكم، الثورة العربية المعاصرة: الأبعاد الفكرية والتنظيمية، (بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٨).

١٩-محمد عبد الحميد، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل(١٩٤٥ – ١٩٥٤)، سلسلة تاريخ المصريين (١٢١)، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨).

٢٠-يونان لبيب رزق، آخرون، رءوف عباس (محرر)، أربعون عامًا على ثورة يوليو .. دراسة تاريخية، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢).

٢١-وليد عبد الناصر، المسار والمصير: قراءة جديدة في سيرة ثورة يوليو، (دار نهضة مصر، ١٩٩٨).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Anouar Abdel – Malek, Translated by: Charles Markmam, Egypt: Military Society The Army Regime,the left and Social Change under Nasser,

2- (New York, Avintage Book, 1968). Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement, Egypt's Officers and the July Revolution, (Egypt, The American University in Cairo Press,1996) .

3- Peter Mansfield, Nasser's Egypt, (Penguin African Liberary1965) .

4- P.J Vatikiotis, Nasser and his generation, (London, Croom Helm, 1978) .

5- Woodward, Peter, Nasser, (London & New York, Longman, 1992) .



الرئيس اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر

محمد نجيب

أول رئيس لجمهورية مصر العربية



دخل الابن على أبيه وسأله في اهتمام شديد:
- أبي هل صحيح أنك كنت رئيسا للجمهورية؟
تعجب الأب للسؤال لكنه داعب الابن وقال له:
- نعم يا بني .. لكن ما الذي جعلك تسأل هذا السؤال؟
ولمح الأب دموعا حائرة في عيني الصبي وهو يقدم له كتابا في المطالعة جاءت فيه هذه العبارة:
"وجمال عبد الناصر هو أول رئيس لمصر"



صورة عائلية تجمع محمد نجيب مع والده وأخوته

محمد نجيب يوسف، قائد ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ وأول رئيس لجمهورية مصر العربية، وهو سليل أسرة عسكرية اشتهرت بالشجاعة والإقدام، فوالد محمد نجيب يوسف نجيب كان ضابطا بالجيش المصري بالسودان، واشترك في حملة دنقلة الكبرى لاسترجاع السودان من أيدي الثورة المهدية وشارك في أغلب معاركها، ولا أحد يعرف تحديدًا تاريخ ميلاد محمد نجيب، بل إنه ذكر في مذكراته، أنه حائر بين ثلاثة تواريخ لميلاده، وهي إما ٢٨ يونية ١٨٩٩، أو ١٩ فبراير ١٩٠١، والثالث هو ٧ يوليو ١٩٠٢. والتاريخ الموجود في ملف خدمته بالجيش هو ١٩ فبراير ١٩٠١ حيث ولد بساقية معلا بالخرطوم - طبقاً لملف خدمته - حيث نشأ وترعرع فيها. عاش في السودان مع والده البكباشي يوسف نجيب بالجيش المصري إلى أن أتم دراسته الثانوية ثم عاد إلى مصر ودخل المدرسة الحربية ١٩١٧.

ويقول اللواء محمد نجيب "في السودان، حيث عاش والدي، من يوم وصلها حتى مات، ولدت.. وتفتحت عيناي.. وعشت سنوات طفولتي وصباي..كان بيتنا بالقرب من الجامع العتيق في الخرطوم..كان منزلاً متواضعًا.. مكونًا من أربع حجرات، وأصبح فيما بعد ناديًا للموظفين المصريين".



ملازم ثان محمد نجيب بسلاح المشاه في الخرطوم

وقد ارتبط محمد نجيب بالسودان ارتباطًا عميقًا، فهناك بدأ حياته العملية كضابط بالجيش المصري عقب تخرجه من الكلية الحربية، وقد أطلق السودانيون اسم اللواء محمد نجيب على أكبر شوارع العاصمة "الخرطوم"، ولا يزال اسم محمد نجيب محفورًا



محمد نجيب إبان حرب فلسطين

في الذاكرة الجمعية والتراث السوداني باعتباره رمزًا لوحدة وادي النيل.

عمل محمد نجيب بالسودان حتى مقتل السردار الإنجليزي ١٩٢٤ ثم عاد إلى مصر، ورغم مسئوليات نجيب العسكرية، فقد كان شغوفاً بالعلم، فحصل على إجازة الحقوق في مايو ١٩٢٧ ثم دبلوم الدراسات العليا "الدكتوراه" في الاقتصاد السياسي عام ١٩٢٩ ثم على دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص ونال بعدها شهادة أركان حرب ١٩٣٩، وبدأ في إعداد رسالة الدكتوراه، ولكن طبيعة عمله العسكري، وكثرة تنقلاته حالت دون إتمامها.

تشبع محمد نجيب بروح التمرد والثورة على الأوضاع القائمة منذ أن كان ضابطًا صغيرًا برتبة ملازم ثان بالكتيبة ١٦ مشاه بالجيش المصري بالسودان، فعندما اندلعت ثورة ١٩١٩ في القاهرة، أصر محمد نجيب على تحدي الإنجليز "رؤسائه في ذلك الوقت" وسافر إلى مصر سرًّا، وعندما وصل إلى محطة مصر، مر أمامه أميرالاي "عميد" إنجليزي، فرفض نجيب أن يؤدي له التحية العسكرية، غير مكترث بما قد يسبب له ذلك من متاعب بعد ذلك وقد كان!

كانت الروح الوطنية عند محمد نجيب مقدمة على القواعد العسكرية، ولذلك لم يخف إعلان تأييده لسعد زغلول باشا، عندما ذهب مع مجموعة من الضباط الصغار وهم يرتدون ملابسهم العسكرية إلى بيت الأمة، ليعبروا عن احتجاجهم ورفضهم لنفي سعد زغلول إلى جزيرة سيلان.

وعقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وهو الحادث الذي حاصرت فيه الدبابات البريطانية قصر عابدين، مطالبة الملك بإعادة النحاس إلى رئاسة الوزراء، أو يتنازل عن العرش، قدم استقالته من الجيش، نظراً للتدخل الإنجليزي السافر في شئون مصر الداخلية، ولكن الملك أعاد له الاستقالة، فاضطر للعودة للجيش.

واشترك في حرب فلسطين وجرح ثلاث مرات كان آخرها في معركة التبة في دير البلح في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨، وهي أهم المعارك التي خاضها في فلسطين وعددها ٢١ معركة.

كانت بداية صلته بالضباط الأحرار من خلال لقائه مع الصاغ عبد الحكيم عامر عندما عين أركان حرب في اللواء الذي يرأسه نجيب أثناء حرب فلسطين، ثم عرفه بجمال عبد الناصر، ثم التقى بباقي مجموعة الضباط الأحرار، وكان عبد الناصر هو مؤسسه ورئيسه، ولم يكن تفكيرهم يخرج عن إطار ضرورة تغيير الأوضاع في مصر، وذلك قبل حرب فلسطين، ولكن حين وقع حريق القاهرة عام ١٩٥١، وحدث الصدام بين نجيب والملك فاروق الذي قام بترقية حسين سري مديرًا لسلاح الحدود بدلاً منه، بدأ التشاور جديًّا لتغيير الأوضاع جذريًّا.

أصبح محمد نجيب موضع إعجاب واحترام الضباط الشباب بمن فيهم الضباط الأحرار، وكان تنظيم الضباط الأحرار سريًّا، وكانت الحركة في حاجة إلى أن يرأسها أحد الضباط الكبار، حيث إنهم من أصحاب الرتب الصغيرة. فاستغل التنظيم شعبية اللواء نجيب بين صفوف الجيش، وتاريخه الطويل والمشرف في تحدي الملك والسراي وبطولاته في حرب فلسطين ١٩٤٨، ليكون أول اختبار لقوتهم داخل الجيش.

وبدأت المواجهة الفعلية أثناء انتخابات نادي الضباط حيث استقر رأي الضباط الأحرار على ترشيح محمد نجيب رئيسًا لمجلس إدارة النادي ضد مرشح «الملك» حسين سري عامر باشا مدير سلاح الحدود، وأصر الملك على ترشيح اللواء عامر رئيسًا للنادي، فاجتمعت الجمعية العمومية للضباط، وقررت التمسك بترشيح اللواء محمد نجيب، وفاز بالتزكية، وعندما أصر الملك على دخول عامر لمجلس إدارة النادي في حين رفض ذلك الضباط الأحرار، أصدر الملك قراره بحل مجلس إدارة النادي، وتعيين مجلس إدارة مؤقت وسحب الاعتمادات المخصصة لبناء النادي الجديد، ومن هنا جاء التعجيل بقرار الثورة.



أول اجتماع لنادي ضباط الجيش برئاسة اللواء محمد نجيب ١٩٥٢

ويمكن القول، إن معركة انتخابات نادي الضباط بالزمالك، هي التي أخرجت اللواء محمد نجيب من إطار شعبيته داخل الجيش، إلى شعبيته بين الجماهير التي عرفت اسمه للمرة الأولى، على صفحات الجرائد في تلك الفترة.

تسرب أمر التنظيم إلى الملك، فأرسل إلى حسين سري رئيس الوزراء في **٢ يوليه ١٩٥٢**، رسالة طلب فيها من حيدر باشا «نقل (١٢) ضابطاً يتآمرون عليه في ظرف خمسة أيام وإلا يطرد». وتأكد نجيب من أن السلطات ستقوم بالقبض عليه بتهمة تزعم تنظيم سري داخل الجيش، كما استدعاه محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة، واتهمه بتحريض الضباط على الثورة.

وفي **١٨ يوليو ١٩٥٢** قابل محمد نجيب الدكتور محمد هاشم وزير الداخلية - زوج ابنة رئيس الحكومة - بناء على طلب الأخير الذي سأله عن أسباب تذمر الضباط، وعرض عليه منصب وزير الحربية، رغم رفض الملك تعيينه، حتى لا يظهر أحمد عرابي آخر - على حد قوله - يقود الجماهير نحو عصيان الإرادة الملكية، ولكن محمد نجيب فضل البقاء بالجيش، وأخطره الدكتور محمد هاشم أن هناك لجنة من (١٢) شخصًا عرفت السلطات الحكومية (٨) منهم.

إزاء هذا الموقف والمصير الذي ينتظر الضباط الأحرار طلب محمد نجيب من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ضرورة التحرك، واتفق معهما على أن تكون ساعة الصفر **(٢١-٢٢ يوليو ١٩٥٢)**.

في هذا الوقت اتصل اللواء علي نجيب - شقيق محمد نجيب - وقائد حامية القاهرة به وأخطره بوجود مؤتمر لرئيس الأركان حسين فريد في الساعة العاشرة مساءً (٢٢ يوليو) في مقر القيادة في كوبري القبة، فأبلغ ذلك لجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، واقترح عليهما محاصرة مقر القيادة، وسيكون أول الحاضرين هناك، فطلب منه جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر البقاء في المنزل بجوار التليفون حتى يتم الاستيلاء عليها.

تؤكد الوثائق أن البكباشي (المقدم) يوسف صديق قد قام بالتبكير بالهجوم على مبنى القيادة قبل الميعاد المحدد بساعة، بناء على تعليمات من اللواء محمد نجيب، وبعد نجاح خطة الثورة

بيان

من القائد العام للقوات المسلحة إلى الشعب المصري

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين

أما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب

وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردًا من أية غاية.

وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونًا مع البوليس وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسؤولًا عنهم والله ولي التوفيق.

بيان الثورة بخط يد جمال حماد

اتصل جمال حماد باللواء محمد نجيب ليخبره بنجاح العملية، حيث تم الاستيلاء على القيادة العامة، ومركز الاتصالات، وتحركت المدرعات ودخلت القاهرة، وانتقل اللواء محمد نجيب لمبنى القيادة العامة.

في **٢٣ يوليو عام ١٩٥٢**، أذاع البكباشي محمد أنور السادات أول بيان للثورة بلسان القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد نجيب، وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٢ أجبر الثوار الملك- فاروق- على التخلي عن العرش، وعلى إقامة حكومة جديدة برئاسة سياسي مستقل مخضرم – علي ماهر – يتمتع بسمعة حسنة، رغم أنه نتاج للعهد الملكي. كما تولى مجلس الوزراء صلاحيات الملك إلى أن أقيم مجلس الوصاية المؤلف من ثلاثة أفراد على الملك الصغير « أحمد فؤاد الثاني» البالغ من العمر ستة أشهر، والذي خلف والده المتنحي عن الحكم، إلا أن مجلس الوصاية كان من الناحية الفعلية مجردًا من السلطات، كما وعدت قيادة الثورة بالعودة إلى الحياة الطبيعية بعد ستة أشهر.

لم يتجاوب علي ماهر مع الثورة في أول مشروع إصلاحي تقدمت به، وهو تحديد الملكية الزراعية، وفي٧ سبتمبر ١٩٥٢ قدم علي ماهر استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية وقبلت فورًا، وبذلك تم تركيز كافة السلطات في يد مجلس قيادة الثورة حتى يكون قادرًا على القيام بتنفيذ أهداف الثورة.

الثوار يحكمون

اتخذ نجيب إجراءات صارمة ضد أعدائه من المعارضين لبرنامجه الإصلاحي، وخاصة بعد أن حل الحكومة وقام بإزاحة الملك فاروق عن عرش مصر، وأعلن نجيب أن الجيش لن يسيطر على الدولة، وأن أمور الحكم ستكون في يد السياسيين منهم، ورغم ذلك تولى محمد نجيب رئاسة مجلس الوزراء خلفًا لحكومة علي ماهر باشا، كما تولى أيضًا وزارة الدفاع، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

قام نجيب بحملة تطهيرية ضد عناصر الفساد الموجودة بالبلاد، كما قام نجيب بالقبض على أكثر من ٥٠ شخصًا من



محمد نجيب وعلى ماهر رئيس الوزراء المكلف

ضمنهم رؤساء وزراء، ووزراء سابقون بتهمة إحداث الفساد في البلاد مثل نجيب الهلالي، وفؤاد سراج الدين السكرتير العام لحزب الوفد وبعض أفراد من عائلته، وعبد الهادي أحد قادة الحزب السباداتي، والدكتور حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي سابقًا، وأحمد مرتضى المراغي وزير داخلية سابق، كما قبل استقالة حكومة علي ماهر باشا. كما تم القبض على اثنين من

لهم علاقة بالملك فاروق وهم الأمير سعيد حليم، والأمير عباس حليم، ومصطفى صادق عم الملكة ناريمان، ولقد ألقى محمد نجيب كلمة أوضح فيها سبب القبض على هؤلاء، وخاصة تهمة إحداث الفساد في البلاد.

وزارة محمد نجيب الأولى

شكل محمد نجيب أول وزارة في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ بعد يوم واحد من تعيينه حاكمًا عسكريًّا، إلا أنه اشترط على الوزراء قبول وثيقة إصلاح الأراضي قبل حلف اليمين الدستورية في قصر عابدين، وقد اتصفت مجالس الوزراء بدءًا من هذا المجلس بسيطرة الأعضاء البارزين في تنظيم الضباط الأحرار، وبشكل خاص أعضاء مجلس قيادة الثورة على المناصب الرئيسية مع تطعيم الوزارة ببعض العناصر التكنوقراطية التي يستدعي وجودها التخصص والخبرة.

إلغاء دستور ١٩٢٣

في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢، أعلن محمد نجيب باسم الشعب سقوط «دستور ١٩٢٣» وأنه لابد من إبداله بدستور آخر يمكن الأمة من الوصول إلى أهدافها، حتى تكون بحق مصدرًا للسلطات، ثم أعقب ذلك القرار صدور مرسوم – في ١٣ يناير ١٩٥٣– بتأليف لجنة (مكونة من ٥٠ عضوًا) لوضع مشروع دستور جديد. وفي ١٦ يناير من نفس العام، صدر مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، وفي ١٠ فبراير صدر – من القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة يوليو – ما سمي بالإعلان الدستوري، وهو النظام الدستوري المؤقت الذي حكمت به مصر خلال فترة انتقالية تقرر لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات (تنتهي في ١٦ يناير ١٩٥٦).

إعلان الجمهورية

ولما تأكد لمجلس قيادة الثورة أن الوقت قد أصبح مواتيًا للتخلص النهائي من تركة العهد الملكي قام في ١٨ يونية ١٩٥٣ بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وسقوط أسرة محمد علي التي تولت عرش مصر قرابة مائة وخمسين عامًا (بدأت



وزارة محمد نجيب الأولى

المصري

إعلان الجمهورية

الرئيس نجيب يتولى رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر نائب رئيس وزراء ووزير داخلية
صلاح سالم وزير للإرشاد وشئون السودان وعبد اللطيف بغدادي وزير حربية
تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة

بيان من مجلس قيادة الثورة
إنهاء حكم أسرة محمد علي وإلغاء ألقاب أفرادها

أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا بإنهاء حكم أسرة محمد علي وخلع الملك الطفل احمد فؤاد وإعلان الجمهورية وتولي الزعيم الرئيس محمد نجيب رياستها خلال فترة الانتقال. وقد أذاع الرئيس البيان التاريخي التالي من محطة الإذاعة المصرية قبيل منتصف ليلة امس وهذا نصه:

وقد وقعه جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة

الوزراء الخارجون

سنجمان ري يتحدى الأمم المتحدة ويطلق سراح ٢٥ ألف أسير
هدف حكومة كوريا الجنوبية هو منع توقيع اتفاق الهدنة
إلغاء أجازات الجيش الأمريكي في كوريا – تشرشل يطلب بيانا عاجلا

جريدة المصري صباح يوم إعلان الجمهورية

مع تولي محمد علي حكم مصر في مايو ١٨٠٥). وأصبح محمد نجيب رئيسًا للوزراء وللجمهورية في الوقت نفسه، وهكذا بدأت مصر مرحلة سياسية جديدة، ثم شكل نجيب وزارته الثانية (١٨ يونية ١٩٥٣)، واحتفظ فيها بمنصب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس قيادة الثورة.

أزمة مارس ١٩٥٤

بدأت أحداث الأزمة الشهيرة المعروفة بأزمة مارس ١٩٥٤ في فبراير من ذات العام حيث كان صبر اللواء «محمد نجيب» قد نفد في مواجهة القرارات التي تصدر عن «مجلس قيادة الثورة» رغمًا عنه، فهو دائمًا في جانب بينما يقف بقية أعضاء المجلس في الجانب الآخر وذلك باستثناء «خالد محيي الدين» الذي كان العضو الوحيد المؤيد لمحمد نجيب من بين أعضاء المجلس، وكان محمد نجيب قد اختلف مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حول مجموعة من السياسات، فالبنسبة للقوات المسلحة وقف نجيب معارضًا لسياسة عبد الحكيم عامر في فصل الضباط ونقلهم وتعيينهم في وظائف مدنية، كل بحسب الرضا عنه أو السخط عليه. كما كان معارضًا لحكم محكمة الثورة بإعدام إبراهيم عبد الهادي (أحد رؤساء الوزارة في ظل الحكم الملكي)، حيث قال حينها إنه يفضل أن يلتف حبل المشنقة حول عنقه دون أن يصدق على هذا الحكم، وقد خفف الحكم بعد ذلك إلى السجن المؤبد، ثم أفرج عن «عبد الهادي» صحيًا في فبراير ١٩٥٤. هذا إلى جانب معارضته لقرار المجلس بتحديد إقامة «مصطفى النحاس» رئيس حزب الوفد. وإذا كانت هذه الخلافات وغيرها قد أوصلت «نجيب» إلى مرحلة اليأس من إمكانية التعاون مع أعضاء المجلس، إلا أن ما زاد الطين بلة هو ذلك القرار الذي اتخذه المجلس بأغلبية أعضائه – في ١٥ يناير ١٩٥٤ – بحل جماعة «الإخوان المسلمين» وهو الذي اعتبره نجيب تعسفًا في استخدام السلطة من قبل المجلس، وفي ٢٢ فبراير ١٩٥٤، قرر محمد نجيب أن يضع نهاية لخلافاته المتصلة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقدم استقالته مكتوبة عبر فيها عن عدم قدرته على التعاون مع المجلس واعتراضه على كثير من قراراته.

وهكذا انتقل الخلاف بين «نجيب» وأعضاء المجلس من مجرد خلاف تلوكه الألسنة إلى حقيقة واقعة، ويبدو أن نجيب قد عول على رفض المجلس لاستقالته تجنبًا لإثارة الرأي العام الذي شغف بإنسانية نجيب وبساطته، بيد أن قرار المجلس جاء على خلاف ذلك، واستغل عبد الناصر مساندة مجلس قيادة



محمد نجيب وجمال عبد الناصر

الثورة له في إعفاء محمد نجيب من جميع مناصبه (رئاسة الوزراء، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس قيادة الثورة)، وحصل عبد الناصر على لقب رئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة، تاركًا منصب رئيس الجمهورية شاغرًا، وقد أذاع المجلس على المواطنين يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ بيانًا بأسباب الخلاف بين المجلس ومحمد نجيب، لكنه اضطر لإعادة محمد نجيب كرئيس للجمهورية في ٢٧ فبراير ١٩٥٤، فقد كان التأييد لمحمد نجيب في صفوف الشعب كبيرًا حيث خرجت المظاهرات لتأييد محمد نجيب في جميع أنحاء مصر، حينئذ استعاد محمد نجيب منصبه كرئيس للوزراء، ورئيس مجلس قيادة الثورة.

وإذا كانت أحداث شهر فبراير ١٩٥٤ هامة وخطيرة، فإنها رغم ذلك لم تكن سوى جولة واحدة في معركة متصلة، ذلك بأن ما شهده شهر مارس من أحداث كان أشد أهمية وأكثر خطورة.

ففي ٥ مارس ١٩٥٤ وعلى أثر اجتماع لمجلس قيادة الثورة، أصدر المجلس مجموعة من القرارات التاريخية، حيث أعلن اتخاذ الإجراءات فورًا لعقد جمعية تأسيسية تنتخب بطريق

الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع للقيام بمهمة البرلمان وتناقش مشروع الدستور الجديد مع إلغاء الرقابة على الصحف فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطني.

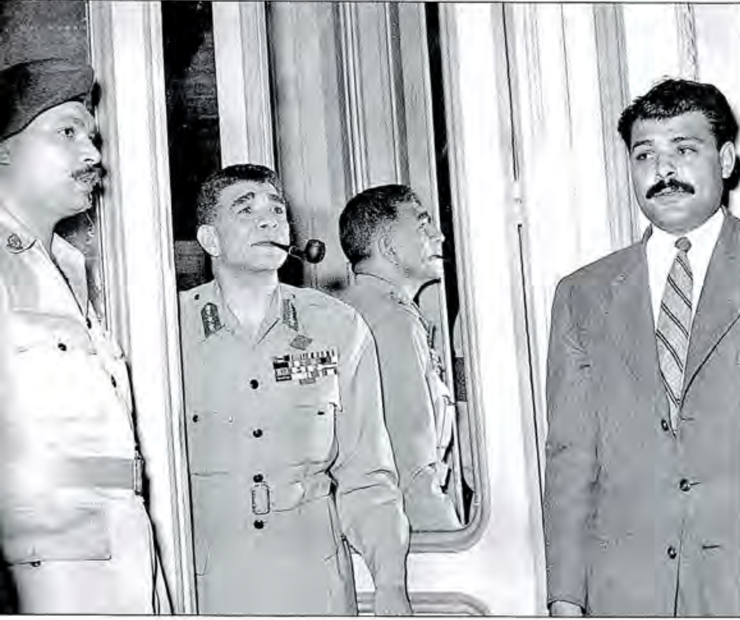
وفي ٨ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أحداث شهر فبراير حيث أعيد تعيين اللواء محمد نجيب رئيسًا لمجلس قيادة الثورة ورئيسًا لمجلس الوزراء (وزارة نجيب الثالثة) بعد أن تنحى جمال عبد الناصر عن رئاسة الوزارة، وعاد نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة.

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب، وحل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يوليو، أي في يوم انتخاب الجمعية التأسيسية، إلا أنه في ٢٩ مارس تم العدول عن قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤وانتهت الأزمة، وقرر مجلس الثورة في ١٧ إبريل عام ١٩٥٤، أن يكتفي اللواء محمد نجيب بكونه رئيسًا للجمهورية فقط، وأن يتولى عبد الناصر منصب رئيس الوزراء، وخلال فترة عودته البسيطة للسلطة حاول محمد نجيب إدخال بعض الحريات السياسية غير أنه تم إعاقتها تدريجيًا، واستغل عبد الناصر جيدًا أنصاره من أعضاء هيئة التحرير والنقابات العمالية لتنظيم مظاهرات شعبية لتأييده.

كانت هذه هي سطور النهاية في «أزمة مارس» تلك الأزمة التي بدأت بانتصار اللواء محمد نجيب على معارضيه في مجلس قيادة الثورة وفي داخل صفوف الجيش، وانتهت بانتصار البكباشي جمال عبد الناصر ورفاقه في مجلس قيادة الثورة.

إعفاء اللواء نجيب من مناصبه وتحديد إقامته

أدت محاولة جماعة الإخوان المسلمين لاغتيال جمال عبد الناصر بميدان المنشية بالإسكندرية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ إلى انتهاز الأخير الفرصة لقمع الإخوان والإطاحة بالرئيس نجيب متهمًا إياه بمساندته الإخوان، وفي١٤نوفمبر ١٩٥٤ جاء قرار مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية، ومن رئاسة الوزراء، ومن جميع المناصب التي يشغلها، مع استمرار مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشي جمال



إعفاء اللواء نجيب من مناصبه وتحديد إقامته

عبد الناصر في تولي سلطاته الحالية وتعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر عن أرض الوطن، كما قرر أن يبقي منصب رئاسة الجمهورية شاغرًا وأن يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي كافة سلطاته بقيادة الرئيس عبد الناصر، وإذا كانت هذه هي النهاية الرسمية لمحمد نجيب كرئيس للجمهورية، إلا أننا نستطيع القول بأن رئاسته قد انتهت بالفعل مع نهاية أزمة مارس، ذلك بأنه قد ظل طوال تلك الفترة – من ٢٩ مارس ١٩٥٤ وحتى منتصف نوفمبر من نفس العام رئيسًا فخريًا ورمزيًا محرومًا من السلطة الفعلية وليس أدل على ذلك من أن اللواء نجيب كان رئيسًا للجمهورية وقت توقيع معاهدة الجلاء المصرية البريطانية في ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ولكنه لم يشترك في التوقيع عليها.

حياة محمد نجيب خلال فترة اعتقاله (١٩٥٤ – ١٩٧١)

في أعقاب حادث المنشية وصدور قرار ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ بإعفاء اللواء نجيب من جميع مناصبه، تم تحديد إقامة اللواء نجيب مع عائلته في قصر المرج (وهو قصر كانت السيدة زينب الوكيل حرم الزعيم مصطفى النحاس قد أعدته لنفسها ثم صادرته



محمد نجيب

محكمة الثورة) كانت الحراسة مشددة على المكان، وكانت الزيارة ممنوعة حتى على إخوته، ومنذ ذلك اليوم الذي حددت إقامته فيه ظل بهذا المنزل حتى أفرج عنه الرئيس السادات عام ١٩٧١.

ويذكر اللواء نجيب في مذكراته تحديدًا يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤.. في صباح ذلك اليوم، عندما جاء كل من اللواء عبد الحكيم وقائد أسراب حسن إبراهيم لينقلا إليه قرار مجلس قيادة قرار مجلس قيادة الثورة بإعفائه من رئاسة الجمهورية.

ويقول محمد نجيب: في ذلك اليوم قال لي عبد الحكيم عامر، إن إقامتك في فيلا زينب الوكيل، لن تزيد عن بضعة أيام، تعود بعدها إلى بيتك. ولكن من يوم دخلت هذه الفيلا، وحتى أكتوبر ١٩٨٣، لم أتركها، حوالي ٢٩ سنة، إنه الزمن يجبر الإنسان على الألفة والتعايش مع ما يحب وما يكره، ومع ما يريده.. حتى مع السجن والمعتقل.. وقد كان بيننا، أنا وتلك الفيلا المهجورة البعيدة عن قلب القاهرة بأكثر من ٢٠ كيلو مترًا، ألفة وعشرة وارتباط.. وكان بيننا أيضًا إحساس مشترك بفقدان الحرية.. وهذا طبيعي.. فأوجاع السجان النفسية لا تقل عن أوجاع السجين النفسية.. والسجن نفسه يحزن على قدره الذي جعله يلعب دورًا لا يرضاه.. ولو أن فيلا المرج أحست بهذه الأحاسيس، فقد قدر لها أن تتحول من استراحة إلى معتقل وتتحول من تحفة إلى خرابة.

وتجدر الإشارة إلى ما تردد حول قيام جي موليه رئيس وزراء فرنسا أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ بتجنيد اللواء محمد نجيب ليعود لحكم مصر بعد خلع عبد الناصر، فقد نفى المؤرخ العسكري اللواء جمال حماد الوقائع التي نشرتها الصحف الفرنسية، ويؤيد ذلك بأسباب موضوعية منها: (وطنية محمد نجيب حيث أصيب ثلاث مرات في حرب فلسطين، ولهذا السبب اختاره الضباط الأحرار لإعلان الثورة باسمه في يوليو ١٩٥٢، وعدم تمسكه بالسلطة في مارس ١٩٥٤، وأخيرًا فالرئيس نجيب منذ تنحيته في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وهو تحت الإقامة الجبرية في فيلا زينب الوكيل بالمرج حيث ظل فيها لمدة ١٦ عامًا، وعندما حدث العدوان الثلاثي في نوفمبر ١٩٥٦ نقل تحت الحراسة المشددة إلى نجع حمادي ثم إلى بلدة طما في محافظة سوهاج حيث أمضى شهرين كاملين في بيت ريفي، وبعد انسحاب قوات العدوان الثلاثي عاد إلى مكان إقامته بالمرج).

وفي منتصف الستينيات كان مسموحًا له بمغادرة البيت مرات قليلة كل شهر وسط حراسة مشددة وبتصريح خاص يتجدد بصعوبة كلما طلب الخروج إلى الشارع ومشاهدة الجماهير، فقد تم سحب سيارته منه دون استئذانه واشترى دراجة، وعندما كان على ضباط الأمن والحراسة الحصول على دراجات لمتابعته، صدرت التعليمات بمنعه نهائيًا من مغادرة البيت.

وحين سمح له بالخروج في آخر حكم عبد الناصر، وكان أيضًا بصحبة الحرس والمخابرات ذهب للعزاء في صلاح سالم وفوجئ أخوة جمال سالم بحضور محمد نجيب رغم الإساءة التي ألحقوها به، وبالنسبة لرجال الثورة فلم يزره أحد منهم لتعذر ذلك في حكم عبد الناصر.

كان ولده «علي» يدرس الميكانيكا، ويعمل في هانوفر بألمانيا الغربية، وقد اتهمه رجال الثورة بشن حملة ضدهم هناك، وطالبوا نجيب بمنع ولده من ذلك وأن يطلب منه العودة إلى مصر، إلا أنه



محمد نجيب يشارك في جنازة الفريق أحمد بدوي ١٩٨١

لم يستجب لهم، وتم قتل علي فعلاً عام ١٩٦٩، وكان يبلغ من العمر وقتها ٢٩ عاما، واعتقلوا ولده الأكبر فاروق في ليمان طره، ورفضوا أن يغادر نجيب البيت ليستقبل جثمانه أو يشهد دفنه.

توفيت زوجته عائشة عام ١٩٧١ بعد وفاة ولدهما بسنتين، أما زوجته الأولى السيدة/ زينب أحمد فقد توفيت بعد عائشة، وابنته سميحة أيضًا توفيت في نوفمبر ١٩٥٠ في السنة الأخيرة بكلية الحقوق، ثم توفي ولده فاروق مريضًا بالقلب مثل والدته، ولم يعد يقيم معه سوى ولده الأصغر يوسف، والخادمة والحارس.

محمد نجيب خلال فترة حكم الرئيس السـادات

ظل محمد نجيب محدد الإقامة طوال ١٧ عامًا إلى عام ١٩٧١ عندما تذكره السادات حيث تم تخفيف الحراسة عنه إلى حد كبير، ولكنه ظل مقيمًا في القصر المعزول بالمرج ، فقد أصدر السادات قراره برفع كافة القيود عن محمد نجيب ومعاملته معاملة كريمة، وكثيرًا ما كان يتحدث إليه تليفونيًا، كما زاد معاشه الشهري إلى ٣٥٠ جنيهًا، وخصص له سيارتين.

وجدير بالذكر أن محمد نجيب كان يخصص ربع راتبه منذ بدأ خدمته العسكرية برتبة ملازم ثان لشراء الكتب وأصبحت لديه مكتبته الكبرى التي تحوي ١١ ألف كتاب، وعندما تم القبض عليه ونقله إلى قصر المرج، أخذوها منه ورفضوا إعادتها إليه حين انتقل للعيش بالمرج.

أما عن الحكمة التي كان يعتز بها في حياته وخرج بها من حياة المعتقل، فهي الآية القرآنية الكريمة: «عسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم» حيث تفرغ لعبادة الله، وتعلم عدة لغات (الفرنسية، الألمانية، الروسية، العبرية، الإيطالية) من خلال الأسطوانات والكتب، فأصبح يستمع للأخبار ويقرأ الصحف بجميع اللغات.

مؤلفاته:

أسس مجلة الجيش المصري وأشرف عليها، وتولى رئاسة تحريرها منذ عام ١٩٣٧، وكتب فيها عدداً كبيراً من المقالات.

مسألة السودان ١٩٤٣.

مصير مصر (بالإنجليزية) ١٩٥٥.

كلمتي للتاريخ ١٩٧٥.

كان رئيساً لمصر ١٩٨٤.

كما كان عضواً عاملاً في معهد الصحراء، وأعد كثيراً من الدراسات حول البدو، ورفع أكثر من تقرير للملك فاروق، طالب فيها بالاهتمام باستغلال الصحراء وتعميرها.

الأوسمـــة:

أنعمت عليه كوبا بأرفع أوسمتها العسكرية.منح نجمة فؤاد الأول مرتين لبسالته قبل معركة فلسطين وبعدها.

محمد نجيب خلال فترة حكم الرئيس مبارك

قرر الرئيس مبارك تخصيص فيلا في القبة لإقامته بعد أن صار مهددًا بالطرد من قصر زينب الوكيل- حرم المرحوم مصطفى النحاس- بالمرج نتيجة لحكم المحكمة لصالح ورثته، بعد أن عاش فيه لمدة ٢٩ عامًا، منها ١٧ عامًا وهو معتقل، وبدأت الاستعدادات لانتقال محمد نجيب إلى الفيلا بعد أن تتحسن حالته، وتحدث نجيب عن مبارك قائلاً إن مبارك رجل عظيم صاحب مبادئ وهي نفس المبادئ التي كان يطالب بها أثناء حكمه.

من أهم أعمال محمد نجيب خلال فترة حكمه لمصر- سنتين وأربعة أشهر

- تأسيس جمعية مشوهي الحرب بعد حرب فلسطين، وتحديدًا في ٢٩ أغسطس ١٩٥٢ وعمل على تحقيق فكرتها، وانتخب رئيساً لها، وهي إحدى الجمعيات الوطنية في مصر؛ أنشئت عام ١٩٥١، وشعارها "جراح الأجساد هي وسام الأبطال».
- كان أول عمل لوزارة محمد نجيب إصدار قانون الإصلاح الزراعي، (وهو القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢)، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية (رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢)، وقد صدرا في يوم واحد - ٩ سبتمبر ١٩٥٢.
- في ١٧ سبتمبر ١٩٥٢: قانون تخفيض إيجارات المساكن بنسبة ١٥٪.
- إلغاء الأوقاف ما عدا الأوقاف الخيرية (القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢).
- في أكتوبر ١٩٥٢: صدر قرار العفو الشامل عن المحكوم عليهم أو المتهمين في الجرائم السياسية التي وقعت في المدة من توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو المتهمين بقضايا سياسية خلال هذه المدة ولا تزال قضاياهم أمام المحاكم.
- في ٢ أكتوبر ١٩٥٢: صدر مرسوم بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومي، ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية.
- في ١٠ نوفمبر ١٩٥٢: صدر مرسوم بقانون بإنشاء وزارة الإرشاد القومي.
- في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٢: صدر مرسوم بقانون قضى بإلغاء مجلس البلاط الملكي.
- في ١١ فبراير ١٩٥٣ نقل رفات الزعيم مصطفى كامل من مدفنه الأول بحي الإمام الشافعي إلى ضريحه الجديد المقام في ميدان صلاح الدين بالقرب من القلعة.
- في مارس ١٩٥٣: أقامت الثورة مقبرة فخمة بحي الغفير شارع السلطان أحمد لتضم أجداث ضحايا حرب فلسطين من مصريين وعرب، أقباط ومسلمين، على غرار مقابر الشهداء في الدول التي تكرم ضحاياها.
- في ٨ نوفمبر ١٩٥٣: قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة أموال أفراد أسرة محمد علي وممتلكاتهم.
- في ١٥ نوفمبر ١٩٥٣: قررت حكومة الثورة الاحتفال بنقل رفات الزعيم محمد فريد إلى جوار زميله في الجهاد مصطفى كامل.

وفاته:

توفي اللواء محمد نجيب، أول رئيس لجمهورية مصر العربية، في أغسطس عام ١٩٨٤ عن عمر يناهز ٨٤ عاما بعد صراع مع المرض دام لأكثر من ٤ سنوات، إثر إصابته بغيبوبة في مستشفى كوبري القبة العسكري. وأمر الرئيس مبارك بتشيع جنازة الفقيد عسكريا من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر.

وفـاة محمد نجيب

أول رئيس لجمهورية مصر

تشييع جنازة الفقيد عسكريا اليوم

الساعة الواحدة ظهرا من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر



آخر صورة لأول رئيس جمهورية لمصر اللواء محمد نجيب .. التقطت له هذه الصورة وهو على فراش المرض .. «تصوير: مناع محمد»







محمد أنور السادات

الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية



عمرو شلبي

على الرغم من مرور ما يقارب السبعة والعشرين عامًا على وفاة الرئيس محمد أنور السادات إلا أن سيرته ما تزال ساخنة والحديث عنه لا ينقطع في مختلف وسائل الإعلام وفي المؤلفات والدراسات العربية والأجنبية.. ويرجع السبب في ذلك بلا شك إلى ارتباط اسم هذا الرجل بحدثين يؤرخ لهما بأنهما من أبرز أحداث القرن العشرين؛ وهما العبور العظيم والنصر الرائع الذي تحقق في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، والمبادرة التاريخية للسلام في عام ١٩٧٧ والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تعد بمثابة اللبنة الأولى في مسيرة السلام الشامل بين العرب وإسرائيل.

يعد السادات أول عربي يحصل على جائزة نوبل للسلام، ويعتبر واحدًا من أعظم رجال مصر في القرن العشرين؛ كان واسع الاطلاع، يهوى الكتابة، دائم الحديث عن تاريخ مصر، اشترك في أكثر من عمل سياسي خطير، كان هادئ الكلام، مليئًا بالأسرار، يحب الموسيقى والطرب، بسيطًا في سلوكه، مرنًا في تعامله.

إن محمد أنور السادات رجل اختلفت الآراء فيه؛ شخصًا وسياسة، وتناقضت الآراء فيه كثيرًا في الحكم على تجربته السياسية خلال فترة حكمه لمصر، وبصرف النظر عن الذي قاله المتفقون والمختلفون فى تجربة الراحل أنور السادات، إلا أن اتفاقًا هادئًا حصل بين جميع هذه الآراء هو أن السادات تجربة قيادية مختلفة في فلسفتها وعميقة في أهدافها وهادئة في خطواتها.

لقد استطاع السادات وبجهد روحي عميق أن يمتلك القدرة على رؤية الأحداث والآخرين من زاوية مختلفة تتجاوز الرؤية العادية. وهذا هو السادات فى جميع تقلباته في الحياة وفي جميع المواقع التي شغلها انطلاقًا من قريته البسيطة وصولاً إلى مرحلة استلام السلطة بجميع أهدافها. وتحولاتها بلا شك واحدة من التجارب الإنسانية والقيادية في العالم والجديرة بالقراءة والتحليل والوقوف عندها .. ذلك لأن المسار في حياة السادات مسار مزدحم بالأحداث والمواقف والتحولات.

ولد محمد أنور السادات أو أنور السادات، كما عرف، في الخامس والعشرين من ديسمبر عام ١٩١٨، لأب مصري وأم من ذوي أصول سودانية، في قرية "ميت أبو الكوم"، بمحافظة المنوفية، وبدأ حياته في كتَّاب القرية ومكث به ٦ سنوات استطاع خلالها أن يحفظ القران كله بأجزائه الثلاثين، ومن الكتّاب انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية بقرية طوخ دلكا المجاورة لقريته حيث لم يكن بقريته آنذاك أية مدارس للتعليم الابتدائي وحصل منها على الشهادة الابتدائية، وعن هذه الفتره يقول أنور السادات "إن السنين التي عشتها في القرية قبل أن أنتقل إلى المدينة، ستظل بخواطرها وذكرياتها زادًا يملأ نفسي ووجداني بالصفاء والإيمان فهناك تلقيت أول دروسي في الحياة....تعلمتها على



الطالب محمد أنور السادات في المرحلة الإبتدائية

يد الأرض الطيبة السمحة، التي لا تبخل على الناس بالزرع والثمر، وتعلمتها من سماء قريتنا الصافية المشرقة، إنني أعتقد أنني لو تخليت عن الروح الريفية التى تسري في دمي، سوف أفشل تمامًا في حياتي"، ثم انتقل إلى القاهرة بعد عودة أبيه من السودان، في أعقاب مقتل السردار الإنجليزي "سير لي ستاك" قائد الجيش المصري والحاكم العام للسودان. فقد كان من أهم العقوبات التي وقعتها إنجلترا على مصر أن يعود الجيش المصري من السودان .. فعاد معه والد السادات حيث كان يعمل كاتبًا بالمستشفى العسكري، والتحق السادات بالعديد من مدارس القاهرة، مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بالزيتون، ثم مدرسة السلطان حسين بمصر الجديدة، فمدرسة فؤاد الأول الثانوية، ثم مدرسة رقيّ المعارف بشبرا، وحصل من الأخيرة على الثانوية العامة.

وفي عام ١٩٣٦ أبرم مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، والتي سمحت باتساع الجيش المصري تأهبًا للحرب العالمية الثانية مما أتاح لأبناء الطبقة المتوسطة فرصة الالتحاق بالكلية الحربية وأن يصبحوا ضباطًا في صفوف الجيش فدخل على أثرها أنور السادات، وجمال عبد الناصر ومجموعه كبيرة من رموز ثورة يوليو إلى الكلية الحربية، وفور تخرجه من الكلية الحربية ألحق بسلاح المشاة بالإسكندرية، وفي العام نفسه نقل إلى "منقباد" بصعيد مصر ضمن مجموعة من زملائه الضباط الشبان، وهناك التقى لأول مرة بالرئيس جمال عبد الناصر، يقول أنور السادات عن هذه الفترة : "كنا ضباطًا صغارًا، وكان لنا قواد. وكان هناك أيضا إنجليز، وكان قوادنا المصريون لا عمل لهم إلا إذلالنا والانحناء أمام الإنجليز، وكنا نرى هذا الوضع الكريه فنحترق، ونسخط ولكننا لم نكن نستطيع أن نتكلم وماذا يستطيع ملازم ثانٍ مثلي أن يفعل في داخل النظام العسكري، وفي تلك الأوضاع الرهيبة إلا أن يسكت، ويكظم الغيظ ويدخن النار في حشاه! هكذا كانت أيامنا. ولكن ليالينا كانت تختلف اختلافًا كبيرًا، ففي جو من الصداقة والألفة كنا نجلس فنمرح، ويذهب هذا المرح شقاء اليوم الطويل، وشقاء الجسد، وشقاء النفس، وشقاء الغربة في جبل بعيد".

وفي ظل تلك الأمسيات قام السادات وعشرة آخرون من الضباط بتأسيس جمعية سرية "ثورية" هدفها الأساسي هو تحرير الدولة، وهكذا بدأت النواة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار بمجموعة من الضباط في معسكر تباب شريف بمنطقة "منقباد" بالصعيد.. جمعت بينهم زمالة العمل والسخط على الإنجليز.

وانتقل أنور السادات في أول أكتوبر عام ١٩٣٩ لسلاح الإشارة، وبسبب اتصالاته بالألمان قُبض عليه وصدر النطق الملكي السامي بالاستغناء عن خدمات اليوزباشي محمد أنور السادات، غير أن السادات لم يتم فصله من الجيش فقط بل

• **أعلن السادات في ٤ فبراير ١٩٧٤ المبادرة المصرية التي كان لها وقع طيب داخل وخارج مصر**

قرر الإنجليز اعتقاله، وتم نقله بالفعل إلى سجن الأجانب. وتنقل السادات ما بين سجن الاجانب بالقاهرة إلى معتقل ماقوسة بمدينة المنيا في الصعيد ثم إلى معتقل الزيتون بالقاهرة، وهرب من المعتقل عام ١٩٤٤ وظل مختبئًا، حيث سقطت الأحكام العرفية، وبذلك انتهى اعتقاله حسب القانون، وأثناء فترة هروبه عمل السادات تبّاعًا على عربة لوري، كما عمل تبّاعاً ينقل الأحجار من المراكب النيلية لاستخدامها في الرصف، وفي عام ١٩٤٥ انتقل إلى بلدة أبو كبير في الشرقية حيث اشترك في شق ترعة الصاوي.



الطالب أنور السادات خلال الدراسة في الكلية الحربية

وفي عام ١٩٤٦ اغتيل أمين عثمان باشا وزير المالية أيام حكومة مصطفى النحاس التي فرضها الإنجليز بقوة السلاح في الرابع من فبراير ١٩٤٢، إضافة إلى أنه كان أكثر من صديق للإنجليز ومساندًا قويًا لبقائهم في مصر وصاحب نظرية الزواج الكاثوليكي بين مصر وإنجلترا، واتهم في القضية عشرون شابًا من ضمنهم محمد أنور السادات، وكان المتهم رقم ٧ فى قائمة اتهام النيابة التي وجهت إليه تهمة الاشتراك في مقتل أمين عثمان، وبعد قضاء ٣١ شهرًا بالسجن حكم عليه بالبراءة، وواجه الحياة بلا مورد مالي وضاقت به الدنيا، حتى استطاع في أواخر العام ١٩٤٨ أن يحصل بمعاونة الكاتب المعروف إحسان عبد القدوس على عمل كمحرر صحفي بمجلة المصور بدار الهلال التي وافقت على نشر مذكراته أيام السجن. حيث أخذ في كتابة سلسلة مقالات دورية بعنوان ٣٠ شهرًا في السجن، وكتبت المجلة في تقديم الحلقة الأولى من المذكرات

"اليوزباشي محمد أنور السادات هو أحد المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية مع حسين توفيق وحكم ببراءتهم وهو أقوى المتهمين شخصية وأكبرهم عمرًا وأكثرهم ثقافة وتجربة .. وكان قد عكف أيام سجنه على تدوين مذكرات تصوِّر الحياة داخل السجن أصدق تصوير، وهذا هو الفصل الأول من تلك المذكرات التي سنوالي نشرها تباعًا".

وبعد ذلك تزوج من السيدة جيهان رءوف صفوت، وكان قد انفصل عن زوجته الأولى في مارس ١٩٤٩، كما مارس بعض الأعمال الحرة، ثم حدثت المفاجأة الكبرى التي غيرت مسار تاريخ أنور السادات حين استطاع عن طريق صديق قديم له يدعى يوسف رشاد -وهو ضابط طبيب أصبح من الأطباء الخاصين بالملك فاروق- أن يعود للجيش في الخامس عشر من يناير ١٩٥٠ بنفس الرتبة التي خرج بها وهي رتبة يوزباشي، على الرغم من أن زملاءه في الرتبة كانوا قد سبقوه برتبة الصاغ والبكباشي، وقد رقي إلى رتبه الصاغ ١٩٥٠ ثم إلى رتبة البكباشي عام ١٩٥١، وفي العام نفسه اختاره عبد الناصر عضوًا بالهيئة التأسيسية لحركه الضباط الأحرار، وشارك السادات في ثورة يوليو، وألقى بيانها، ففي الساعة السابعة والنصف صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كان



السادات في قفص الاتهام أثناء نظر قضية اغتيال أمين عثمان (وزير المالية السابق)



أنور السادات وجيهان رؤوف صفوت في صورة الزفاف

البكباشي محمد أنور السادات قد احتل دار الإذاعة المصرية بالقاهرة، وانطلق صوته يسمع للعالم كله ببيان الثورة الأول، كما حمل مع محمد نجيب إلى الإسكندرية الإنذار الذي وجهه الجيش إلى الملك للتنازل عن العرش.

وخلال الفترة ما قبل تولي رئاسة الجمهورية، تولى أنور السادات العديد من المناصب، منها عضوية محكمة الثورة ١٩٥٤، ومنصب سكرتير عام المؤتمر الإسلامي، وفي عام ١٩٥٥شارك في تأسيس جريدة الجمهورية، وتولى رئاسة تحريرها، كما تولى منصب أول أمين عام للاتحاد القومي تلك المنظمة التي سبقت تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٥٧، ورئاسة مجلس الأمة لمدة ثماني سنوات كما أنيط به الملف السياسي لحرب اليمن وعين نائبًا للرئيس الجمهورية ١٩٦٩، وظل في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر.

تولى السادات حكم مصر يوم التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠، وجرى انتخابه من قبل الشعب باستفتاء عام في الخامس عشر من أكتوبر عام ١٩٧٠، وتسلَّم الحكم بعد يومين؛ أي في السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٠.

وبمجرد توليه الحكم، اتخذ السادات عدة قرارات للتخفيف عن المواطنين؛ فخفض ثمن بعض السلع وفي مقدمتها الشاي والسكر الذي يعد الشعب المصري أكبر مستهلك لهما، ثم توجه بعد ذلك بالاهتمام بوسائل النقل والمواصلات، وبعد شهرين من توليه الحكم أصدر قرارًا بتصفية الحراسات واستقبل القرار بحماس شديد، كما اتخذ خطوة نالت إعجابًا واستحسانًا من المثقفين وهي رفع الرقابة عن الكتب الواردة من الخارج وبدأت الجماهير تتردد مرة أخرى على المكتبات وامتدت خطوات السادات على الصعيد الثقافي لتشمل إطلاق سراح المثقفين من ذوي الميول "اليسارية"، ومنهم على سبيل المثال الصحفي الماركسي لطفى الخولي.

كما أعلن السادات في الرابع من فبراير ١٩٧١ المبادرة المصرية، وكان لها وقع طيب داخل وخارج مصر، وأساس هذه المبادرة أنه إذا انسحبت إسرائيل من ضفة القناة إلى مضايق سيناء فإن مصر على استعداد لفتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية بعد أن تعبر القوات المصرية إلى شرق القناة.

وبدأت إرهاصات أزمة داخلية كبيرة (حركة التصحيح) تأكدت في الثانى من مايو ١٩٧١ حين أقال الرئيس السادات "علي صبري" نائب رئيس الجمهورية حينذاك من جميع مناصبه، وفي ١٣ مايو ١٩٧١ أصدر السادات قرارًا تاريخيًّا مهمًّا بإلغاء "الرقابة على الحريات" وأمر بوقف جميع عمليات الرقابة البوليسية على حريات المواطنين، وأمر بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في المسائل الماسَّة بالحريات العامة. واستقبل الشعب المصري هذه الخطوات بفرح واستبشار، وفي مساء نفس اليوم ١٣ مايو أحست "مراكز القوى" بالخطورة فأرادت أن تتحرك، وكان السادات يعرف بحنكته أن هذا سيحدث منذ أن أقال الرأس "علي صبري".

وبالفعل تحركت مراكز القوى للاستيلاء على السلطة والتخلص من السادات فتقدمت باستقالات جماعية لإحداث انهيار في النظام السياسي، وبدأت تعمل من أجل إحداث انقلاب لتغيير الوضع وجهزوا وسائل الإعلام لتلقي بيانًا هامًّا



السادات يحرق بعض تفريغات أشرطة التجسس على المواطنين بفناء وزارة الداخلية في أعقاب حركة التصحيح

يذاع على الناس، غير أن السادات قَبِل كل الاستقالات. وفي اليوم التالى ١٤ مايو كان السادات قد حصل على كل المعلومات التي تكفل له الضربة القاضية لمراكز القوى. وأعلن تفاصيل المؤامرة التي كانت تستهدف إقصاءه عن الحكم بالقوة. وألقى القبض على كل الرؤوس المدبرة للفتنة. وصدرت قرارات بإلغاء كافة الظروف الاستثنائية، وبدأت في مصر مرحلة جديدة، وتوالت الخطوات التي نتجت بالضرورة عن حركة مايو ١٩٧١ إعلان الدستور الدائم لمصر، وعودة القضاء إلى نصابه، وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، وإنشاء المجلس الأعلى للصحافة باعتبارها السلطة الرابعة في البلاد. وكل هذا مهد للعبور العظيم الذي أحدث زلزالاً امتدت آثاره في كل أنحاء المعمورة.

وفي عام ١٩٧٣، قاد السادات مصر والعرب نحو تحقيق نصر حرب أكتوبر التي أدت إلى استرداد مصر كامل أراضيها المحتلة. وفي غمرة الفرحة بالنصر العظيم، ومن قمة الغلبة في الحرب

المصرية العربية الباسلة، نادى أنور السادات بالسلام، ودعا العالم كله إلى مؤازرة تطلعه إلى سلام دائم في الشرق الأوسط بعد حروب استنزفت دماء وأموال وجهود شعوب المنطقة، بل خطا السادات خطوة أذهلت العالم؛ ففي الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩٧٧، وخلال افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الشعب، تقدم السادات بمبادرته التاريخية للذهاب إلى القدس بهدف تخطي كل العقبات الإجرائية العقيمة التي عطلت مسار التسوية وإزالة عقدة الخوف وعامل الشك والمرارة وتأكيد جدية العرب في مسعاهم للسلام، ووقف السادات في مجلس الشعب ليقول: "لا أخفيكم وأنتم ممثلو الشعب وعلى مسمع من شعبنا وعلى مسمع من أمتنا العربية سمعتموني أقول: إنني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم إذا كان هذا ما يحمي أن يجرح - مش أن يقتل - أن يجرح عسكري أو ضابط من أولادي، وأنا أقول فعلا إنني مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم، وستدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم الي الكنيست ذاته ومناقشتهم".

وليس هناك شك في أن تلك المبادرة قد مثّلت نقطة تحول هامة في أساليب العلاقات الدولية التي تعتمد على الاتصالات الشخصية للزعماء والقادة ليس فقط مع الحلفاء والأصدقاء، ولكن كذلك مع الخصوم والأعداء، ولذلك فقد وصف العديد من المعلقين هذه الرحلة بأنها "ثورة دبلوماسية" مثلت تطورًا جديدًا في التعامل الدولي والقواعد الدبلوماسية، وواقعة ليس لها أي سابقة في التاريخ الدبلوماسي الحديث، فلأول مرة يذهب رئيس دولة إلى الدولة المعادية ويستقبل مثل هذا الاستقبال الرسمي، وتخرج مئات الألوف من المواطنين لتستقبله وترحب به، ثم يقوم هو بطرح وجهات نظره بوضوح وصراحة على الشعب من خلال البرلمان والأحزاب ووسائل الإعلام كلها، ثم يدخل في حوار ساخن مع قادة السياسة والرأي ورجال الفكر يقارعهم الحجة بالحجة، ويطرح عليهم وجهة نظره المخالفة بثبات وشجاعة، وبأسلوب حضاري مبعثه الرغبة الصادقة في كسر الجمود وفتح الطريق نحو السلام ووقف نزيف الدم، وتحقيق الآمال المشروعة للشعب المصري والشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والأمة العربية.

ووقف السادات فى الكنيست الإسرائيلي ليقول: "أيها السيدات والسادة: إن في حياة الأمم والشعوب لحظات، يتعين فيها على هؤلاء الذين يتّصفون بالحكمة والرؤية الثاقبة، أن ينظروا إلى ما وراء الماضي، بتعقيداته ورواسبه، من أجل انطلاقة جسور نحو آفاق جديدة. وهؤلاء الذين يتحملون، مثلنا، تلك المسئولية الملقاة على عاتقنا، هم أول من يجب أن تتوافر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية، التي تتناسب مع جلال الموقف. ويجب أن نرتفع جميعًا فوق جميع صور التعصب، وفوق خداع النفس، وفوق نظريات التفوّق البالية. فمن المهم ألاّ ننسى أبداً أن العصمة لله وحده".



السادات ومناحم بيجين عند وصولهما إلى فندق الملك داوود بإسرائيل



السادات عند توقيعه على إطار كامب ديفيد للسلام بحضور كل من مناحم بيجين وكارتر

وقد كتبت مجلة نيوزويك الأمريكية في عدد خاص بمناسبة انتهاء عام ١٩٧٧ "إن رحلة الرئيس السادات للقدس كانت اجتيازًا لسنوات من الكراهية والعنف. وإن الرئيس السادات قد أسر خيال العالم وقام بحملة شخصية لكسر الجمود في قضية الشرق الأوسط، وفي اللحظة التي صافح فيها الرئيس السادات مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي فإن الحرب بين إسرائيل والعرب أصبحت تبدو مستحيلة". بهذه الكلمات عبَّرت مجلة نيوزويك عن تقديرها لمبادرة الرئيس السادات، واعتبرتها أهم رحلة في القرن العشرين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ تحقق نصر أكتوبر بدأ السادات في إعادة صياغة أسس نظام حكمه بشكل مخالف إلى حد كبير للأسس التي كان يستند عليها الحكم خلال العهد الناصري، وصدرت ورقة أكتوبر في الذكرى الأولى للانتصار الكبير، ثم صدرت قوانين الاستثمار وانتعش الاتجاه نحو تفعيل دور القطاع الخاص وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وفيما يبدو أن الرئيس السادات في ظل شغفه بالصياغات الجديدة أحس أن التحولات التي تقع في الإطار الاقتصادي في اتجاه التعددية لابد أن يصحبها تعددية موازية على المستوى السياسي، وبالتالي ضرب فكرة التنظيم السياسي الواحد، وفي سياق ذلك دعا الرئيس السادات إلى إنشاء منابر سياسية داخل الاتحاد الاشتراكي وحددها لتمثيل اليمين والوسط واليسار وأعلن فى افتتاح دورة مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦ قرار تحويل المنابر إلى أحزاب، ثم صدر قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لينص في المادة رقم (١٥) على حق كل حزب في إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه دون التقيد بالحصول على ترخيص.

وفي عام ١٩٧٨ تم التوقيع على إطار كامب ديفيد للسلام وفي العام التالي ٢٦ مارس ١٩٧٩ وبعد مفاوضات شاقة

وبرعاية الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر تم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، واستردت مصر بمقتضاها أرضها المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وانتهت مرحلة تاريخية رائعة من مراحل نضال الشعب المصري والتي امتدت ٣٠ عامًا، من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية. لم تبخل مصر خلالها بشيء فبذلت ما لم يبذله أحد من أجل التزامها القومي.

ولاشك أن وجود علاقة سلام بين مصر وإسرائيل قد أتاح لمصر مقدرة عالية على ممارسة العمل السياسي على نطاق واسع، وفتح أمام الدبلوماسية المصرية مجالات للعمل والحركة بفاعلية على صعيد العلاقات الدولية، وحصل السادات على جائزة نوبل للسلام، فتبرع بقيمة الجائزة لإعمار مسقط رأسه، قرية ميت أبو الكوم، كما تبرَّع بقيمة ما حصل عليه من مذكراته "البحث عن الذات" وهو مليون جنيه لبناء مساكن جديدة في القرية.

وفي ظهر يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ طويت صفحة من تاريخ مصر، انتهت حياة الرئيس محمد أنور السادات باغتياله في العرض العسكري، وقع الاغتيال على مشهد من العالم كله، وجاء وصف الحادث وفقًا للتحقيقات الرسمية كالتالي:

إن وجيز الواقعة كما كشف عنها التحقيق أنه في حوالي الساعة ٣٠، ١٢ من يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١، وأثناء مرور العربات (الكراز) قاطرات المدفع ١٣٠م وسط، أمام المقصورة الرئيسية للعرض العسكري، توقفت إحدى هذه العربات لتنفيذ مخطط إجرامي بواسطة أربعة أفراد من راكبيها، يستهدف اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، رحمه الله، وهم الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والملازم أول سابقًا عبد الحميد عبد السلام (سبق أن استقال من الخدمة العسكرية، وكان ضابطًا عاملاً بالسلاح الجوي)، والملازم أول احتياطي (مهندس) عطا

طايل حميدة رحيل، من مركز تدريب المهندسين، والرقيب متطوع حسين عبّاس محمد، من قوة الدفاع الشعبي، وتم التنفيذ على النحو التالي:

- بدأ كلٌ من عبد الحميد عبد السلام وعطا طايل بإلقاء قنبلتين يدويتين دفاعيتين من فوق العربة، وفي نفس الوقت أسرع خالد الإسلامبولي بالنزول من الكابينة وألقى قنبلة، ثم أسرع بالعودة مرة أخرى إلى الكابينة ليأخذ الرشاش تسليح السائق متجهًا للمنصة الرئيسية، وقفز عبد الحميد للأرض متجهًا للمنصة الرئيسية كذلك حاملاً بندقية آلية في الوقت الذي كان فيه كلٌ من عطا طايل وحسين عباس يطلقان من فوق العربة دفعة من نيران بندقيتهما الآليتين في اتجاه منتصف تلك المنصة.

- ثم قفزا من السيارة إلى الأرض وأسرعا بدورهما للمنصة، وأفرغ هؤلاء الأربعة ذخائر أسلحتهم وهي الرشاش القصير والثلاثة بنادق الآلية، من الاتصال القريب، سواءً بالمواجهة أو من الأجناب في تلك المنصة الرئيسية، مع التركيز على منتصف الصف الأول موضع الرئيس الراحل، مما أدى إلى اغتياله ـ رحمه الله ـ وكذلك مصرع ستة آخرين.

- وألقى خالد الإسلامبولي قنبلة يدوية دفاعية رابعة، وقعت على الصف الأول من المنصة ولم تنفجر، بحمد الله ورحمته، إذ لو انفجرت لكانت الخسائر أفدح مما وقع بكثير.

وحُدد يوم السبت العاشر من أكتوبر لتجرى فيه مراسم جنازة الرئيس السادات، صباح ذلك اليوم خيم الصمت على القاهرة، وخلت شوارعها إلا من رجال الشرطة، وطائرة مروحية نقلت الجثمان من المستشفى إلى ساحة العرض، وفي نفس توقيت وقوع الحادث، وفي المكان ذاته بدأت طقوس الجنازة وسط إجراءات أمن صارمة وترقب شديد، حضر إلى القاهرة مجموعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين، بينما رفضت المخابرات الأمريكية حضور الرئيس رونالد ريجان لدواعٍ أمنية، جاء الوفد الإسرائيلي برئاسة مناحيم بيجن وكان جعفر نميري هو الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في الجنازة.

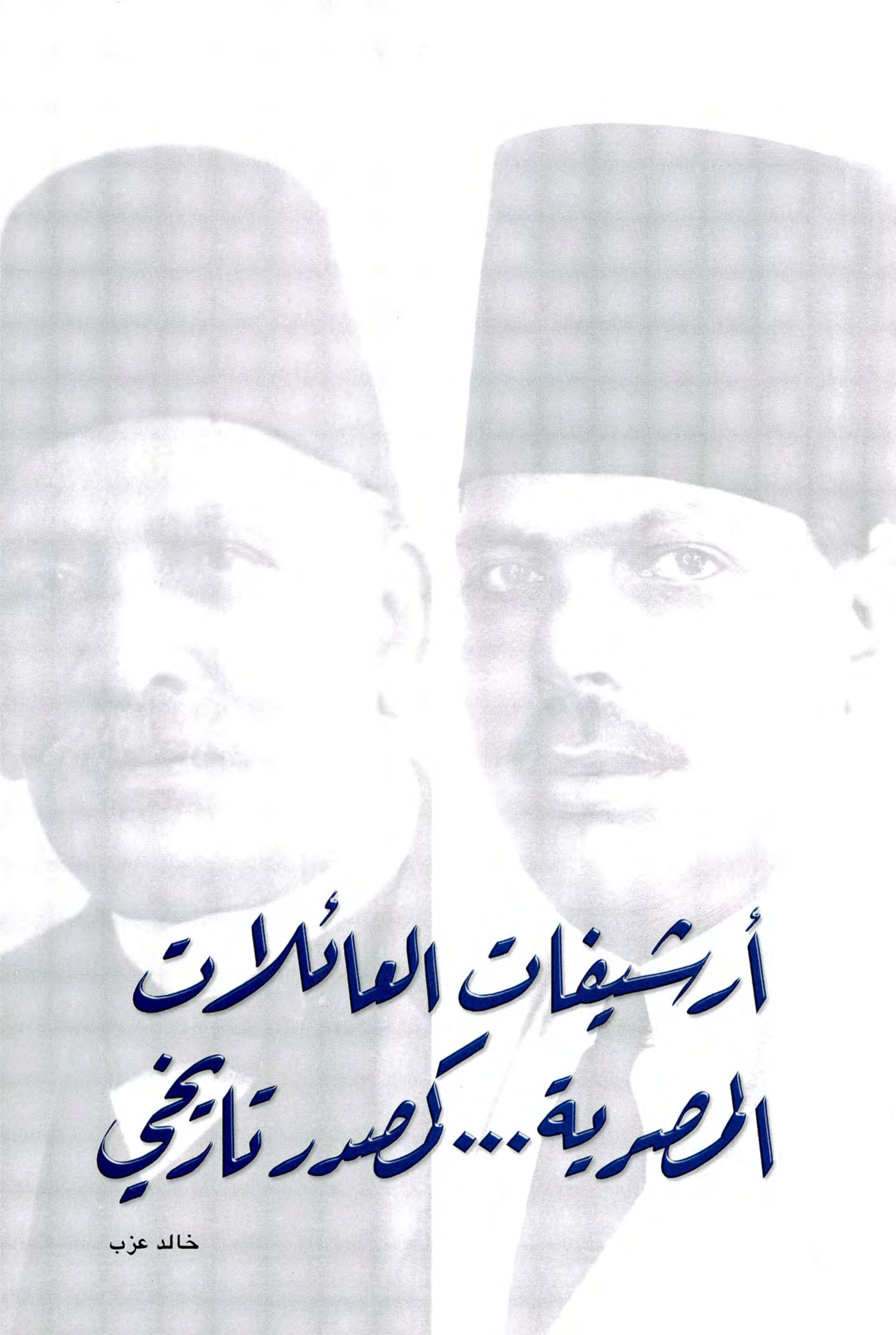
وقد اغتيل الرئيس السادات عن عمر يناهز الثالثة والستين عامًا، ودفن بالقرب من مكان استشهاده في ساحة العرض العسكري بجوار قبر الجندي المجهول بمدينة نصر.


لحظة اغتيال الرئيس محمد أنور السادات


الرئيس الراحل قبيل لحظات من اغتياله







أرشيفات العائلات المصرية... كمصدر تاريخي

خالد عزب

تعد الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ والحضارة لكونها منبعًا ماديًّا يرد فيه الكثير من المعلومات الأصلية لكل باحث يرغب في الوصول إلى الحقائق. والتراث المكتوب في الوثائق هو القاعدة الأصلية التي ترتكز عليها بنية كل أمة، وهي الشاهد الأكبر على التاريخ والدليل الأعظم على السمة الحضارية لأي شعب من الشعوب فهي بحق.. ذاكرة الأمة.

الوثيقة من الفعل وَثُقَ يَوْثُقُ وَثَاقَة الشيء، ثبت وقوى وكان محكمًا، فهو وثيق وهي وثيقة، يقال: وَثَّقَ الأمر: أحكمه، وَوَثَّقَ الرجل قال فيه أنه ثقة، ووَثُقَ الشيء وثاقةً ووثقًا، أو أَوْثَقَ الشيء إيثاقًا ووثاقًا: أي شده وربطه بحبل لئلا ينفلت.

وقد صارت دراسة الوثائق علمًا عرف بأنه علم تجميع واختزان وتنظيم المواد والوثائق المدونة لتكون في متناول الباحث، ويعرف أيضًا بأنه علم استخدام المعلومات المتخصصة المدونة عن طريق تقديمها ونسخها وجمعها وتخزينها وتحليلها التحليل الموضوعي وتنظيمها واسترجاعها في الوقت المناسب لاستخدامها في كشف حقيقة أو دعم حق من الحقوق أو البرهنة على رأي والاستدلال على حالة من الحالات.

إن العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما وهو الوصول إلى الحقيقة، ولقد أصبح المنهج الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة والمخطوطات لا يمكن كتابة التاريخ، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق.

تشمل الوثائق الإجراءات والمراسيم والقوانين والأوامر وحسابات الأموال وغير ذلك مما ينشأ في أثناء تأدية أي عمل من أي نوع، ويرجع إليه عند البحث والدراسة، وهي تقتصر على الأعمال الحكومية، بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات غير حكومية.

فإن كانت صادرة عن مجلس النواب فهي قانون، وإن كانت صادرة عن الجهاز القضائي فهي حكم، وإن كانت صادرة عن السلطة التنفيذية فهي قرار، ولأهميتها أصبحت لها ولاية قانونية حتى تكون بعيدة عن أيدي العابثين، وقد برزت أهميتها في العصر الحديث، فأنشئت لها المعاهد والأقسام في كليات الجامعات، وأصبحت العلوم الوثائقية والأرشيفية اليوم تحتل مكانة رفيعة، ونظرًا لهذه الأهمية، أنشئ الاتحاد الدولي للتوثيق.

تحتفظ العديد من العائلات المصرية بكم وثائقي بعضها أهمل وبعضها الآخر حرص على المحافظة عليها. كما أن كثيرًا من الأحداث التاريخية في تاريخ مصر كتب من وجهة نظر واحدة هي وجهة النظر الحكومية، فاختلطت الأمور، لذا تعد الأرشيفات الخاصة بالعائلات المصرية الكبرى مصدرًا وثائقيًّا لإعادة صياغة الكثير من تلك الأحداث بنظرة علمية محايدة.

إن تجربة العمل لمدة ثلاث سنوات في اثنين من مشاريع التوثيق والأرشفة التاريخية في مكتبة الإسكندرية، وهما تجربتان خاصتان بعائلاتي بطرس باشا غالي ومحمد محمود باشا، وهما اثنان من كبار العائلات المؤثرة في مصر تتشعب علاقاتها وتمتد زمانيًّا لأكثر من ١٢٠ سنة، كان خلالها أفراد هاتين العائلتين عناصر مؤثرة صاغت الكثير من أحداث مصر التاريخية الحديثة، كما أثبتت أن التاريخ صيغت أحداثه من خلال وجهة نظر واحدة من خلال الوثائق التاريخية التي تمت إتاحتها للباحثين والمؤرخين، فلم تكتمل صورة الحدث وأصبح هناك شيء ناقص في تلك الصورة.

• علم الوثائق هو علم استخدام المعلومات المتخصصة المدونة عن طريق تقديمها ونسخها وجمعها وتخزينها وتنظيمها واسترجاعها في الوقت المناسب لاستخدامها في كشف حقيقة أو دعم حق من الحقوق

إن احتفاظ مكتبة الإسكندرية بالأرشيف الخاص بهاتين العائلتين يعد إضافة للتراث الوثائقي لمصر، وفرصة كبرى تتيحها مكتبة الإسكندرية للباحثين في تاريخ مصر الحديث لإلقاء الضوء على الكثير من الجوانب الخفية والسرية لهؤلاء الساسة والأفراد.

تحتفظ هاتان المجموعتان الوثقيتان، بالكثير من الوثائق الهامة التي تعد إضافة لتاريخ الوثائق المصرية؛ فقد احتفظت المجموعة الوثائقية لعائلة محمد محمود باشا بالكثير من الوحدات الوثائقية لعل أهمها:

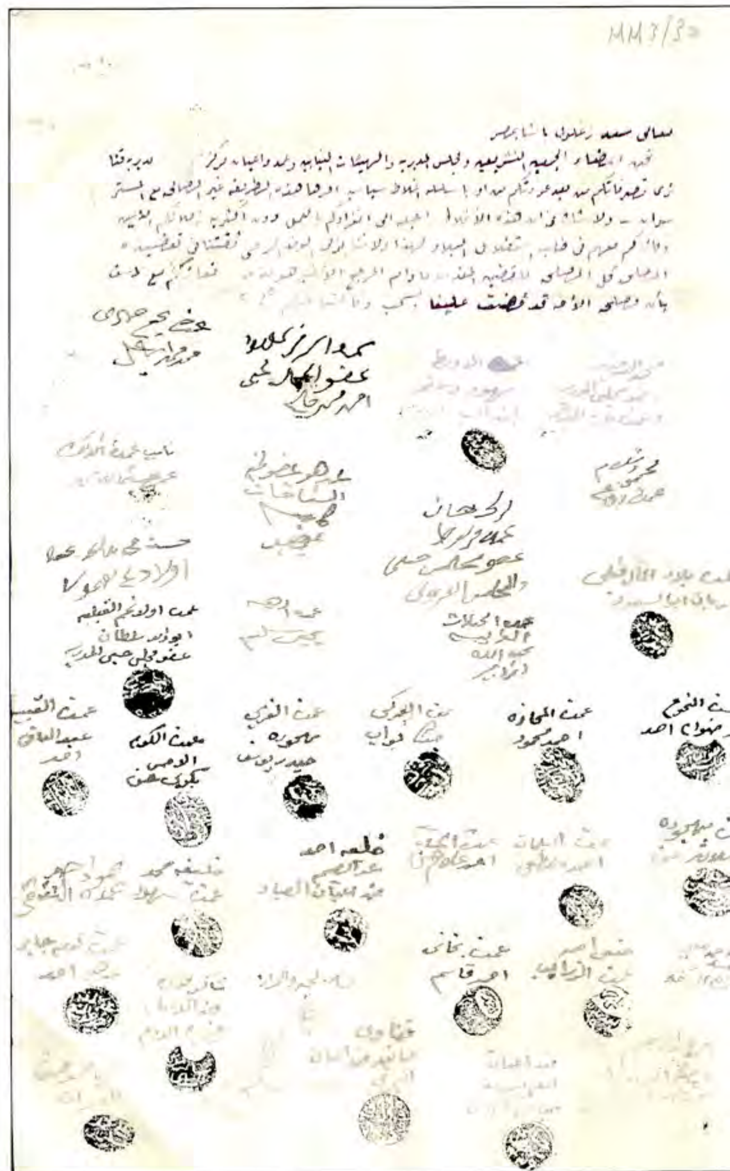
١- مجموعة الوثائق الخاصة بمهمة محمد محمود باشا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة ثورة ١٩١٩، فخلال تلك الفترة أوكل إلى محمد محمود باشا -أحد المؤسسين الأربعة للوفد المصري- مهمة إثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ خاصة في الصحف وبين أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، بالإضافة إلي نسخة نادرة من الكتاب الأبيض الذي ألفه محمد محمود باشا أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية؛ واستعرض من خلاله جوانب القضية المصرية وفظائع الاحتلال الأمريكي. ولعل من أهم الوثائق الهامة التي تشتمل عليها تلك المجموعة التفويض الخاص بمحمد محمود باشا من قبل الوفد المصري للتحدث باسمه في الولايات المتحدة الأمريكية، والمذكرات الشخصية التي كتبها محمد محمود باشا بخط يده وتحكي الخطوات التي اتخذها محمد محمود باشا لطرح أبعاد القضية المصرية على الرأي العام الأمريكي، وتبرز أهمية تلك المجموعة أنها مجموعة فريدة من نوعها لا يوجد لها مثيل في أي مجموعة أرشيفية في العالم.

٢- مجموعة الوثائق الخاصة بالانقسام الذي حدث بين أعضاء الوفد المصري، وهي مجموعة مراسلات متبادلة بخط يد محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك، وعبد اللطيف بك المكباتي؛ حيث تتناول أبعاد وجوانب هذا الانقسام، ملقيةً الظل على دور سعد باشا زغلول واستئثاره بالرأي دون بقية الأعضاء، وهو ما أبرزته وثيقة بصيغة قرار من قبل أعيان وعمدة مديرية نجع حمادي بسحب الثقة من سعد زغلول، وسحب التفويض المؤكل إليه بتمثيل الشعب المصري.

برقية من الجالية المصرية في يافا مرسلة إلى محمد محمود باشا

مراسلة من شكيب أرسلان إلى محمد محمود باشا عن العلاقات المصرية الإيطالية

٣- مجموعة الوثائق الخاصة بالمراسلات السرية بين محمد محمود باشا والأمير شكيب أرسلان الذي كان مبعوثًا شخصيًّا من قبل محمد محمود باشا إلى الدوتشي موسوليني للوصول إلى صيغة اتفاق ومعاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا



توكيل لسحب الثقة من سعد باشا زغلول زعيم الوفد المصري

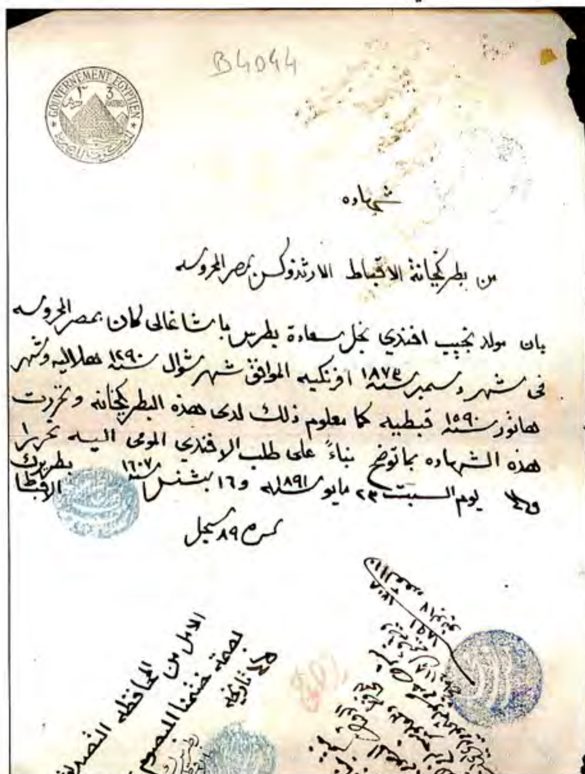
قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتلقي هذه المجموعة الضوء على جانب هام من سياسة محمد محمود باشا الخارجية لتجنيب مصر ويلات الحرب العالمية.

٤- مجموعة برقيات مرسلة من الجالية المصرية التي يقدر عددها بخمسة آلاف مصري في مدينة يافا الفلسطينية إلى محمد محمود باشا، حول تحرش السلطات الإنجليزية والعصابات اليهودية بهم، طالبة الإذن من محمد محمود باشا في الرد على تلك التحرشات.

أما المجموعة الوثائقية لعائلة بطرس باشا غالي فهي أرشيف تاريخي قائم بذاته يزيد على ٢٠٠٠٠ وثيقة، تغطي دور عائلة بطرس باشا غالي منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهايات عقد السبعينيات من القرن العشرين في تاريخ مصر الحديث، ولعل أهم ما تتميز به تلك المجموعة:

١- مجموعة الوثائق الخاصة ببطرس باشا غالي، وهي مجموعة وثائق بخط بطرس باشا غالي لعل من أهمها وثيقة تتناول قضية دنشواي ومحاولة بطرس باشا غالي تخفيف العقوبات عن المتهمين، ومجموعة المراسلات الخاصة بين بطرس باشا غالي وأبنائه، خاصة ابنيه نجيب وواصف؛ خلال تلقيهم العلم في باريس، ملقية الضوء على كيفية حرص العائلة على صنع أجيال وأجيال تتوارث دور العائلة في تاريخ مصر الحديث.

٢- مجموعة الوثائق الخاصة بمشكلة دير السلطان؛ الدير المصري القبطي في مدينة القدس الشريف، وتلقي تلك المجموعة الوثائقية الضوء على دور العائلة البطرسية في إيجاد حل لمشكلة الدير المتنازع عليه بين الكنيسة القبطية المصرية والكنيسة الأثيوبية بدءًا من بطرس باشا غالي وواصف باشا غالي وصولاً إلى مريت باشا غالي.



شهاده

من بطركخانة الاقباط الارثوذوكس بمصر المحروسه

بان مولد نجيب افندي نجل سعادة بطرس باشا غالي كان بمصر المحروسه في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٤ افرنكيه الموافق شهر شوال سنة ١٢٩٠ هلاليه وشهر هاتور سنة ١٥٩٠ قبطيه كما معلوم ذلك لدى هذه البطركخانه وتحررت هذه الشهاده بالتوضيح بناءً على طلب الافندي الموما اليه تحريراً في يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٨٩١ و١٦ بشنس سنة ١٦٠٧

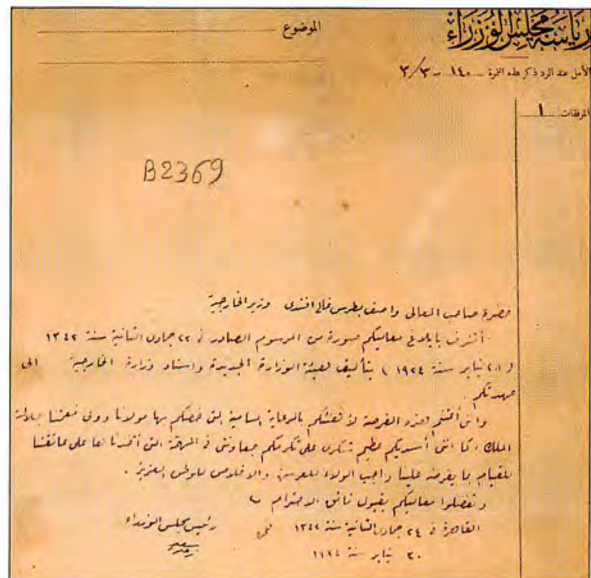
مستخرج من شهادة ميلاد نجيب بطرس باشا غالي

EVÊCHÉ DES COPTES
ORTHODOXES
JÉRUSALEM

خطاب مرسل إلى بطرس باشا من مطران كرسي أورشليم للتهنئة بزفاف واصف غالي

٣- مجموعة الوثائق الخاصة بالنزاع بين بطرس باشا غالي والبابا كيرلس الخامس حول صلاحيات المجلس المِلّي وسلطات البابا الروحية والدنيوية؛ وهي مجموعة تضيف الكثير من المعلومات الجديدة حول تلك المشكلة الكنسية.

٤- مجموعة الوثائق الخاصة بمشكلة انفصال الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة القبطية المصرية، وهي مجموعة وثائقية تتناول أبعاد تلك المشكلة والدور السري الذي قام به مريت



رياسة مجلس الوزراء

B2369

حضرة صاحب المعالي واصف بطرس غالي افندي وزير الخارجية

أتشرف بابلاغ معاليكم صورة من المرسوم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٠ يناير سنة ١٩٢٤) بتأليف هيئة الوزارة الجديدة واسناد وزارة الخارجية الى عهدتكم

واني انتهز هذه الفرصة لأهنئكم بالرعاية السامية التي خصكم بها مولانا ولي نعمتنا جلالة الملك، كما انني أسديكم عظيم شكري على تكرمكم بمعاونتي في المهمة التي أخذنا على عاتقنا للقيام بما يفرضه علينا واجب الولاء للعرش والاخلاص للوطن العزيز.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ — رئيس مجلس الوزراء

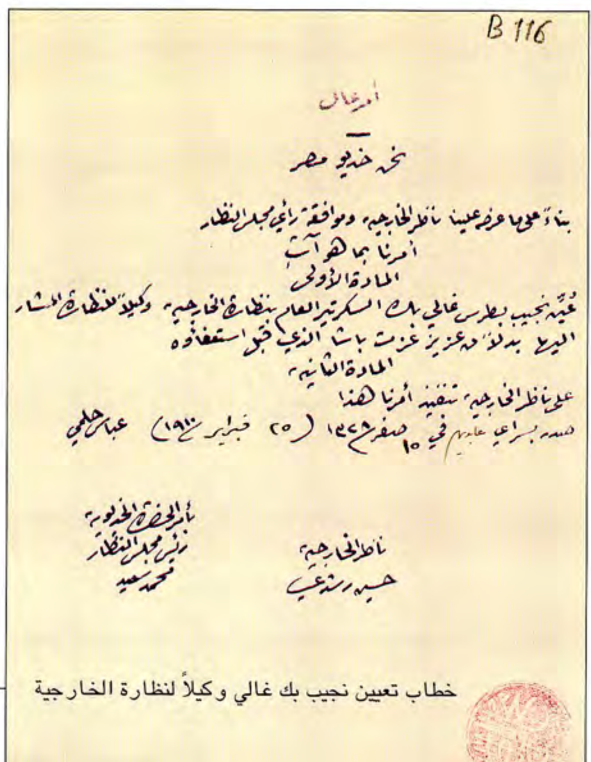
٢٠ يناير سنة ١٩٢٤

خطاب ترشيح واصف بك غالي لوزارة الخارجية
مرسل من سعد باشا زغلول

باشا غالي في محاولة إيجاد صيغة توافق بين الكنيسة المصرية والكنيسة القبطية، والدور الإنساني الذي لعبه مريت باشا غالي خلال أحداث الثورة الأثيوبية، وتتميز تلك المجموعة الوثائقية بأنها مجموعة من الوثائق السرية المتبادلة بين الكنيستين، ومعظمها كتب باللغة الأمهرية (لغة أثيوبيا).

٥- أما أهم مجموعة وثائقية يشتمل عليها أرشيف عائلة بطرس باشا غالي؛ فهي مجموعة المراسلات المتبادلة بين واصف باشا غالي وسعد باشا زغلول، وبين واصف باشا غالي وأعضاء الوفد المصري، وهي مجموعة وثائقية يزيد عددها على ٥٠٠ مراسلة باللغتين العربية والفرنسية. وهي تعتبر بحق سجلاً ليوميات الوفد المصري سواءً في مصر أو باريس أو المنفى في مالطة وسيشل.

إن هاتين المجموعتين الوثائقيتين التي يقدر عدد وثائقها بما يزيد على ٣٥٠٠٠ ألف ورقة كانت كفيلة بإبراز العديد من الجوانب الخفية في تاريخ مصر؛ خاصة في كواليس الساسة المصريين وصناع القرار في مصر، وهو الدور المنتظر أن تلعبه الأرشيفات الخاصة بكبار العائلات في مصر، وتحرص عليه مكتبة الإسكندرية من خلال إدخال شريان جديد للأرشيف المصري وهو أرشيفات العائلات من خلال ذاكرة تاريخ مصر المعاصرة، وفي هذا الصدد كان لأرشيف عائلة أحمد باشا ماهر دور كبير في ذاكرة مصر المعاصرة، وكذلك أرشيف الرئيس محمد أنور السادات والأستاذ فوزي عبد الحافظ السكرتير الخاص للرئيس السادات، وأرشيف عبد القادر باشا حمزة، وأرشيف الدكتور على باشا إبراهيم، إننا نتطلع نحو مزيد من أرشيفات العائلات المصرية التي ستضيف الكثير لتاريخ مصر خاصة أنه جوانب مازالت مجهولة ستميط عنها هذه الأرشيفات اللثام.



B 116

أمر عالي

نحن خديو مصر

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الخارجية وموافقة رأي مجلس النظار
أمرنا بما هو آت
المادة الأولى
عيّنه نجيب بطرس غالي بك السكرتير العام بنظارة الخارجية وكيلاً لنظارة المشار اليها بدلاً من عزيز عزت باشا الذي قبل استعفاؤه
المادة الثانية
على ناظر الخارجية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ١٠ صفر سنة ١٣٢٨ (٥ فبراير سنة ١٩١٠) عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
محمد سعيد

ناظر الخارجية
حسين رشدي

خطاب تعيين نجيب بك غالي وكيلاً لنظارة الخارجية



خزان أسوان

مأساة القاهرة

في ٢٦ يناير ١٩٥٢

مرت مصر بالعديد من الأحداث التي شكّلت معالم بارزة أثرت على مسار تطور تاريخ المجتمع المصري، وقد كان حريق القاهرة، الذي وقع في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ حادثاً بالغ الخطورة، ومعلمًا هامًّا من المعالم التي أثرت في التاريخ المصري، فكان من المهم أن نتعرف على أهم الظواهر والأحداث والملابسات التي أدت إلى إشعال الحريق في عاصمة الوطن.



متجر شيكوريل بعد حريق القاهرة

كان من الطبيعي أن تختلف الأسباب التي أدت إلى حريق القاهرة، ولكن بقيت جميع الأحداث التاريخية التي قامت قبل اندلاعه أساسًا ثابتًا يحق لأي عقل تفسير دلالاته وتأثيراته على أي طرف من الأطراف المفترض مسئولية إحداها أو جميعها في نشوب الحريق.

كانت معاهدة ١٩٣٦ نقطة تحول خطيرة في تاريخ العلاقات المصرية — البريطانية، فقد قدمت بريطانيا بعض التنازلات مقابل الاعتراف المصري الرسمي بشرعية الوجود البريطاني العسكري، ولكن في النطاق الذي حددته المعاهدة، بحيث تنسحب القوات البريطانية من أراضي مصر كلها، وتتمركز في منطقة القناة وحدها، ولكن أعلنت حكومة الوفد في ١٦ يناير ١٩٥٠، على لسان مصطفى النحاس أن معاهدة ١٩٣٦ فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية — البريطانية، وأنه لا مناص من تقرير إلغائها، وقد أدى إلغاء المعاهدة إلى إلغاء الامتيازات والإعفاءات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر مثل إلغاء الإعفاءات المالية التي تشمل الرسوم الجمركية على المهمات العسكرية والأسلحة والعتاد والمؤن، وكذلك الرسوم المستحقة على السفن التي تمر بالمياه المصرية لخدمة القوات البريطانية، كما اتخذ مجلس الوزراء في جلسته السرية، في ٢١ أكتوبر ١٩٥١، مجموعة من القرارات تعبر عن جدية الحكومة المصرية في قرار إلغاء المعاهدة، فقرر اتخاذ جميع السبل المؤدية إلى عدم تعاون العمال المصريين مع القوات البريطانية، كما قررت مقاومة القوات البريطانية إذا ما اجتازت منطقة القناة.

أدى ذلك إلى إشعال مشاعر الخوف والقلق لدى بريطانيا، حيث أراد حزب العمال البريطاني أن يبدو متمسكًا بسياسة بريطانيا الاستعمارية، فأعلنت الوزارة تمسكها بالمعاهدة، وصرح هربرت موريسون، وزير خارجيتها، بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس، فقررت بريطانيا أن تتخذ عددًا من الاجراءات لإجبار حكومة الوفد على التراجع عن موقفها، فوضعت مجموعة من الخطط كان من بينها خطة تخريبية لحرق القاهرة، خاصة بعد أن أصبح تعاون الملك غير ممكن بعد أن تنامى العداء للملك في داخل الجيش الذي أصبح يحمل الملك مسئولية النكبة التي مني بها في حرب ١٩٤٨ بسبب الخيانة وقضية الأسلحة الفاسدة، وتعيينه (حافظ عفيفي) رئيسًا للديوان الملكي، وهو المعروف بميوله نحو إنجلترا، فوجد البريطانيون الفرصة سانحة لتنفيذ مؤامرتهم لحرق القاهرة مستغلين المظاهرات التي عمت العاصمة.

اندلعت العديد من المعارك والمؤامرات التي قامت بها بريطانيا ضد الشعب المصري، منذ إعلان إلغاء المعاهدة، والتي هيأت المناخ الملائم لتنفيذ خطة تخريب وحرق القاهرة، منها معركة الإسماعيلية الأولى (١٦ أكتوبر ١٩٥١)، ومعركة الإسماعيلية الثانية (١٧ نوفمبر ١٩٥١)، وموقعة كفر أحمد عبده (٨ ديسمبر ١٩٥١)، وحادث كنيسة السويس (٤ يناير ١٩٥٢)، ومعركة التل الكبير (١٣،١٢ يناير ١٩٥٢)، ومقتل الراهبة الأمريكية برصاص الإنجليز (١٩ يناير ١٩٥٢)، ومجزرة الإسماعيلية (٢٥ يناير ١٩٥٢)، وبالطبع هذه الأحداث مجتمعة مثلت المناخ الملبّد الذي هيأ لحدوث حريق القاهرة.

جاء يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، وكانت وزارة الداخلية قد أذاعت يوم ٢٥ يناير أنباء مجزرة الإسماعيلية، وما وقع فيها من عدوان الإنجليز ووحشيتهم، فازداد سخط أهل العاصمة والأقاليم من فظائع السياسة البريطانية، فتجمع في مطار القاهرة الدولي عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون- وكلهم مصريون- حول أربع طائرات كبيرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية، ومنعوا نزول الركاب الأجانب من الطائرات، كما منعوا تزويد الطائرات بالوقود، وحالوا دون استئنافها السفر، وقد أبلغ هذا الحدث إلى



آثار الدمار بعد الحريق بمحلات جروبي

وزارة الداخلية، فأوفدت إلى المطار ضابطاً كبيرًا حاول إقناع المتجمهرين بالإقلاع عن موقفهم لما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة، فاقتنعوا وعادوا إلى عملهم.

كما تمرد جنود بلوكات النظام في ثكناتهم بالعباسية، وامتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المختصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة، وخرجوا يحملون أسلحتهم، في مظاهرة شبه عسكرية، بسبب سخطهم على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية، اتجهت هذه المظاهرة من العباسية إلى الأزهر، ثم إلى ميدان العتبة الخضراء، ومنه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير)، فالجيزة، ثم اتجهوا إلى جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة)، وهناك اختلطوا بالطلبة، وسار الجميع في موكب المظاهرة متجهين إلى وسط البلد.

أخذت مظاهرات عدة تتدفق على ميدان عابدين (الجمهورية الآن)، ومنه إلى رئاسة مجلس الوزراء، والتقت هذه المظاهرات بمظاهرة جنود بلوكات النظام وطلبة الجامعة، ووصل الجميع تباعًا إلى دار رئاسة الوزراء؛ حيث أطل عليهم (عبد الفتاح حسن)، وزير الشئون الاجتماعية، وألقى عليهم خطبة حماسية، ألهبت مشاعرهم.

تركت هذه الجموع دار الرئاسة، وانسابت في قلب العاصمة، صائحة منادية بحمل السلاح والسفر إلى القناة لمحاربة الإنجليز، وكانت أنباء هذه المظاهرات وتحركاتها تبلغ في حينها إلى وزارة الداخلية، التي تركت الفوضى تنطلق من عقالها، ولم تصغ حتى إلى ما نبهها إليه رجال الأمن من خطورة الموقف، وبدا منها الجمود في هذا اليوم العصيب.

وقع الحادث المشئوم في تاريخ مصر، وقد بدأ الحريق في كازينو الأوبرا، حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً؛ إذ هاجم فريق من المتظاهرين الكازينو وأتلفوه، وأشعلوا فيه النيران، ولما جاء رجال المطافئ لإخماد الحريق منعهم المتظاهرون من أداء واجبهم، وأتلفوا خراطيم المياه.

أمر فؤاد سراج الدين؛ وزير الداخلية، بتبليغ قوات البوليس بإطلاق النار على المتظاهرين، وعلى أي مظاهرات أو تجمعات أخرى دون تردد، إلا أن رجال البوليس أبدوا تراخيًا في تنفيذ الأوامر، فما كان من وزير الداخلية إلا أن طلب من (محمد باشا حيدر)، القائد العام للقوات المسلحة، نزول قوات الجيش إلى المدينة، للمعاونة في حفظ النظام وفض المظاهرات، لأن قوات البوليس محدودة العدد وموزعة على أنحاء المدينة من الجيزة إلى مصر الجديدة، ولكن طلبه قوبل بالرفض خوفًا من وقوع تصادم بين الجيش والجمهور فيسيئ الجمهور الظن بالجيش وتتولد في نفسه الكراهية نحوه.

كانت الحالة تزداد خطورة، لأن عددًا كبيرًا من جنود البلوكات مشترك في هذه المظاهرات، مما أحدث الارتباك بين صفوف باقي الجنود المكلفين بفض المظاهرات وإطلاق النار، فوافق حيدر باشا على نزول الجيش لإعادة النظام، بعد إلحاح من وزير الداخلية، بشرط أخذ إذن الملك، وبعد ذلك بقليل طمأن مدير الأمن العام وزير الداخلية بأنه تم السيطرة على الموقف في ميدان الأوبرا، حيث أطلق البوليس النار على المتظاهرين، وفرق الجموع التي تجمعت هناك، ومكن رجال المطافئ من مباشرة عملهم.

اشتعلت النيران بعد ذلك في سينما ريفولي ثم سينما مترو، وبدأ الأمر يسير وفق خطة مرسومة مدبرة، وكان المتظاهرون يستعملون في إضرام النار، البترول والبنزين والكحول، وما إلى ذلك من مواد الحريق، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة، فقد كان واضحًا أن من بين المتظاهرين بعض الميالين للتخريب والإجرام الذين أرادوا إحداث حريق كبير في القاهرة يعجز النظام عن مواجهته، بل لقد وجد مع بعض المخربين قائمة بأسماء الأهداف المطلوب إحراقها.

عمت الحرائق الشوارع المركزية، ثم امتدت إلى بعض أحياء وأطراف العاصمة، ففي ساعات قليلة التهمت النار نحو ٧٠٠ محل وسينما وكازينو وفندق ومكتب وناد، كان معظمها مملوكًا للأجانب وبعضها مملوكًا للمصريين، وكلها تقع في أجمل وأكبر أحياء القاهرة وأهم شوارعها وميادينها، واستمرت النيران مشتعلة فيها حتى الليل، وظلت تتقد في بعض الأماكن إلى اليوم التالي.

• **كانت معاهدة ١٩٣٦ نقطة تحول خطيرة في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية.**



فندق شيبرد بعد الحريق



كازينو صوفو ولم يتبقى منه سوى الواجهة بعد الحريق

التهمت النيران، في الفترة ما بين الثانية عشرة والنصف ظهرًا إلى الحادية عشرة مساءً، نحو ٣٠٠ محل، بينها أكبر وأشهر المحلات التجارية في مصر، و٣٠ مكتبًا لشركات كبرى، و١١٧ مكتب أعمال وشققًا سكنية، و١٣ فندقًا كبيرًا؛ منها: شبرد ومتروبوليتان وفيكتوريا، و٤٠ دار سينما؛ بينها: ريفولي وراديو ومترو وديانا وميامي، و٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات، و١٠ متاجر للسلاح، و٧٣ مقهى ومطعمًا وصالة؛ منها: جروبي والأمريكيين، و٩٢ حانة، و١٦ ناديًا.

كما أسفرت حوادث ذلك اليوم عن مقتل ٢٦ شخصًا، وبلغ عدد المصابين بالحروق والكسور ٥٥٢ شخصًا، وأدت إلى تشريد عدة آلاف من العاملين في المنشآت التي احترقت، كلهم مصريون يعولون نحو عشرين ألف نسمة.

اجتمعت المصادر الرسمية وشهود العيان على أن حريق القاهرة كان مدبرًا، وأن المجموعات التي قامت بتنفيذه كانت على مستوى عالٍ من التدريب والمهارة، فقد اتضح أنهم على معرفة جيدة بأسرع الوسائل لإشعال الحرائق، وكانوا أيضا على درجة عالية من الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات التي كلفوا بها، فكانوا يحملون معهم أدوات لفتح الأبواب المغلقة ومواقد

• لم تساعد طبيعة الحادث على توثيقه وتسجيله بشكل دقيق، فقد وقع فجأة دون أن يتوقع أحد حجمه.

استيلين لصهر الحواجز الصلبة على النوافذ والأبواب، وقد استخدموا نحو ٣٠ سيارة لتنفيذ عملياتهم في وقت قياسي، وقد تمت جميع الحرائق بأسلوب واحد، وهو ما يدل على أن المنفذين ينتمون إلى تنظيم واحد، وأن وراءهم خطة مدبرة بعناية فائقة.

أشار هذا الحريق الغامض إلى أكثر من جهة قد تكون هي المسئولة عن هذا الحادث، فهناك احتمال يجعل من إنجلترا مسئولة بشكل مباشر عن الحريق، استناداً إلى تاريخها المليء بالالتجاء إلى مثل هذه الأساليب من حرق وقتل واتخاذها ذريعة لإحداث ثورة مضادة وإخماد الحركة الوطنية، واحتمال آخر يفترض أن إنجلترا قد وضعت يدها في يد السراي ونفذتا معًا الحريق، والدليل على ذلك تعيين عبد الفتاح باشا عمرو مستشارًا للملك للشئون الخارجية، وحافظ عفيفي رئيسًا للديوان الملكي، وهما معروفان بميولهما للإنجليز، وهذا يعد أول مدفع في وجه الحركة الوطنية والوفد. أما الاحتمال الثالث فهو أن يكون الغوغاء والعامة من الشعب هم المسئولون، والذي دفعهم لهذه الجريمة الأعمال الاستفزازية والجرائم الوحشية للإنجليز في القناة والإسماعيلية وغيرهما، وبالطبع هذا لا يحكم لإنجلترا بالبراءة من مسئوليتها فكان مجرد وجودها في مصر يدعو إلى إشعال نار الثورة والغضب والغليان في النفوس.

يقع بعض اللوم أيضا على الحكومة الوفدية لتقاعسها وعدم استعدادها الكافي لمنع الحريق، على الرغم من ظهور مؤشرات ودلائل على حدوثه مثل المظاهرات والأعمال التخريبية التي سبقته مباشرة، كما تزيد مسئولية رجال البوليس عن مسئولية الحكومة، فقد كان بعضهم يقف جامدًا وهو يشاهد حوادث الحريق وحوادث السلب والنهب، وهذا لا يليق برجال حملوا أمانة صون أمن ونظام البلاد.

تحمّل الملك فاروق أيضاً بعضًا من المسئولية عندما احتجز في مأدبته، بمناسبة ميلاد ولي العهد، ضباط البوليس الممتازين، في نفس توقيت الحريق، مما أضعف قوة الضبط والنظام في العاصمة.

كان من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات بعد هذا الحادث المؤلم، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة مصطفى النحاس

اجتماعًا استثنائيًا في الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ يناير، وفيه تقرر إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد، ووقف الدراسات في الجامعات والمعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى، وتعيين مصطفى النحاس حاكمًا عسكريًا، كما اجتمع أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار لدراسة الموقف، واتضح أن الموقف يتدهور بشكل سريع، فوجدوا أنه من الواجب التحرك بسرعة، خاصة وأن الملك قد عرف بعض الضباط الأحرار وتنظيماتهم، ومنذ هذا الاجتماع توالت المنشورات التي تؤكد لجميع ضباط الجيش الوجود الفعلي والنشط للضباط الأحرار.

كان أول قرار أصدره مصطفى النحاس، باعتباره حاكمًا عسكريًا، هو تعيين عبد الفتاح حسن رقيبًا عامًا، وتعيين المحافظ والمديرين ومن يقوم بأعمالهم حكامًا عسكريين في مناطقهم، ومنع التجول في القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة منعًا باتًّا فيما بين السادسة مساءً والسادسة من صباح اليوم التالي، ابتداءً من اليوم التالي للحادث، وغلق المحال العامة والتجارية في القاهرة والإسكندرية في نفس التوقيت.

كما صدر أمر عسكري آخر بمنع التجمهر، واعتبار كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل مهددًا للسلم والنظام العام، ومعاقبة كل من يشترك فيه بالحبس لمدة لا تزيد عن سنتين، وإذا كان حاملاً سلاحًا يعاقب بالسجن خمس سنوات.

قام الملك فاروق، يوم الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢، بإعفاء وزارة النحاس باشا من منصبها، نتيجة لتقصيرها في حفظ الأمن والنظام، بعد أن استمرت في الحكم عامين، ولكنها تركت في الساحة السياسية المصرية أغلبية برلمانية وفدية.

أصبح الملك مرغمًا على تكليف تشكيل الوزارة إلى شخصية بعيدة كل البعد عن الأحزاب المعارضة، فتعاقبت على البلاد، في الفترة من ٢٧ يناير إلى يوليه ١٩٥٢، وزارات من المستقلين تسمى "وزارات الموظفين"، لأن رؤساؤها لا علاقة لهم بالأحزاب، ولكنهم كانوا من كبار الموظفين، وأعضاؤها من الموظفين لا من رجال السياسة، وكان هذا يعني عودة الحكم المطلق، لأن هؤلاء الموظفين إذا تولوا الوزارة لا يجدون الحرية في أن يناقشوا رئيس الوزراء الذي اختارهم، فهم مع كونهم قد صاروا وزراءً لا يزال طابعهم أنهم موظفون لدى رئيس الوزراء، يأتمرون بأوامره ويتحسسون اتجاهاته وينفذونها.

بذلت الوزارة الجديدة، برئاسة علي ماهر باشا، جهدًا كبيرًا في إعادة الأمن العام، وأعادت إلى البوليس نظامه بعد أن تفككت قوته في أواخر عهد وزارة الوفد، وعملت على إصلاح ما دمره حريق القاهرة من مبانٍ ومؤسسات ومنشآت ليعود إلى العاصمة عمرانها وتقدمها، ففتحت اعتمادًا أول بمبلغ خمسة ملايين جنيه لأصحاب المحلات والمنشآت التي دمرها الحريق لإعادة تعميرها،كما خففت قيود منع التجول تدريجيًا، وأعادت النظام إلى الجامعات والمعاهد واستئناف الدراسة فيها، ولكن لم تستمر هذه الوزارة طويلا، بسبب سياستها غير الواضحة.

ومن هنا نجد أن طبيعة الحادث لم تساعد على توثيقه وتسجيله بشكل دقيق، فقد وقع فجأة دون أن يتوقع أحد أن يكون بهذا الحجم، ولم يتم التعرف عن المسئول الحقيقي عن الحادث، وإنما كانت كل الافتراضات عبارة عن تخمينات غير مؤكدة، كما ساهم في غموض هذا الحدث أن التحقيقات التي جرت تمت في إطار ظروف سياسية معينة وتحت ضغط قوى عديدة، وبالتالي لم تكن دقيقة وحاسمة بالشكل الكافي.



آثار الخراب والتدمير بشوارع القاهرة

ثورة ١٩١٩







مصر

بعيون عاشقيها

سوزان عابد

وأنت تستعد للقيام برحلة طويلة أو قصيرة لبلد كبير وهام؛ لا تستطيع وأنت تعد حقائبك لبدء الرحلة أن تستغني عن آلة التصوير الخاصة بك، وإذا كنت متجهًا في رحلتك إلى مصر فلابد وأنك ستزور مدينة القاهرة أو الإسكندرية أو الأقصر أو الواحات؛ إذًا فسوف تقف كثيرًا أثناء رحلتك لتسجل لحظة تذكارية لك أمام مشهد النيل وقت الغروب، أو لأبي الهول ومن خلفه الأهرامات الثلاثة واقفة في شموخ، أو أن تقف أمام مسجد شاهق كمسجد السلطان حسن درة العمارة الإسلامية في مصر والعالم أجمع.

ولكن.. ماذا لو كنت تستعد لهذه الرحلة المميزة منذ أكثر من مائتي عام مضت، أي في زمن لن تستطيع فيه أن تصطحب معك كاميراتك الرقمية ولا هاتفك المحمول المزوَّد بكاميرا عالية التقنية، أو حتى ما هو أبسط من ذلك فأنت حتى لن تجد أبسط أنواع آلات التصوير التي لا تراها الآن إلا في المتاحف، ليس هذا فقط فأنت عدت لزمن لا توجد فيه المكاتب السياحية التي تنظم لك برنامج الزيارة لتستمتع بكل دقيقة فيه، ولا حتى أن توفر لك وسيلة النقل المكيفة حتى لا تشعر بوطأة الحرارة فوق رأسك وقت الظهيرة... إذًا كيف كنت ستستعد لهذه الرحلة؟

أشياء كثيرة من الممكن أن تفكر فيها لتنظم هذه الرحلة التي ستقضيها في مصر، إلا أنه هناك أشياء أكثر كانت ستغير شكل هذه الرحلة؛ أهمها أنك لن تكون مجرد سائح جاء لمشاهدة معالم الحضارة المصرية والتنزه في أحيائها وضواحيها، بل كنت ستكون واحدًا من الرحالة الذين يذكرهم التاريخ الآن، فأعداد السائحين في مصر في ذلك الوقت لا تتعدى الأفراد الثلاثة أو الأربعة.

دعنا نبحر في تفاصيل من سبقوك في هذه الزيارة منذ مائتي عام من فرنسيين وإنجليز وإيطاليين.. أمثال سافاري، وفولني، وشارل إدمون، وباسكال كوست، وبريس دافن، وديفيد روبرتس، ولويجي مايير وغيرهم ممن زاروا مصر واختلفوا في تفاصيل رحلتهم واتفقوا في عشقهم وولعهم بمصر وفي تسجيلهم لأروع ما شاهدوه فيها بريشاتهم الخاصة؛ تاركين لنا كنزًا زاخرًا



جامع قايتباي بصحراء المماليك بريشة باسكال كوست

ينقل لنا صورة تنبض بالحياة لما كانت عليه مصر منذ ٢٠٠ سنة مضت.

فبتوصية خاصة من "المسيو جومار" المشرف على البعثات العلمية التي أوفدها محمد علي باشا إلى باريس؛ بدأ باسكال كوست (Pascal Coste) رحلته إلى مصر للعمل بخدمة الباشا. ولم يكن يتخيل هذا الفنان الشاب أنها نقطة تحول في حياته جعلته أسيرًا لكل ما هو مصري، عاشق لكل تفاصيل عمائرها ومدنها وقراها. فقد جاء إلى مصر عام ١٨١٧ ليشرف على تأسيس مصنع للبارود، وعمل دراسات لازمة لبعض الترع المصرية المراد شقها آنذاك. فإذا به يقع في هوى العمائر الإسلامية والمعابد الفرعونية فأخذ يسجلها بريشته المتميزة التي ساهمت دراسته الأكاديمية في ثقل الموهبة الخاصة التي يتمتع بها في فن الرسم، فهو دارس لفنون الرسم والتصوير في بداية حياته بمدرسة الرسم في مرسيليا، ثم سافر إلى باريس بتوجيه من أستاذه المسيو


بريس دافن

(M.pemmchoud) المهندس المعماري، والتحق بمدرسة الفنون الجميلة بباريس ودرس بها العمارة، حيث التقى بالمسيو جومار وجاء بعدها إلى مصر.


جامع أحمد بن طولون بريشة بريس دافن

مكث باسكال كوست في مصر عشر سنوات، عاد بعدها إلى مرسيليا في عام ١٨٢٧؛ حيث عمل أستاذًا للعمارة هناك، واستطاع باسكال أن ينشر عمله الضخم عن مصر الذي ضمنه أروع اللوحات والرسوم الملونة. وقد تمت طباعة الكتاب في الفترة من ١٨٣٧-١٨٣٩ تحت عنوان "العمارة العربية وآثار القاهرة" Architecture Arabe au Monuments du Caire.

وباسكال كوست ما هو إلا أحد العاشقين لشوارع ودروب وأزقة القاهرة؛ مثله مثل كثير من الفنانين والرحالة الذين زاروا مصر وبهرتهم بعمائرها، وجذبهم مجتمعها المتماسك وطبقات شعبها المتنوعة؛ بداية من الرجل البسيط إلى الوالي الذي يحكم البلاد. وقد استطاع باسكال كوست في لوحاته أن ينقل برسوم واقعية تمتلئ بالرومانسية الحالمة صورة حية من مصر آنذاك - أي فيما بين عامي ١٨١٧-١٨٢٧- لنذوب في تفاصيل كل كبيرة وصغيرة من خلال ما تركه لنا باسكال في فترة لم تكن قد ظهرت فيها آلات التصوير الفوتوغرافية بعد. وقد بلغ من دقة باسكال كوست في نقل أدق التفاصيل لاسيما في اللوحات التي تضم مناظر العمائر والأبنية أن يستعين به كلوت بك، ناظر مدرسة طب قصر العيني في كتابه الذي كان يعده عن مصر "لمحة عامة عن مصر" الذي ظهر عام ١٨٤٠ في وضع فصل عن الفن الإسلامي، استطاع فيه أن يقدم تسجيلاً دقيقًا عن العمارة الإسلامية في مصر.

ولم تخلُ مصر من عاشقيها فترة طويلة فعقب رحيل باسكال كوست جاءها فنان من أشد المولعين بها المغرمين بفنونها؛ هو بريس دافن أو كما يعرفه البعض بـ إدريس أفندي، وينتمي بريس دافن إلى أسرة إنجليزية الأصل هاجرت إلى فرنسا فرارًا من جور الملك شارل الثاني؛ حيث ولد دافن في إقليم الفلاندر في فرنسا، وتعلم في مدرسة الفنون بشالون، وحصل على إجادة الهندسة المعمارية عام ١٨٢٥ وهو دون العشرين من عمره.

بدأ دافن ترحاله بسفره إلى الهند حيث عمل سكرتيرًا لحاكمها، ثم إلى فلسطين، وعندما أحس بتشجيع محمد علي باشا للأوروبيين وتمتعهم بمزايا خاصة نظير خدمته، شد رحاله إلى مصر

• أصدر سعيد باشا لائحة مارس ١٨٧٥ لتنظيم شئون السائحين الوافدين على مصر

فجاءها في عام ١٨٢٩، والتحق بخدمة الباشا حيث عينه بالفعل مهندسًا للري وأستاذًا للطبوغرافيا بمدرسة أركان الحرب بالخانكة، ومربيًا لأبناء إبراهيم باشا. إلا أنه سرعان ما ضج من العمل وقرَّر التفرغ لفنه، وهنا يقال أنه اعتنق الإسلام وعرف باسم إدريس أفندي، وأخذ يتنقل بين فلاحي مصر من القاهرة إلى الدلتا إلى الإسكندرية إلى صعيد مصر والنوبة، مسجلاً في كل رحلة مشاهداته عن معالم المدن من عمائر ومناظر طبيعية ساحرة، حتى استقر به الترحال إلى مدينة الأقصر عام ١٨٣٨؛ حيث يذكر له موقف مشرف وهو منع إقامة معمل للبارود بالقرب من معبد الكرنك، كما منع العمال من اقتطاع أعمدة حورس لإقامة هذا العمل، وشدَّد على المسئولين بضرورة الحفاظ على كنوز مصر وآثارها. ولم تنحصر أعمال دافن في مجرد الرسم والتصوير الخارجي للأبنية بل شارك في كثير من أعمال التنقيب الهامة، واستطاع أن يتوصل إلى اكتشافات لا بأس بها منها اكتشافه لاثنتي عشرة غرفة في معبد خوفو، بالإضافة إلى الكشف عن بردية كتبت بالهيراطيقية ونسبت إليه. وقد غادر دافن مصر في عام ١٨٤٤ وعاد إليها مرة أخرى عام ١٨٥٨ أي في عهد الوالي محمد سعيد باشا مستكملاً رحلته في مدن مصر.

مكث دافن في مصر فترة طويلة بلغت سبعة عشر عامًا قدم خلالها أربعة عشر كتابًا بالإضافة إلى العديد من المقالات والأبحاث الهامة، ولعل أهم ما تركه لنا دافن هو لوحاته المتميزة عن آثار مصر لاسيما الإسلامية منها والتي تفنَّن في أن ينقل أبرز تفاصيلها وأكثرها تعقيدًا مما جعل رسومه مرجعًا هامًّا لكل باحث في هذا المجال. ومن مؤلفاته عن مصر:

- "الآثار المصرية وتاريخ الفن المصري وفقًا لآثارها منذ أقدم العصور حتى السيادة الرومانية" وهو أطلس رائع يضم في مجلدين مائة وستين لوحة.
- أطلس كبير عن الفن العربي بعنوان L'art Arabe d'après Les Momuments du Caire depuis VII Siècle Jusqu'à la fin du XVII Siècle" وهو مجلد يتصل بدراسة مصر من جميع النواحي.

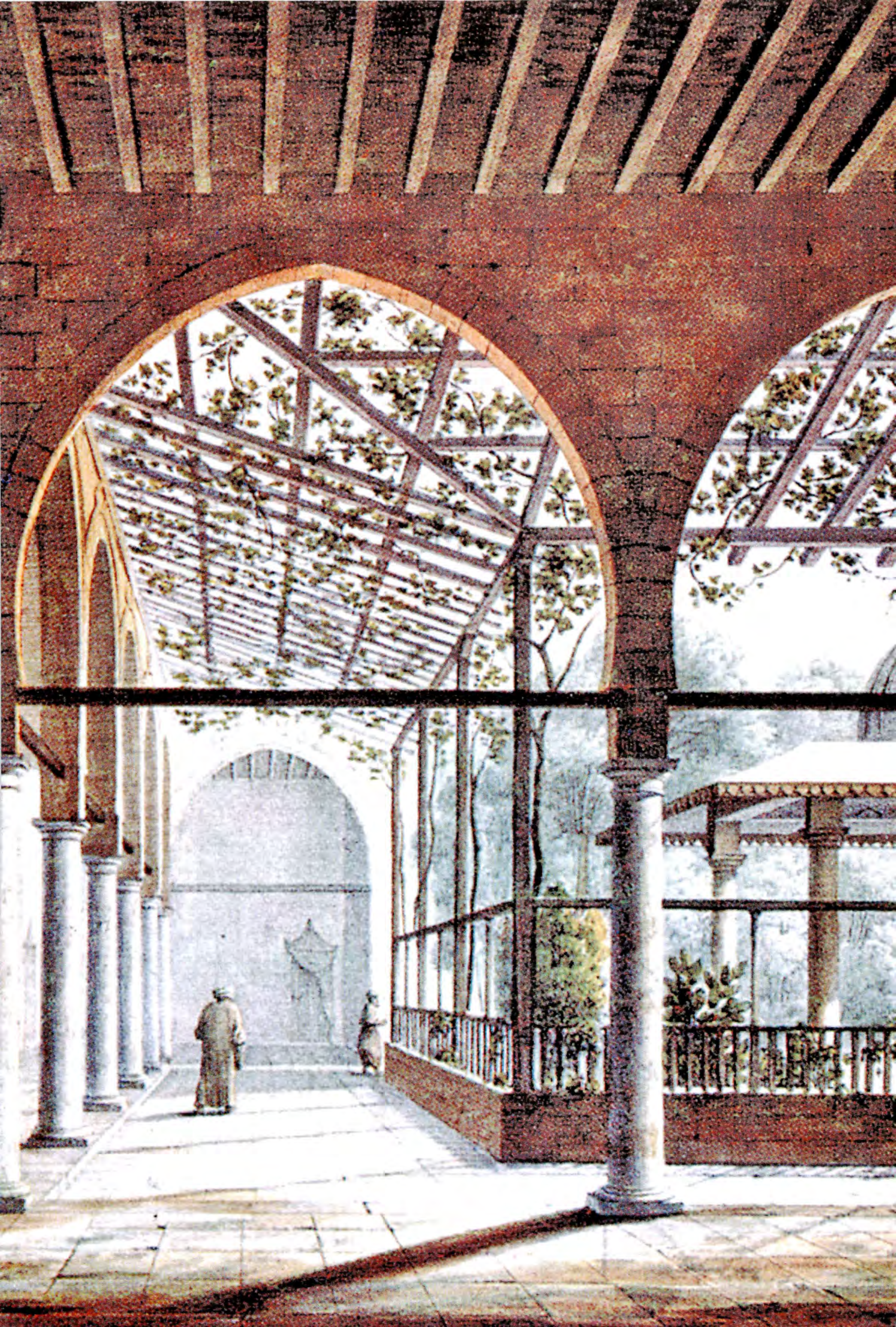


الحلاقة ... بريشة باسكال كوست

أما أشهر اللوحات التي رسمت عن مصر فكانت بريشة الفنان الإنجليزي ديفيد روبرتس؛ الذي لمع اسمه في فن الرسم مقترنًا في أول الأمر باسم المصور جون فردريك لويس؛ وذلك بفضل تصويرهما لإسبانيا التي زاراها عام ١٨٣٠ بعد طوافهما بأنحاء القارة الأوروبية، ثم امتدت رحلات روبرتس بعد ذلك إلى طنجة في أول زيارة له للمدن العربية ثم إلى مصر. وقد وضع كتابه الضخم "الأراضي المقدسة ومصر والنوبة" في ثلاثة مجلدات فضلاً عن مجلد عن مدينة القاهرة، وقد أهدى روبرتس كتابه إلى ملك فرنسا لوي فيليب، وساهم هذا الكتاب في زيادة شهرة مؤلفه كما كان له تأثير هام على كثير من الأوروبيين الذين شغفوا بزيارة مصر لرؤية آثارها التي نقلتها لهم لوحات روبرتس.

رحالة كثيرون زاروا مصر وتمتعوا بطيب هوائها واعتدال مناخها، تنوعت جنسياتهم ووظائفهم؛ بعضهم جاء للعمل بخدمة حكام مصر؛ وبعضهم جاء للدراسة والتمتع بآثارها النادرة؛ ساعدهم على هذا تشجيع الحكام لهم وتوفير سبل الراحة والأمان، فيذكر أن والي مصر محمد سعيد باشا أصدر لائحة تعرف باسم لائحة مارس ١٨٥٧ نظم فيها شئون الوافدين على مصر بغرض السياحة بداية من وصولهم إلى أرض الوطن حتى مغادرتهم للبلاد، فقد نصَّت على أن يتوجه شخص مسئول هو معاون قلم الجوازات إلى الميناء ليطلع على قائمة السائحين بهدف منحهم تأشيرات من الداخلية تكفل لهم حرية الإقامة والتحرك داخل مصر، ولم يكن منح الجوازات الداخلية مقتصرًا فقط على السائحين الذين سوف يقيمون في مصر، بل امتد كذلك إلى الذين يتوجهون إلى بلاد الشام عن طريق العريش أو الذين يتوجهون إلى جهات أخرى عن طريق رشيد أو دمياط أو السويس أو القصير. كما أمر سعيد باشا بدفع نفقات علاج البعض من السائحين الذين تعذَّر عليهم تسديد ما تطالبهم به المستشفيات التي يعالجون فيها. أما عصر الخديوي إسماعيل فقد شهد تدفق كثير من الأجانب على مصر سواءً للعمل في مشروعات الخديوي المتنوعة من حفر لقناة السويس والعديد من الترع ومشروع تحويل القاهرة إلى باريس الشرق وغيرها من الأعمال العمرانية المتنوعة، بالإضافة إلى حدث هام هو اشتراك مصر في معرض باريس عام ١٨٦٧ الذي خصص فيه جناح خاص لعرض بعض الآثار المصرية المتميزة، وبالفعل أرسلت مجموعة من الآثار برفقة ماريت باشا المسئول عن الآثار المصرية آنذاك وهو فرنسي الجنسية وأعجبت بها الإمبراطورة أوجيني مما جعلها سببًا قويًا شجعها على زيارة مصر أثناء احتفالات افتتاح قناة السويس .. علاقات كثيرة واهتمامات أكبر من قبل حكام مصر لتشجيع الأوروبيين على زيارتها والعمل بها، أرسى دعائم هذه السياسة مؤسس الأسرة العلوية محمد علي باشا بعلاقاته الطيبة مع الأجانب لاسيما الفرنسيين ممن عملوا معه من قناصل ومهندسين وإداريين واستشاريين.. إلخ.


سوق النحاسين . . بشارع المعز حيث تظهر مجموعة المنصور قلاوون بريشة ديفيد روبرتس







الماضي.. الحاضر.. المستقبل

أيمن منصور

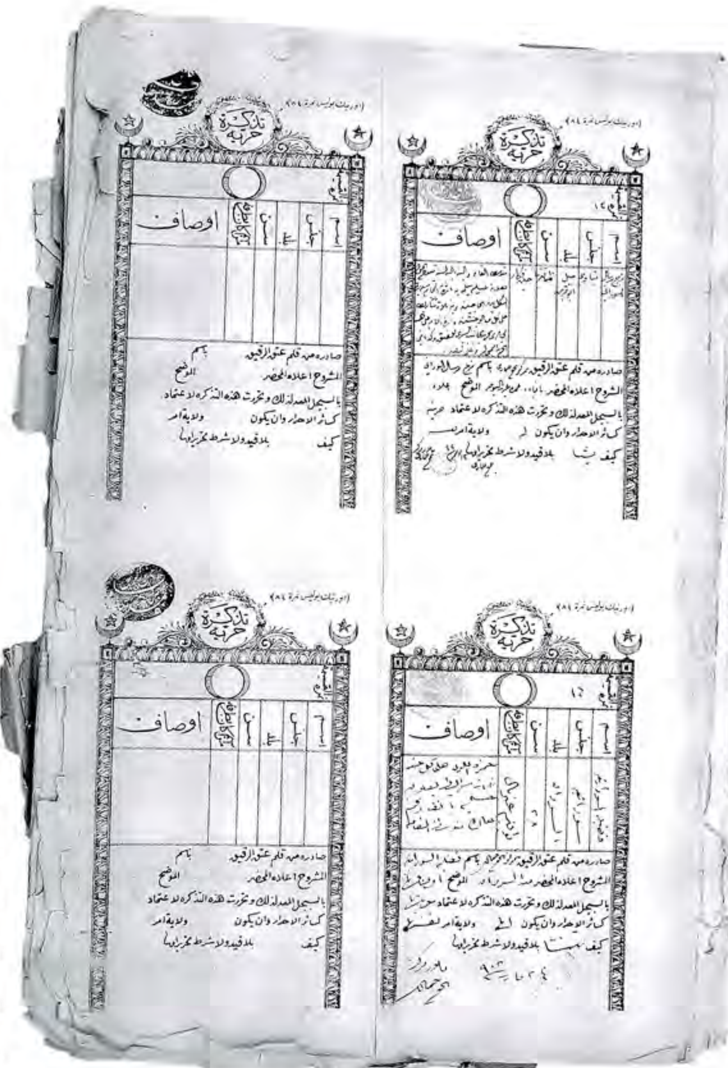


الواجهة الرئيسية لمبني الدفتر خانة القديمة

النص التأسيسي لمبني الدار القديمة

نشأة الدفترخانة المصرية

لا أحد بالطبع يستطيع أن ينكر الدور الهام الذي لعبه محمد علي في التاريخ المصري، أو الجهود الجبارة لإقامة الدولة المصرية الحديثة، في مختلف المجالات في الزراعة والصناعة والبنية الأساسية؛ بالإضافة إلى الجيش وما يتعلق به من مؤسسات ومصانع، ثم دون شك في التعليم والثقافة والتنظيم الإداري للدولة، ولعل من أهم إنجازات محمد علي وأكثرها بقاءً هو مشروعه لإنشاء الدفترخانة المصرية، وقد دفعه لذلك أن نظام حفظ الوثائق الرسمية ومستندات الدولة المتبع في مصر في العصر العثماني، والقائم على أساس احتفاظ كل مصلحة بدفاترها وأوراقها، واحتفاظ النظار والكتاب والصرافين بأوراقهم بعد عزلهم أو نقلهم؛ لا يحقق الهدف المرجو في بناء الدولة الحديثة التي أزمع محمد علي بناءها، ولا يمدها بالمعلومات والبيانات؛



نموذج من وثائق الدار

فهداه تفكيره إلى توحيد أماكن الحفظ في مؤسسة واحدة تكون مسئولة عن جمع السجلات والوثائق من كافة المصالح والدواوين والأقاليم، وقد شجعه على ذلك فقدان الكثير من الوثائق المهمة في أكثر من مناسبة: فعندما ثار عليه الجنود الأرناؤود بعدما قام بتخفيض رواتبهم؛ اضطر إلى الهرب والإقامة بالقلعة؛ فنهبت داره التي كانت بالأزبكية، وفقدت الكثير من المستندات، ومن بينها وثيقة المعاهدة التي وقعها مع الجنرال فريزر قائد الحملة المشهورة باسمه. كما كان الكتخدا (نائب الباشا) يحتفظ في ديوانه بكميات كبيرة من السجلات والوثائق، وقد حدث أن شبَّ حريق في ديوان الكتخدا في ١٨ من يونية ١٨٢٨م؛ فأتى على ما كان فيه من سجلات ووثائق.

ولذلك كله رأى محمد علي ضرورة إيجاد مكان آمن يحتفظ فيه بدفاتره وأوراقه، ويكون صالحاً لحمايتها من الحريق والسرقة والتلف، وكانت القلعة هي المكان الأنسب لتحقيق هذه الأغراض؛ فأمر الباشا بإنشاء «الدفترخانة المصرية» في عام ١٨٢٨م، ليصبح أول دار للوثائق في العالم العربي وفي إفريقيا كلها، وثاني دار وثائق في العالم بعد الأرشيف الوطني الفرنسي L'archive National (١٧٩٠)، وقبل أن تنشئ بريطانيا دار المحفوظات العامة بلندن Public Record Office بعشر سنوات.

وقد بلغت نفقات إنشاء "الدفترخانة المصرية" نحو ٥٠٠٠٠ قرش، وكانت أول لائحة للدفترخانة تلك التي وضعها الخواجة يوحنا كاتب المصروف، والتي أقرها "المجلس العالي" في ٢٤ من رجب ١٢٤٥ هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٠م، وقد نصت تلك اللائحة على تعيين راغب أفندي ناظر الضربخانة كأول أمين للدفترخانة المصرية. كما نصت على أن يقوم أمين الدفترخانة في نهاية كل عام مالي بجلب الدفاتر التي انتهى العمل فيها بالدواوين والأقاليم وحفظها في الدفترخانة، وعليه التبليغ عن أسماء النظار والكتَّاب الذين يتقاعسون عن إرسال دفاترهم وأوراقهم، وكانت عقوبة هؤلاء حسب اللائحة الجلد ١٠٠ سوط، وكان نظام الحفظ يقوم على أساس وضع السجلات والأوراق في صناديق خشبية، ولكن لم تمض عدة سنوات حتى تكدست السجلات بالدفترخانة؛ فصدرت الأوامر بإنشاء عيون خشبية بالمخازن، فتم إنشاؤها بتكلفة ١٩٦٣٦ قرشاً.

من الدفترخانة إلى دار المحفوظات العمومية

وكانت الدفترخانة تابعة لقلم الخزينة التابع بدوره لديوان الخديوي، وفي عام ١٨٤٦م انتقلت تبعيتها إلى ديوان المالية، فاستعانت **بالمسيو روسيه** لكتابة تقرير عن نظم الحفظ الفرنسية؛ للاهتداء بها في وضع لائحة جديدة للدفتر خانة، وبعد أن قدم روسيه تقريره، قامت «الجمعية العمومية» بوضع لائحة جديدة صدرت في ٧ ذي الحجة ١٢٦٢هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٤٦م. وقد نصت تلك اللائحة على إنشاء دفترخانات في المديريات، وميزت بين أنواع الوثائق والدفاتر ومُدد حفظ كل منها في

المديرية ومتى يجب نقلها إلى الدفتر خانة، فنصت على بقاء دفاتر الاستحقاقات والأشوان في يد الكتاب لمدة عامين، ثم تسلم إلى دفتر خانة المديرية، فتبقى فيها لمدة عشر سنوات، ثم تنقل إلى الدفتر خانة العمومية بالقلعة.

وفي أواخر العام ١٨٥٤م انتقلت تبعية الدار إلى الداخلية وذلك حتى سنة ١٨٥٧م ثم انتقلت مرة أخرى إلى المالية حتى سنة ١٨٧٦م ثم أعيدت إلى الداخلية مرة أخرى حتى سنة ١٩٠٤م ثم عادت إلى المالية واستمرت تتبع وزارة المالية حتى الآن.

ويذكر أنه في العام ١٨٦٥م ارتكب أحد كتّاب دفتر خانات المديريات جريمة تزوير في بعض الوثائق؛ فأمر الخديوي إسماعيل بإلغاء دفتر خانات المديريات، وألزم جميع الأقاليم والدواوين بإرسال أوراقهم وسجلاتهم إلى الدفتر خانة العمومية بالقلعة. ونتيجة لعدم وجود أماكن بالدفتر خانة لحفظ هذه الكميات الجديدة من السجلات؛ تم استخدام سجن القلعة وإحدى المغارات كمخازن للحفظ. وفي عهد الخديوي عباس حلمي الثاني تغير اسم الدفتر خانة إلى «دار المحفوظات العمومية» وظل مقرها بالقلعة.

وتعد دار المحفوظات العمومية حاليًّا واحدة من أهم وأغنى أوعية الوثائق بمصر إن لم تكن أهمها وأغناها على الإطلاق فهي تحتوي على كم هائل من الوثائق والملفات التي تتنوع وتختلف لتغطي كافة أنشطة الكيان الرسمي للدولة ويقدر البعض محتويات الدار بما يقارب ثلاثة مليارات ورقة، وهي بذلك تعتبر من أهم مصادر البيانات والمعلومات لكل فئات المجتمع سواء للمواطن العادي أو للباحثين أو حتى لبعض الجهات الرسمية بالدولة، وهي أيضًا تحوي كماً هائلاً من الوثائق التاريخية، ففيها محفوظات وزارة الداخلية، التي تضم دفاتر عتق الرقيق ودفاتر قيد العربان، وسجلات أحوال العمد والمشايخ وغيرها، وفيها أيضاً دفاتر مكلفات الأطيان وكل ما يخص الأرض الزراعية، والعقارات، وما طرأ عليها من تغيرات، منذ أن كان الفلاح المصري مكلفاً وليس مخيراً في زراعة أرضه، ولعل من أهم المجموعات المحفوظة بالدار هي ملفات خدمة الموظفين وتقدر بحوالي ٩٠ ألف ملف وتتباين أهميتها بأهمية الشخص صاحب الملف، وتعد تلك الملفات من أهم وثائق الدار حيث يتضمن كل ملف تاريخ حياة الموظف صاحب الملف وكل ما يتعلق بالوظائف التي شغلها خلال حياته وما ربط له أو لورثته من بعده من معاش. ونجد من بين تلك الملفات ملف خدمة «الإمام محمد عبده، سعد زغلول، طلعت حرب، مصطفى النحاس، الدكتور طه حسين، مكرم عبيد، نبوية موسى، السير إلدون جورست، والمسيو ماسبيرو» وغيرهم الكثير والكثير، وتضم الدار مجموعة أخرى من الوثائق الهامة ولكن على مستوى آخر من الأهمية، ومن أمثال ذلك دفاتر الطب الشرعي، دفاتر قيد بيوت العاهرات، دفاتر رخص محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة، أوراق الكتاتيب، أوراق الجبايات، أوراق السيرك، دفاتر رخص الموسيقى والغناء، ويمكننا تقدير عدد باقي ملفات ووثائق الدار بحوالي ٧٠ نوعًا



الواجهة الرئيسية لمبنى دار المحفوظات الجديد والمؤرخ عام ١٩٣٥م

• بلغت نفقات إنشاء "الدفترخانة المصرية" نحو ٥٠٠٠٠ قرش عام ١٨٣٠م

من أنواع الملفات وهي تغطي كافة وزارات ومصالح الحكومة، ولعلنا نستطيع أن نؤكد أننا ومن خلال محتويات دار المحفوظات نستطيع أن نعيد كتابة تاريخ مصر الحديثة بشكل أكثر وضوحًا وتفصيلاً، وعليه فإننا لن نكون مبالغين إن قلنا إن دار المحفوظات العمومية المصرية هي بحق من كبرى دور الوثائق.

مشروع مكتبة الإسكندرية بدار المحفوظات

انطلاقاً من دور المكتبة الرائد في مجال التوثيق الرقمي والتحول الرقمي لكافة أنواع أوعية المعلومات، وإدراكاً لأهمية المعنى الصحيح والمغزى الحقيقي للسعي نحو عصر التكنولوجيا بدأت مكتبة الإسكندرية في مشروعها القومي لرقمنة محتويات دار المحفوظات العمومية وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية وإدارة دار المحفوظات، ويهدف المشروع إلى رقمنة مجموعة مختارة من وثائق وملفات ودفاتر الدار وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيات المتاحة للتوثيق الرقمي؛ اعتمادًا على خبرة المكتبة الكبيرة في هذا المجال، وتتركز المحاور الرئيسية للمشروع في ثلاث نقاط رئيسية وهي:

إعادة فرز وتصنيف محتويات الدار لتحديد الوثائق والملفات ذات الأهمية القصوى والتي ينبغي البدء برقمنتها وذلك لتحديد أولويات المشروع وتنظيم العمل.

التجهيز المناسب لإعداد مجموعة منتقاة من وثائق ومقتنيات الدار لتكون نواة لمتحف وثائق يتم تأسيسه داخل مبنى الدار القديمة لعرض نماذج من درر الدار من الوثائق والمستندات مع عرض لطرق الحفظ بالدار باعتبارها ثاني أقدم دار محفوظات في العالم.

المحور الثالث والأخير هو الانطلاق نحو المشروع القومي لرقمنة كافة وثائق الدار وذلك بعد تحديد أولويات العمل بالدار وكذلك بعد الانتهاء من تجهيز بيئة مناسبة للمشروع داخل الدار.

وبالإضافة لتلك المحاور الثلاثة الرئيسية يهدف مشروع المكتبة كذلك إلى تدريب عدد من العاملين بالدار وذلك من خلال برنامج تدريب خاص يساعد على تأهيلهم للتعامل مع مشروع الأرشفة الرقمية، وذلك لخلق كوادر من داخل الدار يمكنها دفع المشروع والمساعدة على استمراره وتواصله.

وفي النهاية أود أن أقول إن مشروع مكتبة الإسكندرية بدار المحفوظات مذهل ومهول، وهو بسيط أيضاً، وبساطته تتحدد فقط في استمراره إلى الأبد، فقط مجرد الاستمرار المتراكم.



نموذج من وثائق الدار



شخصية المصري أفندي من أعمال صاروخان



من أعمال صاروخان



من أعمال صلاح جاهين



محطة السكة الحديد بالقاهرة قديمًا

أميرة داوود

ميلاد السكة الحديد في مصر

يعتبر تاريخ السكك الحديدية جزءًا من حياة مصر الاقتصادية في مطلع نهضتها، ويجب أن يطلع عليه المصريون جميعا ليعرفوا كيف كان تطور مصر سببًا من أهم أسباب العمران، فقد كان القطار في مصر يؤدي مهمته العظمى في سبيل بث الحضارة في أرجاء وادي النيل، كما أن مصر سايرت التطور الذي وصلت إليه أعظم السكك الحديدية في العالم، مقتبسة أحدث النظم والمخترعات، مدخلة عليها الطابع المحلي المصري.



إن تاريخ مصر مع السكك الحديدية هو في الواقع جانب عظيم من تاريخ السكك الحديدية نفسها، ولذلك يعد الاهتمام بتاريخ السكك الحديدية نوعًا من الاهتمام بأداة من أدوات العصر الحديث أتيح لمصر أن تسابق الأمم في استخدامها وترقيتها.

نجد أن شبكة الخطوط الحديدية في مصر مماشية للنيل جنبًا إلى جنب، مسايرة للترع المتفرعة منه، حيث يسمح التكوين الجغرافي لدلتا النيل بتشعبها وتفرعها وانسيابها في أهم العواصم والبلدان، ثم تمتد جنوبًا في محاذاة الشاطئ الغربي للنيل حتى نجع حمادي، ثم تقطع النهر، وتسير تجاه أسوان في محاذاة الشاطئ الشرقي لخدمة المناطق القابلة للزراعة، ومن خطوط الوجه القبلي تمتد سكك حديد الفيوم، متفرعة على شكل مروحة، إذ تطابق طبيعة التكوين الجغرافي في هذه الواحة التي تفصلها عن وادي النيل الصحاري.

بعد أن فرغ الإنجليز من مد الخط الحديدي بين "ليفربول ومانشستر"، وهو أول الخطوط الحديدية التي افتتحت للاستغلال، اتجهت النية إلى تعميم نفس التجربة في مصر.

كان المهندس الإسكتلندي (توماس جفرسون جالواي) على اتصال وثيق بمديري شركة سكة حديد "ليفربول- مانشستر"، ففوضوا إليه أن يعرض على والي مصر فكرة الاستعاضة عن الطريق البري الذي عُرف باسم "الأوفرلاند روت" بمشروع إنشاء طريق حديدي يبدأ من عين شمس، ثم يخترق الصحراء إلى السويس.

كان جالواي مهندسًا خاصا لمحمد علي زهاء عشر سنوات، وهو النجل الأكبر لـ (إسكندر جالواي)، الذي كان يدير مسبكًا للمعادن بناحية بولاق، ويقوم ببعض الأعمال الهندسية في قصور الباشا.

تقدم جالواي باقتراحه الذي يرمي إلى نقل البضائع والبريد والركاب من ميناء الإسكندرية إلى ساحل بولاق بالبواخر النيلية، ثم تنقل على خط حديدي تجري عليه مركبات تسير بالبخار أو تجرها الدواب، وظل يقنع الباشا بأهميته بالنسبة للتجارة والعمران، حتى استطاع أن يحصل على تصريح بمسح الطريق الصحراوي إلى السويس، واختبار طبيعة الأرض ودرجة تحملها، ثم حصل على تفويض من الوالي بمنحه حق امتياز الخط في حالة إنشائه.

كانت الوثائق الخطية، المتعلقة بسياسة إنشاء السكك الحديدية في مصر، بحوزة مستر (دي كوسون)، رئيس أقسام السكة الحديد بالقباري، وقد وصلت إليه عن طريق أحد أفراد بيت جالواي بلندن، الذي ظل مرتبطًا بعلاقات طيبة مع بيت محمد علي خلال ستين عامًا.

بعث المهندس جالواي إلى الوالي أولى هذه الوثائق، المؤرخة في ٢٢ مايو ١٨٣٤، والتي تضمنت فكرة استغلال جميع الوسائل الموجودة بالصحراء من أجل عمل وصيانة خط حديدي قليل الكلفة، لنقل عربات البريد، أو البضائع أو الركاب، بين القاهرة والسويس، ويمكن تسيير هذا الخط بواسطة قاطرات بخارية تسير عليه أو عربات تجرها الدواب.

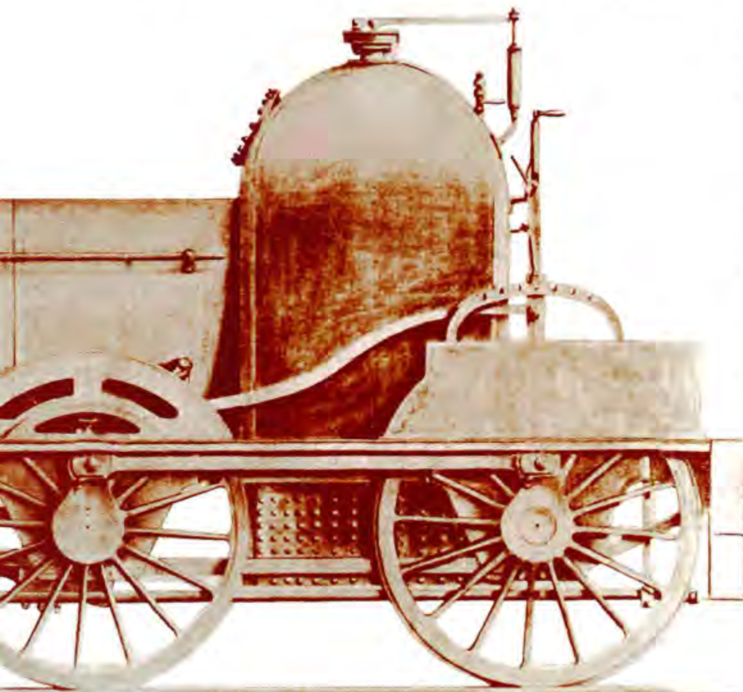
ولكن كانت هناك مشكلة تواجه إنشاء خط حديدي بواسطة عربات تجرها الدواب؛ وذلك لقلة وجود استراحات في الطريق، فكل منها تبعد عن الأخرى نحو عشرة أميال، ولا توجد في الصحراء بين القاهرة والطابية مياه مطلقًا إلا على بعد ١٢ ميلا من السويس، وهي مياه رديئة جدًا لا تصلح لأن تشرب منها الدواب، لذا اقترح إنشاء صهاريج في كل استراحة تملأ بالمياه العذبة، بين السويس والقاهرة، أما إذا استخدمت القاطرات البخارية فسوف تتخذ إجراءات أخرى بسيطة للحصول على المياه اللازمة.

كما كان من الضروري تعيين حرس لمنع سقوط العربات وتلافي الحوادث التي قد تنتج من تجمع الرمال أو الحجارة، أو حدوث خلل للعربات أثناء اجتيازها الطريق، واستعمال مقادير وافرة من الدبش، كأساسات لوضع القضبان فوقها، كما يوجد في سلسلة الجبال أنواع أخرى كالجير والرمل.

وافق محمد علي، في ٢٩ محرم ١٢٥٠ هـ، على اقتراح جالواي بأن يكون سير العربات بالبخار، وذلك بالنسبة لسرعتها، فمن المناسب بناء استراحات تبعد الواحدة عن الأخرى عشرة أميال، حتى لا يضطر لاستعمال صهاريج متنقلة لحمل المياه، وكذلك الالتجاء إلى استعمال مواسير لنقل المياه بين القاهرة والسويس.

كان الوالي في مقدمة المحبذين للمشروع، حيث كانت لديه رغبة قوية في أن يجعل من مصر حلقة وصل بين أوروبا والشرق، وقد أنعم محمد علي على جالواي، بعد انتهائه من فحص المشروع، برتبة الأميرالاي، وصار يعرف باسم جالواي بك.

انتهى جالواي من فحص مشروعه، في ٣ إبريل ١٨٣٤، وفي مايو من نفس العام رفع تقريره إلى الوالي يضم التكاليف التي قدرها بثلاثمائة ألف جنيه إنجليزي عن إنشاء خط طوله ٨٠ ميلا بين القبة والسويس، وشرح أهم الفوائد التي يمكن الحصول عليها، وفي مقدمتها اختزال مشقة السفر من الإسكندرية إلى السويس في ٢٤ ساعة، بعد أن كانت المسافة تقطع في ثمانية أيام.



سافر جالواي إلى إنجلترا، بتعليمات من محمد علي، للبحث عن مساهمين يمدون المشروع بالمال، ومفاوضة الحكومة الإنجليزية في الترخيص لها بالنقل على الطريق، نظير احتساب ستة بنسات عن كل رسالة تنقل إلى الهند وبالعكس.

خشيت فرنسا أن يعرقل مشروع السكة الحديد نيتها المبيتة في حفر قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر، فأوعزت إلى مسيو (بارو)، قنصلها العام، أن يضع عقبات في سبيل تنفيذ مشروع السكة الحديد، وأن يشرح للوالي أن هذا المشروع ليس من المنتظر أن يعود بإيراد أو بأرباح على خزانة الدولة.

قام مسيو بارو بمساعيه الدبلوماسية، فذكر للوالي أن مسألة مرور البضائع من أوروبا إلى الشرق عن طريق مصر، سيكون من نتائجها أن توضع الفائدة التجارية والسياسية، التي لأوروبا في هذه البلاد، بين أيدي الإنجليز، كما أن منح امتياز خط "القاهرة-السويس" الحديدي للإنجليز فيه أخطار كثيرة، لأن هذا يعني وضع عنق مصر تحت قدم إنجلترا، وستطالب الحكومة في المستقبل بامتيازات جديدة أشد خطورة، كالسماح بمرور الجيوش الأجنبية المتجهة إلى الهند بواسطة الخط الإنجليزي، فضلا عن أن المؤسسات التي ستصحب تنفيذ المشروع، كمحطات البضائع والعنابر وورش تصليح القاطرات ومخازن الفحم، ستكون مؤسسات إنجليزية محضة.

وقد برهن مسيو بارو على أن المشروع لا قيمة له من الوجهة التجارية، فإذا كان المشروع لا يأتي بربح قدره واحد في المائة من رأس المال، فهذا يعني أن إنجلترا ترمي من ورائه إلى غرض سياسي مهم، وليست الفائدة التجارية التي تلوح بها إلا حجة من جانبها.



كان رد محمد علي أن مصر ليس لديها المال الكافي لتقوم وحدها بإنشاء الخط الحديدي، وأن الخط غير ضروري في الوقت الحاضر، ومادامت الدول الأوروبية لم تعطِ امتيازات إلى شركات أجنبية لتنفيذ مشروع كهذا في أراضيها، فمصر لن تقوم بتنفيذه، ولن تمنح شركة ما الحق في تنفيذه.

ولكي تضع فرنسا العقبات في سبيل تنفيذ مشروع الخط الحديدي، قدم مسيو بارو اقتراحًا بحفر قناة السويس، ولكن محمد علي رفضه، كما أوعزت فرنسا إلى قناصل الدول في الإسكندرية أن يعارضوا مشروع الخط الحديد، ولكن الوالي كلف (أباتا باشا)، رئيس الجمعية الجغرافية فيما بعد، أن يهيئ ردًّا يتضمن بيان وجهة النظر المصرية بشأن الخط الحديدي.

وصلت المعدات، التي طلبها محمد علي من إنجلترا، إلى الإسكندرية، وظلت متروكة على الشاطئ خمسة عشر عامًا إلى أن علاها الصدأ، واستخدم جزء من هذه القضبان والفلنكات في إنشاء خط يصل بين محاجر الدخيلة وميناء المكس، وهو أول خط حديدي أُنشئ في مصر.

كلف محمد علي المهندس الفرنسي (موجيل بك) بإنشاء سكة حديدية تبتدئ من مخازن الجمرك، وتنتهي عند رصيف الشحن بميناء الإسكندرية، تجري عليها ثلاثون مركبة بضاعة لنقل الحبوب، كما أمر محمد علي المهندس الفرنسي (لينان بك) باستخدام جزء من القضبان الحديدية في ناحية طره ومدها بين الجبل ونهر النيل، لنقل الأحجار والمعدات التي يستلزمها مشروع تشييد القناطر الخيرية، وقد فكر الوالي في قطع الدلتا من غربها إلى شرقها حتى المنصورة بسكة حديدية، وضع تصميمها ورسمت خطوطها على الأرض.

كان مشروع حفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر موضع تفكير طائفة من رجال فرنسا، وكان من رأي بعض المهندسين أن يعاد حفر القناة التي كانت تصل البحر الأحمر بالفرع البيلوزي مع توسيع مجرى النيل عند المصب.

وقد بنيت هذه الفكرة على أساس خاطئ لاعتقادهم أن هناك تفاوتًا بين مستوى سطحي البحر الأحمر والبحر المتوسط،

ولكن لاحظ كلٌ من المهندسين الفرنسيين شينيه ورينان دي بلفون أنه لا يوجد أي فارق بين مستوى البحرين، فاهتم بذلك قنصل فرنسا دليسبس الكبير، ورفع تقريرًا إلى دولته يتضمن الفوائد التي يمكن أن تعود من جراء حفر القناة، وكان جالواي بك قد درس هذه الفكرة عام ١٨٢٥، ولكنه لم يكن في وسعه أن يحصل على رؤوس أموال النفقات التي يستلزمها تنفيذ المشروع.

قويت المزاحمة السياسية بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مرافق المواصلات في مصر وجعلها حلقة تصل أوروبا بالشرق، فقد كان للمهندس جالواي أثر ظاهر في توجيه أفكار محمد علي ومعارضته مشروع حفر القناة بحجة أنه يسهل على الدول الأجنبية طريق الاستعمار وإنزال جنودها على الشواطئ المصرية، وكان النفوذ المالي لشركة الملاحة الشرقية P&O قد قوي في مصر ففاوضها محمد علي في أمر الإشراف على مد الخط الحديدي على أن تتكلف الحكومة المصرية جزءًا من نفقاته، وأعيد تخطيط المشروع فوجد أنه يبلغ نحو مائة ميل، أي بزيادة عشرين ميلاً عن المشروع السابق الذي قدمه جالواي.

قام محمد علي بإرسال جالواي إلى إنجلترا مرتين للحصول على مدد؛ لأنه من الصعب تنفيذ المشروع دون الاعتماد على مساعدة مصلحة البريد الإنجليزية، ولكن سير (روبرت بيل)، الذي كان واقفًا على تفاصيل المشروع، كان يرفض عرض محمد علي في كل مرة، بإيعاز من اللورد (إيرادين)، وزير الخارجية البريطانية؛ بسبب استياء الباب العالي من تنفيذ محمد علي الاقتراحات المعروضة عليه.

وعندما أخذت فكرة قناة السويس تلفت الأنظار عام ١٨٤٧، فكرت إنجلترا في أن يكون حفر القناة في مقابل عمل التسهيلات اللازمة لإنشاء خط القاهرة- السويس، ولكن من وجهة النظر الفرنسية أن وجود القناة في يد فرنسا أمر ضروري؛ لأنه يقف عقبه في وجه السيادة البريطانية في الهند، وقد انتدب طائفة من المهندسين، وعلى رأسهم تالبوت وستيفنسن، لفحص تصميم مشروع القناة.

توفي محمد علي في أغسطس عام ١٨٤٩، فوقفت المشروعات التي تشغل بال الدولتين، وبقيت الطرق الحديدية في مصر في مقدمة المسائل الحيوية التي تعيرها إنجلترا اهتمامًا بالغًا.

كان قناصل فرنسا يحبذون مشروع حفر القناة مع محاربتهم طريق السويس الحديدي، وقد أوضح هذه الفكرة مسيو ليموان في كتاب بعث به إلى عباس الأول بتاريخ أول فبراير ١٨٥٠، جاء فيه "إن محمد علي طالما شكى من ضغط إنجلترا عليه لإنشاء خط السويس الحديدي، فضلاً عن أنها كانت متضايقة من التباطؤ في إنشائه، ومن كثرة النفقات التي تنجم عن طريقة الترانسيت في مصر، فأمر سموه بتحسين هذه الطريقة، فتزداد سرعة النقل مع خفض الثمن، ونقل الركاب والبريد والبضائع في باخرة نيلية واحدة إلى بولاق"، وكان الباشا يقول: إن أسمى أماني أن أتوج اسمي بمشروع حفر قناة السويس إذا ما أرادت فرنسا وروسيا والنمسا مساعدتي متضامنة مع الباب العالي، وإذا ما توقفت إنجلترا عن معاونتنا في تنفيذ المشروع خوفا من كثرة النفقات فلا ندحة عن أن أقنعها بضرورة إنجاز الأعمال التحضيرية على جانبنا.

وقد كان موت محمد علي باشا فرصة طيبة لإنجلترا، التي لم تتوانَ عن توطيد علاقاتها بالوالي الجديد وعرض خدماتها عليه بغية الحصول على امتياز مشروع الطريق الحديدي إلى السويس، وتقويض سياسة فرنسا في مصر، مع الحيلولة دون تنفيذ مشروع حفر القناة، كما أن عباس الأول كان يكره الأجانب، وبالتالي استغنى عن الخبراء الفرنسيين، الذين استقدمهم محمد علي، وبدأت تتحكم السيطرة الإنجليزية بنفوذ مستر (والم)، قنصل إنجلترا، الذي كان بمثابة مستشار سري لعباس الأول ويدير شئونه.

وبالفعل انتهز القنصل الإنجليزي هذه العلاقة، فزين لعباس الأول مشروع إنشاء سكة حديدية، على أن تستغلها الحكومة

• تم الاحتفال بافتتاح أول خط طريق حديدي في إفريقيا في يناير ١٨٥٦ في احتفال رسمي شهده كبار رجال الدولة والقناصل الأوروبيين

المصرية، وتستولي على إيرادها، كما أن مستر جون بيري، أحد مديري شركة الملاحة الشرقية، قدم إليه اقتراحًا يؤدي إلى منح شركته امتيازًا للترانسيت وامتيازًا آخر بإنشاء الخط الحديدي.

لما رأى عباس الأول أن فرنسا تهتم بمشروع القناة أكثر من اهتمامها بمشروع الخط الحديدي، وأنه لن يستطيع أن يعتمد عليها كل الاعتماد، فاضطر للإذعان إلى مشيئة إنجلترا، وآثر الالتجاء إليها كي تتولى بمعرفتها القيام بالمشروع.

وقد لعب (عبد الله أغا)، أو الحاج عبد الله الإنجليزي، مترجم القنصلية البريطانية، دورًا هامًا في هذا الموضوع، وكان ضابطًا في الجيش الإنجليزي بالهند، اسمه الأصلي ريتشارد، ولسبب ما اعتنق الإسلام وانكب على دراسة اللغات الشرقية وبالأخص العربية، ثم ترك خدمة الجيش وتزوج من سيدة مسلمة وتوجه معها لتأدية فريضة الحج، وفي أواخر حكم محمد علي وفد عبد الله أغا على مصر وشغل وظيفة أمين مخزن الفحم بشركة الترانسيت في شبرا، ولما ألغي الترانسيت واحتكرته الحكومة المصرية سعى عبد الله أغا للالتحاق بالقنصلية البريطانية في وظيفة مترجم.

كان عبد الله أغا يحضر المحادثات السياسية التي تجري بين عباس الأول ومستر والم؛ نظرًا لأن عباس الأول لم يكن يحيط بأي لغة أجنبية، ومستر والم لم يكن يعرف التركية ولا العربية، وقد انتهز عبد الله أغا هذه الفرصة فتودد إلى الباشا والتمس منه أنه إذا تحسنت سياسة الباب العالي مع مصر وتم تنفيذ مشروع مد الخطوط الحديدية، تقوم الحكومة المصرية بتعيينه مديرًا عامًا لمصلحة السكة الحديدية، وعندما تم الأمر مُنح عبد الله أغا هبة مالية مع الإنعام عليه برتبة الأميرالاي، ثم عين فيما بعد مديرًا عامًا لمصلحة السكة الحديدية، وظل عبد الله أغا يشغل هذه الوظيفة حتى عام ١٨٥٤، حيث نقل منها إلى وظيفة مدير عام مصلحة المرور.

تقدمت المحادثات بين القنصل البريطاني وبين عباس الأول، وانتهت بوضع المشروع في صيغته النهائية، ثم وفد روبرت ستيفنسن، نجل مخترع السكة الحديد، على مصر عام ١٨٥٠، بقصد النزهة والسياحة، أما في الباطن لتقديم مشورته إلى الوالي، وقد زار ستيفنسن مصر قبل ذلك لدراسة مشروع حفر القناة، إلا انه أخطأ خطأً فنيًا هندسيًا خرج منه بفكرة عدم الحاجة إلى حفر القناة.

قال روبرت ستيفنسن للوالي "أنه بعد أن درس مشروع إنشاء طريق حديدي يخترق الأراضي المصرية، يجب أن يشير إلى أن يكون بدء الخط من الإسكندرية ثم إلى القاهرة فالسويس، وذلك لعدة أسباب منها: أن المواصلات بالنيل ليست على ما يرام، فالنهر لا يصلح للملاحة إلا مدة خمسة أشهر من السنة، والسفن النهرية التي تجري في عرضه لا يمكن أن تزيد حمولتها عن خمسين أو ستين طنًا، فضلا عن أن البدء بمد الخط من الإسكندرية يسهل نقل المهمات والأدوات والقضبان إلى داخل البلاد، أما خط السويس فيحتاج إلى نفقات أكثر لأن طبيعة الأرض رملية، ومن المحتمل ألا تتحمل ثقل القاطرات والعربات".

وقد وافق عباس الأول على وجهة نظر المهندس ستيفنسن، وكلفه بدراسة المشروع دراسة وافية، وتقديم المقايسات والرسوم، والوقوف على قيمة النفقات التي يستلزمها تنفيذ المشروع، ووصل إلى قنصل فرنسا، أثناء هذه المباحثات، بعض التفاصيل المتعلقة بالمشروع، فاحتج على ذلك، إلا أن الوالي أكد له أن إدارة السكة الحديدية ستكون مصرية، ولن تمتد إليها الأيدي الإنجليزية، إلا في الأعمال الفنية البحتة، وأن الترانسيت والبريد لن يعطي امتيازها لدولة أجنبية ما، أما


روبرت ستيفنسن

الأدوات فستصنع في إنجلترا في مقابل الخدمات التي يقدمها المهندسون الإنجليز.

وبالطبع غضب مسيو ليموان من خطة البدء بمد السكة الحديد من الإسكندرية، لأن إنجلترا سوف تسيطر على طريق يكون سببًا في تحسين مركزها ويقوي صلاتها بمستعمراتها في الهند والشرق، كما أنه كان معجبًا من عدم تدخل الباب العالي تدخلاً حاسمًا؛ ليمنع تنفيذ المشروع، وذهب في رأيه إلى أن الباب العالي وحده هو الذي يملك حق الأمر بالتنفيذ.

سافر نوبار باشا، وكان وقتها يعمل مترجماً، إلى لندن حاملاً معه العقود الرسمية للتصديق عليها وللإشراف على شراء وشحن الأدوات كالعربات والقاطرات، وقد وقع نوبار الاتفاق بالنيابة عن عباس باشا، وشهده كل من (استيفان بك)، الذي كان يقوم بمهمة وزير خارجية مصر و(عبد الرحمن رشدي)، الذي أصبح فيما بعد مديرًا عامًا للسكة الحديد بعد نقل عبد الله أغا منها، ووقعه بالنيابة عن روبرت ستيفنسن مستر بورثويك نائب كبير المهندسين.

صدر، بعد ذلك، الأمر بتعيين روبرت ستيفنسن بوظيفة كبير مهندسي السكك الحديدية المصرية، وأخذ بمساعدة المهندسين المقيمين الذين استقدمهم من إنجلترا في وضع خطة العمل، وكان عددهم نحو ثمانية عشر مهندسًا، منهم: بورثويك وهنري روس وبرنجل ودف وريتشارد لي وسويبورن وسفري، الذي كان يشغل وظيفة كبير المهندسين الميكانيكيين، وكان موكلاً إليه تعليم سائقي القطارات القيادة نظير أجر قدره مائة جنيه عن الشخص الواحد، وقد درب سعيد باشا فيما بعد على قيادة القاطرات.

وقف ستيفنسن، في أول سبتمبر ١٨٥١، ومعه طائفة من المهندسين الإنجليز، تحيط بهم جموع العمال والفلاحين، وضرب بيده المعول الأول، فابتدأ العمل في الحال، وما أن أتى شهر إبريل ١٨٥٣ حتى كان الخط من الإسكندرية إلى بلدة كفر العيس، قبالة كفر الزيات، قد انتهى منه.

تم الاحتفال بافتتاح أول خط طريق حديدي في إفريقيا في يناير ١٨٥٦ في احتفال رسمي شهده كبار رجال الدولة والقناصل الأوروبيين، وبذلك تم اختزال الرحلة من الإسكندرية إلى القاهرة في سبع ساعات بعد أن كانت تقطع فيما يقرب من ٤٢ ساعة بالزوارق في ترعة المحمودية أو بالبواخر في النيل، وقسمت المسافة إلى اثنتي عشرة محطة وهي: الإسكندرية، كفر الدوار، أبو حمص، دمنهور، إيتاي البارود، كفر الزيات، طنطا، بركة السبع، بنها، طوخ، قليوب، مصر.

وقد استغرق إنشاء الخط خمس سنوات؛ نظراً للمصاعب والعقبات التي لاقاها المهندسون والمقاولون، وبلغت نفقاته نحو مليون جنيه ونصف، أي نحو أحد عشر ألف جنيه للميل الواحد، بما في ذلك ثمن العربات والمهمات الثابتة والمتحركة، وتكاليف إنشاء كوبري بنها وبركة السبع، وهو مبلغ باهظ لم تكن موارد الحكومة تتحمله، فعقدت مصر أول قرض من البيوت المالية الأجنبية لتسديد النفقات الباهظة.


عربات القطار قديمًا

محطة مصر عام ١٩٠٥

محطة مصر عام ١٩٤٥

قصة البريد في مصر



مبنى مصلحة البريد بالقاهرة عام ١٩٠٩

يعتبر البريد المصري واحدًا من أقدم مؤسسات مصر وأعرقها تاريخيا فقد عرفت مصر البريد منذ أقدم العصور.

- البريد في عصر الفراعنة:

قام الفراعنة بتنظيم نقل البريد خارجيا، وداخليا، وكانوا يستخدمون سعاة يسيرون على الأقدام يتبعون ضفتي النيل في ذهابهم وإيابهم في داخل البلاد، ويسلكون إلى الخارج عبر الطرق التي تسلكها القوافل والجيوش.

- البريد في عصر البطالمة والرومان

- في عهد البطالمة كان البريد ينقسم إلى:

١- البريد السريع:- لنقل بريد الملك ووزيره وموظفي الدولة وكان يستخدم في نقله الجياد السريعة.

٢- البريد البطيء:- لنقل البريد بين الموظفين في داخل البلاد.

وقد استمر البريد في مصر بعد استيلاء الرومان على مصر بنفس النظام، وإن لم يكن بالنظام الدقيق الذي وضعه البطالمة حتى فتح العرب لمصر.

- البريد في العصر العربي:

اهتم العرب بالبريد واستخدموه في نقل أخبار الدولة والتجسس على الولاة ونقل الأخبار إلى الخليفة وساروا على نفس النظام الذي وضعه الفرس والبطالمة من قبل، ويقال إن معاوية بن أبي سفيان أول من نظم البريد في الإسلام.

كلمة بريد كلمة فارسية استعارها العرب من اللغة الفارسية ومعناها بالعربية "مقطوع" والأصل أن داريوس الملك الفارسي أراد في عصره أن يميز البغال التي تحمل البريد، فأمر بقطع أذنابها حتى يعرفها الأهالي ولا تستخدم في غير نقل البريد فكان الأهالي يطلقون على هذه البغال "بريد ذنب" أي "مقطوع الذنب" وقد أخذ العرب هذا الاصطلاح وأطلقوه على البريد.

اهتم المماليك بالبريد وأقاموا في كل محطة للبريد حظائر للجياد وخان للمبيت وتقديم الطعام وموظفين للإشراف على مراقبة أعمال البريد يتبعون ديوان الإنشاء الذي كانت مهمته العمل على سرعة إرسال البريد.

يعتبر محمد علي هو أول من فكر في إنشاء البريد لنقل الرسائل الرسمية في العصر الحديث فقد اتبع محمد علي نظام الإدارة المركزية في مصر؛ ولذا كان حريصا على سرعة الاتصال بموظفي حكومته لإصدار التعليمات لهم وتلقي التقارير، لذا اهتم محمد علي بنقل الرسائل الحكومية بين القاهرة وسائر أنحاء القطر المصري وقد عهد بذلك إلى سعاة كانوا يتولون نقله مشاة برئاسة الشيخ عمر حمد من أهالي القاهرة، وكان هذا العمل مقصورا في البداية على مصر ثم امتد إلى السودان في عام ١٨٢١ عند فتحه، وعهد في نقل البريد فيه إلى سعاة يركبون الإبل.

بذل محمد علي باشا عناية خاصة لجعل مصر طريقاً للبريد الدولي، فأنشأ مصلحة باسم "مصلحة المرور" واهتم بإنشاء



محمد علي باشا

محطات للبريد بين العاصمة وأهم مراكز القطر المصري، وكانت الرسائل المصدرة للخارج في ذلك الوقت تسلم إلى ربابنة السفن أو ترسل عن طريق قناصل الدول أو مكاتب البريد الأجنبية التي اتسع عددها نتيجة لازدياد الجاليات الأجنبية في مصر وقوانين الامتياز التي يتحصنون بها .. أما الرسائل الخارجية الواردة فكانت ترد ضمن بريد القناصل في القاهرة والإسكندرية، فيتولى هؤلاء مهمة توزيعها على أصحابها.

أما البريد الخاص في ذلك العهد فكانت له مكاتب غير حكومية تقوم بتوزيع تلك الرسائل وكان القائم بتلك العملية بالقاهرة الشيخ حسن البديلي، ولم يكن لهذا النقل رسوم محددة يتقاضاها عنه بل إنه كان يحدد له أجرًا في كل مرة حسبما يراه وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بنقل الرسائل الخاصة بالأهالي إلى الجهات الوسطى من مصر وإلى الوجه القبلي والسودان، وكانت تتقاضى عن نقلها رسما يتفاوت بين ١٠ بارات (مليمين ونصف مليم) و٣٠ بارة (سبعة مليمات ونصف مليم).

أما في الإسكندرية فقد أدت زيادة عدد الأجانب بمصر وكثرة مصالحهم إلى الحاجة لإنشاء بريد خاص بهم يقوم بنقل الرسائل المتبادلة بينهم وبين بلادهم، فقام بتلك العملية شخص

• أصل كلمة بريد هي كلمة فارسية استعارها العرب ومعناها باللغة العربية "مقطوع"

إيطالي الجنسية يُدْعى كارلو ميراتي أنشأ مكتبًا في الإسكندرية وبدأ يقوم بنقل الرسائل من السفن التي تصل إلى الميناء ويوزعها أو يرسلها إلى المرسل إليهم. وعندما قررت الحكومة الإنجليزية في عام ١٨٣٥ إرسال البريد من إنجلترا إلى الإسكندرية مرة كل شهر في طريقه إلى الهند كان كارلو ينقله إلى السويس حيث يسلمه لسفن شركة الهند الشرقية فتحمله إلى الجهات المرسل إليها، وفضلا عن ذلك قام كارلو منذ عام ١٨٤٣ بجمع وتوزيع البريد بين القاهرة والإسكندرية، وبعد ذلك امتد إلى المدن الرئيسية بالدلتا. ولما توفي كارلو خلفه في مؤسسته هذه التي عرفت باسم البريد الأوروبى أبناء أخته وهم إخوان تشيني ثم ضموا إليهم في عام ١٨٤٧ جياكمو موتسي.

على أثر تولي محمد سعيد باشا الحكم وتشجيعه للتوافد الأجنبي وحرية التجارة تزايدت حركة البريد الخارجية، وفي خلال سنوات قليلة من عهده توطد هذا المشروع وقام خلفاء كارلو بإنشاء مكاتب لهم في رشيد عام ١٨٥٤ ثم امتدت لمناطق أخرى في الأعوام التالية.

كانت خطوط السكك الحديدية كلما امتدت إلى جهة جديدة يستفيد إخوان تشيني وموتسي من وجودها ويستعملونها في النقل بدلا من السعاة، وكانوا يدفعون للحكومة في مقابل ذلك مبلغا سنويا لم يتجاوز ٧٨٠ جنيها.

في عام ١٨٥٦ وقعت "شركة البوستة الأوروبية" اتفاقًا مع الحكومة المصرية ينص على نقل إرساليات البريد لمدة خمسة أعوام متتالية اعتبارًا من يناير ١٨٥٦ في الوجه البحري، وسرعان ما تم تجديده باسم امتياز للشركة الأوروبية في ٥ مارس ١٨٦٢ لمدة عشرة أعوام أخرى، وكان لها امتياز نقل البريد الخارجي ولم يكن للحكومة المصرية أي دور في هذا المشروع.

لم تكتفِ الحكومة المصرية بمنح شركة البوستة الأوروبية تلك الامتيازات بل قامت بإلغاء مكاتبها الخاصة في سائر أرجاء مصر عام ١٨٦٢ مما كان يعني هيمنة الإشراف الأجنبي على بريد سائر البلاد داخليًا وخارجيًا حيث استقدم أصحاب الشركة شابًا إيطاليًا يشارك في مهامها هو "فيتور يوكيوفي" من بريد تورينو وسبق له زيارة أكثر إدارات البريد في أوروبا.

ويبدو أن الحكومة المصرية في عهد محمد سعيد باشا لم تدرك أهمية تمصير البريد، لذا ظل البريد خاضعا للسيطرة الأجنبية طوال عهد محمد سعيد باشا.

- البريد في عصر إسماعيل

كان طموح الخديوي إسماعيل كبيرًا لتحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا فعمل على إدخال النظم الأوروبية إلى جميع مرافق الدولة. ونظرا لأن المواصلات البريدية كانت من أهم وسائل تقدم الشئون التجارية والاجتماعية، فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتماما ملحوظا.

نجح موتسي في شراء حصة شركائه وأصبح المالك الوحيد لشركة البوستة الأوروبية ولكنه بعد فترة فكر في العودة إلى وطنه وأراد أن يبيع رخصته لبعض البنوك الأجنبية، فرأى الخديوي إسماعيل في ذلك فرصة لتمصير إدارة البريد فقام بشراء مصلحة البريد من موتسي مقابل ستة وأربعين ألف جنيه.



في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٦٤ تم توقيع عقد شراء مكاتب البريد من المسيو موتسي للحكومة المصرية، وفي ١٤ يناير١٨٦٥ صدر أمر الخديوي إسماعيل بإقرار الصفقة وضم أرباح مكاتب البريد إلى إيرادات الدولة، وكان ذلك بمثابة نواة لإنشاء مصلحة البريد.

أنعم الخديوي إسماعيل على موتسي برتبة البكوية وأبقاه مديرا لمصلحة البريد وخصص له في ميزانية حكومته مبلغا وفيرا لينفقه على تحسين مصلحة البريد وترقية شئونها.

كانت المراسلات تنقل في بداية عهد البريد بلا طوابع فاصطنع موتسي بك طوابع البريد لأول مرة عام ١٨٦٦ بناء على أوامر الخديوي إسماعيل. وهذا نص الأمر الذي أصدره الخديوي إسماعيل إلى نظارة المالية في شأن استخدام طوابع البريد.

"لما كان في استعمال طوابع البريد بدلاً من الأجرة، كما هو جار في أوروبا سهولة وفائدة، فقد طبعت طوابع البريد اللازم استعمالها وتداولها في هذه الديار بأوروبا، بإشراف موتسي بك مأمور إدارة البريد المصري واستحضرت أخيراً. ولما كانت هذه الطوابع قائمة مقام النقد بأن تتداول في الأخذ والعطاء بقيمها المقررة، فقد أوصينا المأمور المشار إليه بأن يسلم الطوابع المعلوم مقدارها التي استحضرها إلى المالية، لتحتفظ بها تمهيداً لأخذ المقدار الذي يحتاج إليه من المالية أولاً فأولاً وتقديم الإيصال من الذي يأخذها من خزينة ديوان الأشغال العمومية إلى المالية كلما ورد على الخزينة المشار إليها الأثمان المتجمعة من صرف الطوابع المذكورة. وقد أصدرنا أمرنا هذا لتنفذوا مقتضى ما أسلفنا فيه".

صنعت طوابع البريد المصرية أول مرة في جنوة بإيطاليا عام ١٨٦٦ وكانت فئاتها ١٠ و٢٠ بارة و٢، ١، ٥ قروش، وتم تمصير طوابع البريد بعد ذلك بطبعها في البلاد؛ ففي عام ١٨٦٧ طبعت الطبعة الثانية في مطبعة "برناسون" المجرية بمدينة الإسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة في عام ١٨٧٢ بالمطبعة الأميرية ببولاق.

عندما استقال موتسي من إدارة مصلحة البريد في عام ١٨٧٦ عين الخديوي إسماعيل خلفا له المستر "كليار" الإنجليزي وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية فعرف بكليار باشا. وقد عمل على تقليل عدد الموظفين وأدخل المصريين بالتدريج في خدمة المصلحة وأخذ ينشئ مكاتب جديدة حتى بلغ عددها مائتي وعشرة مكاتب يعمل بها ثمانمائة وثلاثون موظفا وجعل توزيع المراسلات يوميا بين القاهرة والإسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن كان أسبوعيا.

في عام ١٨٦٣ تم تأسيس شركة للملاحة البحرية بالبواخر عرفت باسم "الشركة العزيزية" فتم استخدامها في نقل البريد



يوسف سابا باشا أول مصري يعين مديرًا لمصلحة البريد

إلى إستانبول بعد أن كان ينقل بواسطة بواخر النمسا وفي عام ١٨٧٣ اشترى الخديوي إسماعيل أسهم تلك الشركة وحولها إلى مصلحة حكومية عرفت باسم "وابورات البوستة الخديوية" فاتسع نطاق مصلحة البريد وأصبحت تلك تنقل المسافرين والبريد بين مصر وشواطئ البحر المتوسط في سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبسفور وكذلك موانئ البحر الأحمر. وهكذا توسعت خدمة البريد فأصبح للبريد المصري عدة مكاتب في إستانبول وفي جدة وأزمير وفي غاليبولي وبيروت وقوله وسالونيك.

الخطوط الطوافة:

نظرًا لتعذر وصول البريد إلى الأماكن البعيدة عن خطوط السكك الحديدية أنشئ في أول مايو عام ١٨٩٩ نظام الخطوط الطوافة، فكان يتم تكليف شخص يسمى الطواف بتوصيل البريد إلى المناطق النائية سيرا على الأقدام وكانت تقدر عدد هذه الخطوط بـ٣٨٤ خطا في عام ١٩٣١ وقد بلغ عدد المحطات الواقعة على هذه الخطوط ٣١٦٤ في عام ١٩٣١.



وقد ظل البريد المصري مستقلا عن البريد الدولي إلى أن تم عقد أول معاهدة في هذا السبيل مع بريد النمسا ثم عقدت معاهدة أخرى مع بريد إيطاليا وفي عام ١٨٧٣ عقدت معاهدة ثالثة مع بريد إنجلترا وفي عام ١٨٧٤ انضم البريد المصري إلى الاتحاد العام للبريد (الاتحاد الدولي للبريد فيما بعد).

في ١٥ سبتمبر عام ١٨٧٤ عقد مؤتمر البريد الدولي الأول بمدينة برن وحضره مندوبو الدول التي ساهمت في تأسيس اتحاد البريد وكانت مصر من أوائل الدول التي ساهمت في بنائه واشتركت معها في ذلك ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وبلجيكا والدانمارك وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا واليونان.

وكان أهم ما تقرر في مؤتمر برن:

- أولا: تأسيس اتحاد البريد العام.
- ثانيا: إلغاء حسابات الرسوم الخاصة بتبادل المراسلات واعتبارها حقا للبلد الصادرة منه تلك المراسلات.
- ثالثا: توحيد الرسوم في جميع البلاد الداخلة في اتحاد البريد.

وقد نصت المادة ١٨ من ميثاق برن على وجوب عقد مؤتمرات دولية للبريد. وهكذا كانت مصر من البلاد السباقة في الانخراط في الحركة البريدية العالمية التي بدأت بأوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي تعد الدولة الوحيدة عربيا وإفريقيا التي اضطلعت بتنظيم المؤتمر البريدي العالمي في دورته العاشرة عام ١٩٣٤، وقد توافق عقد المؤتمر مع الذكرى رقم ٧٠ لإنشاء مصلحة البريد المصرية.

البريد الجوي:

في أغسطس عام ١٩٢١ أنشئ أول بريد لنقل المراسلات العادية بالطائرات من القاهرة إلى بغداد، وكانت تتولى نقله فرقة الطيران الملكية البريطانية وكان البريد الجوي يسافر من مدينة هليوبوليس مرة كل أسبوعين. وفي ديسمبر عام ١٩٢٦ حلت شركة الطرق الجوية الإمبراطورية محل فرقة الطيران الملكية البريطانية. وقد ألحقت مصلحة البريد في أول أمرها بنظارة الأشغال ثم نقلت تبعيتها بعد ذلك لعدة نظارات، وفي ديسمبر ١٨٦٥ تم إلحاقها بديوان عام المالية.



صدر هذا الطابع بمناسبة مؤتمر اتحاد البريد العالمي ١٩٤٣

في ٢٨ سبتمبر ١٨٦٧ وضعت تحت إشراف رئيس مجلس الأحكام وناظر الداخلية والمالية ثم ألحقت في ١٩ مايو ١٨٧٥ بنظارة الحقانية والتجارة وفي ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ ألحقت بنظارة المالية. وقد صدرت اللائحة الخاصة بتنظيم أعمال البريد بموافقة نظارة المالية في ٢١ ديسمبر ١٨٦٥ بأن يكون نقل الرسائل وإصدار طوابع البريد احتكارا للحكومة المصرية. وفي مارس ١٨٦٧ صدر منشور لجميع مكاتب البريد بجعل "كساء العاملين" إجباريا وصار لكل موظف كسوتان إحداهما لعمله اليومي والثانية للحفلات الرسمية والتشريفات، ثم أدخلت عليه تعديلات فيما بعد شملت النوع والطراز.

في عام ١٩١٩ صدر القانون رقم ٧ بإنشاء وزارة المواصلات التي تشمل السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات ومصلحة البريد ومصلحة الموانى والطرق والنقل الجوي.

وفي عام ١٩٣١ صدر قانون شامل تناول جميع رسوم نقل البريد، وقد تم في هذا العام نقل مقر إدارة البريد من الإسكندرية إلى القاهرة واستقرت بمبناها الحالي بميدان العتبة.

وفي عام ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ بإنشاء هيئة البريد المصرية لكي تحل محل مصلحة البريد.














مبنى مصلحة البريد
بالإسكندرية ١٩٠٩


EGYPTE
20
MILLS
PRINCE FAROUK
1920
1929


المملكة المصرية
EGYPTE
POSTES
بريد
10
MILLS


EGYPT 1978
مصر
الوقائع المصرية
بريد
20


UAR
الجمهورية العربية المتحدة
بريد
1 M


UAR
الجمهورية العربية المتحدة
1967
١٩٦٧
POSTAGE
سلامة حجازي
M
20
SALAMA HIGAZI
LYRIC STAGE
PIONEER 1852-1917
٢٠

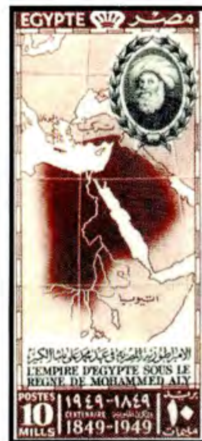

مصر
EGYPT
بريد
١٠
10M
أحمد شوقي
١٨٦٨-١٩٣٢


EGYPT
1998
مصر
١٩٩٨
POST
20P
أحمد زويل
AHMED ZEWAIL
٢٠


UAR
EGYPT
10 M
بريد
١٠ م
قاسم أمين ١٨٦٥-١٩٠٨
1958
نصير المرأة
١٩٥٨


50
FIFTY MILLIEMES
50
EGYPT POSTAGE
٥٠


UAR
الجمهورية العربية المتحدة
10 M
بريد
١٠ م
2nd ANNIVERSARY


EGYPTE
مصر
L'EMPIRE D'EGYPTE SOUS LE REGNE DE MOHAMMED ALY
POSTES
10
MILLS
1849-1949
١٠


AR EGYPT
جمهورية مصر العربية
١٣٩٤
1974
M
20
بريد
POSTAGE
الشرارة
THE SPARK
٢٠
I. EL TORKI
P.P.H.CAIRO


AR EGYPT
1975
POSTAGE
20 M
البيروني
٢٠ م


EGYPT
1979
مصر
١٣٩٩
هـ
١٩٧٩/٣/٢٦
140 M
بريد
١٤٠ م


EGYPT
مصر
بورسعيد
PORT SAID
NATIONALISATION OF SUEZ CANAL Co
GUARANTEES FREEDOM OF NAVIGATION
100 M
اعادة الملاحة ١٩٥٧
REOPENING 1957
١٠٠ م

النقود

المتداولة في عصر أسرة محمد علي باشا

(١٨٠٥ - ١٩٥٣)

محمد السيد



تعتبر النقود سجلا منظورًا لما كانت عليه أحوال مصر في عصر أسرة محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٩٥٣)، فقد أفصحت لنا النقود المتداولة في تلك الفترة عن دلالات عدة لهوية الدولة المصرية، ولما كانت مصر ولاية عثمانية فلم يكن يحق لحاكم مصر أن يضرب العملة باسمه حيث تعد العملة إحدى شعارات الحكم، ولا يحق لأحد أن يضرب العملة باسمه إلا السلطان لذا لم يسجل حكام مصر في مبلغ عنفوانهم أسماءهم على النقود المصرية، وكانت هناك محاولة فردية قام بها محمد سعيد باشا بتسجيل اسمه على النقود، غير أن النقد المصري ظل يضرب باسم السلطان العثماني حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر عندما بدأ تسجيل أسماء حكام مصر على النقود المصرية.

كما تتميز تلك الفترة بتداول نقود أوروبية تذكارية خاصة بمناسبة افتتاح قناة السويس، وتداول أوراق البنكنوت النقدية في مصر كسندات تدفع قيمتها لحامليها.

إن تاريخ النقود المصرية ما بين عامي ١٨٠٥ - ١٩٥٣ يعكس بحق العديد من جوانب التاريخ المصري، فالنقود وثائق أصلية لا يمكن الطعن فيها والخطأ فيها نادر.

النقود المتداولة في عصر محمد علي باشا

في ٢٠ من ربيع الأول عام ١٢٢٠ هـ/ ١٨ مايو ١٨٠٥، عزل الباب العالي والي مصر خورشيد باشا، وتم تعيين محمد علي باشا بدلاً منه، وعلى الرغم مما بلغه محمد علي باشا من قوة ونفوذ في حكم مصر، ونجاحه في تأسيس دولة مترامية الأطراف تمتد من حدود الأناضول شمالاً إلى جنوب السودان جنوبًا، ومن نجد شرقًا إلى برقة غربًا، فإنه لم يقم بضرب العملة باسمه، وتداولت في عهده النقود العثمانية التي حملت اسم مصر كمكان للضرب.

لما تولى محمد علي باشا الحكم أصدر فرمانًا خاصًا في سنة ١٢٢٠ هـ/ ١٨٠٦ حدد فيه النقود المتداولة في مصر – المعترف بها قانونًا – وهي: المحبوب – نصف المحبوب – العملات الفضية والنحاسية المساعدة.

على الرغم من هذا، فإن حالة الفوضى النقدية التي شهدتها مصر قبل محمد علي باشا ظلت قائمة في عهده، على حد قول الجبرتي في أحداث ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٢٠ هـ/ ١٨٠٦: "وفيه نودي على المعاملة الناقصة ولا تقبض إلا بنقص ميزانها لأن المعاملة فحش نقصها جدًا... فإن العسكر تسلطوا عليه بالقص فيقصون من المشخص الواحد مقدار الربع"، ويستطرد الجبرتي قائلاً: "أنه عز وجود الفرانسة الفضة لرغبة الناس فيه لسلامته من الغش والنقص لأن جميع معاملة الكفار سالمة من الغش والنقص فلما انطبعوا على ذلك ونظروا إلى معاملات الكفار وسلامتها عليها بالقطع والتنقيص تتميمًا للغش والخسران والانحراف عن جميع الأديان.. فيأخذون الريالات الفرانسة إلى دار الضرب ويسبكونها ويزيدون عليها ثلاثة أرباعها نحاسًا ويضربونها قروشًا يتعاملون بها ثم ينكشف حالها في مدة يسيرة وتصير نحاسًا من أقبح المعاملات شكلا ووضعًا، لا فرق بينها وبين الفلوس النحاسية التي كانت تصرف في الدولة المصرية السابقة (يقصد دولة المماليك الجراكسة)، في الكم والكيف بل تلك أجمل من هذه في الشكل".

ويفرد لنا هذا النص ما طرقت إليه الدولة المصرية في عهد محمد علي باشا للأفراد من حرية ضرب المسكوكات في الضربخانة المصرية لحسابهم مع عدم ضبط عيار ما يطلبون ضربه من نقود عند خلط فضتها بثلاثة أمثالها من النحاس وأضحت وحدات النقود لا تتمتع بالقبول العام عند المبادلة والتهديد بالقتل في حالة امتناع الأفراد عن قبولها من العسكر، وهذا الاضطراب أفقد الشعب ثقته في النقود التي لم تستطع الدولة السيطرة علي عيارها وضبط أوزانها وتحديد قيمتها.

في عام ١٨٠٨ أصدر محمد علي باشا مرسومًا بتحديد سعر صرف العملات، حيث حدد سعر صرف البندقي الذهبي بثمانية قروش. ورغم ذلك استمرت الأحوال النقدية مضطربة حتى عام ١٨٣١ عندما أصدر محمد علي باشا "دكريتو" يقضي بإصدار عملة مصرية تقوم على نظام المعدنين وبموجبه تسك نقود من الذهب والفضة ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة.. بمعنى أن للمدين أن يسدد دينه مهما كانت قيمته بمسكوكات أو عملات من المعدنين وتقرر أن يكون لوزن الذهب قيمة تعادل ١٥,٥٢ مثل له من الفضة، وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها ٢٠ قرشًا سميت بالريال الذهبي، وقطعة من الفضة ذات عشرين قرشًا وسميت بالريال الفضي.

احتكر محمد علي باشا سك العملة، غير أن هذا الإصلاح فشل مما أدى بمحمد علي باشا إلى إنشاء بنك في الإسكندرية تكون مهمته تحديد القيمة الحقيقية للعملات المتداولة في مصر.

ومع أن نفس "الدكريتو" لم يذكر شيئا عن الجنيه المصري إلا أنه قد تم سكه أيضا وبدأ التعامل به عام ١٨٣٦ ومعه عرفت مصر عددًا من القطع النقدية من فئات مختلفة.

• في عام ١٨٠٨ أصدر محمد علي باشا مرسومًا بتحديد سعر صرف العملات: البندقي الذهبي بثمانية قروش

ضربت العملات في عصر محمد علي باشا من المعادن الثلاثة، الذهب والفضة والنحاس، وذلك بقيم مختلفة تراوحت بين ١ و ٥ و ١٠ و ٢٠ بارة، و١ و ٢٠ قرش، وربع زر محبوب وزر محبوب، والروبية الواحدة.

فمن الذهب، ضربت عملات بقيمة ١٠ قروش عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨، و ٥٠ و١٠٠ قرش عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩، وواحد روبية عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨، وربع زر محبوب عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨، وزر محبوب عام ١٢٢٢ هـ/ ١٨٠٧.



من الفضة ضربت عملات بقيمة ١ قرش عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨، و ٢٠ قرش عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩، و٥ و١٠ و٢٠ بارة عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨.

من النحاس ضربت عملات بقيمة ١ و ٥ بارة عامي ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨ و ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩.

حملت تلك الإصدارات النقدية أسماء السلاطين العثمانيين المعاصرين لمحمد علي باشا، وهم: السلطان محمود الثاني، والسلطان عبد المجيد.

وقد ساعد في إصدار تلك الإصدارات النقدية الضربخانة في قلعة الجبل بجوار دار العدل، والتي أمر محمد علي باشا بتجديدها في عام ١٢٢٧ هـ/ ١٨١٢، ثم جددها مرة أخرى في سنة ١٢٤٣ هـ/ ١٨٢٨. وكانت تجمع عددًا كبيرًا من الصناع والعمال بلغ سنة ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ نحو خمسمائة صانع.

النقود المتداولة في عصر إبراهيم باشا وعباس حلمي باشا الأول

لم تصلنا إصدارات نقدية تعود إلى سنوات حكم كل من إبراهيم باشا وعباس حلمي باشا الأول.

النقود المتداولة في عصر محمد سعيد باشا

تداول في عصر محمد سعيد باشا نوعان من النقود:

النوع الأول: النقود العثمانية التي حملت اسم السلطان العثماني، واسم مصر كمكان للضرب، وهذه العملات سُكّت في مصر.

النوع الثاني: النقود التذكارية التي حملت اسم محمد سعيد باشا، واسم مصر كمكان للضرب، وهذه العملات سُكّت في أوروبا.



ضربت العملات في عصر محمد سعيد باشا من معادن أربعة: الذهب والفضة والنحاس والبرونز، وذلك بقيم مختلفة تراوحت بين ٤ و ١٠ و ٢٠ و ٤٠ بارة، و ١ و ٢,٥ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٢٥ و ١٠٠ قرش.

من الذهب ضربت عملات بقيم ٢٥ و ١٠٠ قرش عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦٠.

من الفضة ضربت عملات بقيم ١ و ٢,٥ و ٥ و ١٠ قرش، و٢٠ بارة عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦٠، و٢٠ قرشًا عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦١.

من النحاس ضربت عملات بقيم ١٠ و ٢٠ و ٤٠ بارة عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦٠، وبقيمة ٤ و ١٠ و ٢٠ و٤٠ بارة عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦١، وبقيمة ٢٠ بارة عام ١٢٧٩ / ١٨٦٢.

من البرونز ضربت عملات بقيمة ١٠ بارة عام ١٢٧٧ هـ/ ١٨٦١.

حملت تلك الإصدارات النقدية أسماء السلاطين العثمانيين المعاصرين لمحمد سعيد باشا، وهم: السلطان عبد المجيد، والسلطان عبد العزيز.

غير أن أهم ما يميز النقود المتداولة في عصر محمد سعيد باشا هو هذا الإصدار النقدي الذي صدر عام ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٢ بقيمة ٢٠ بارة وحمل اسم محمد سعيد باشا والي مصر، واسم مصر كمكان للضرب وشعار الدولة المصرية آنذاك وهو الهلال والنجمة، وقد سك هذا الإصدار في دور الضرب في أوروبا.



ويعد هذا الإصدار أول إصدار نقدي حمل اسم حاكم مصري في العصر الحديث رغم تبعية مصر للدولة العثمانية.

النقود المتداولة في عصر الخديوي إسماعيل

تداول في عصر الخديوي إسماعيل نوعان من النقود:

النوع الأول: النقود العثمانية التي حملت اسم السلطان العثماني، واسم مصر كمكان للضرب، وهذه العملات سُكَّت في مصر.



النوع الثاني: النقود التذكارية بمناسبة افتتاح قناة السويس، وهذه العملات سُكَّت في فرنسا.

ضربت العملات في عصر الخديوي إسماعيل من الذهب والفضة والنحاس، وذلك بقيم مختلفة تراوحت بين ١٠ بارة - ١، ٢، ٥، ١٠، ٢٠، ٥٠، ١٠٠، ٥٠٠ قرش- ٢٠ ، ٥٠ سنتًا - ١، ٥ فرنك.

من الذهب ضربت عملات بقيمة ٥، ١٠، ٥٠، ١٠٠، ٥٠٠ قرش، وذلك في عام ١٢٩٣ هـ/ ١٨٧٦.



من الفضة ضربت عملات بقيمة ١٠ بارة - ١، ٢، ٥، ١٠، ٢٠ قرشًا- وذلك في عام ١٢٩٣ هـ/ ١٨٧٦.

من النحاس ضربت عملات بقيمة نصف من عشر القرش عام ١٢٩٣ هـ/ ١٨٧٦، وعملات تذكارية بقيمة ٢٠، ٥٠ سنتًا- ١، ٥ فرنك، وذلك عام ١٢٨١ هـ/ ١٨٦٥.

وقد حملت الإصدارات النقدية في عصر الخديوي إسماعيل اسم السلطان عبد الحميد الثاني العثماني.



ولعل أهم ما يميز النقود المتداولة في عصر الخديوي إسماعيل تلك الإصدارات النقدية التذكارية التي سُكَّت بمناسبة افتتاح قناة السويس في فرنسا، وحملت اسم مصر كمكان للضرب.

النقود المتداولة في عصر الخديوي محمد توفيق

على الرغم من احتلال الانجليز مصر عام ١٨٨٢، وانتهاء السيادة العثمانية على مصر بصورة فعلية، فإن النقود العثمانية التي حملت اسم مصر كمكان للضرب ظلت متداولة في مصر خلال عصر الخديوي محمد توفيق، وقد سُكَّت تلك النقود في دور الضرب الأوروبية في برلين.

فى عام ١٨٨٥، صدر "ديكرتو" قسم الجنيه إلى مائة قرش على أن يكون الجنيه ونصف الجنيه من الذهب. والعشرون قرشًا والعشرة والخمسة من الفضة، على أن يتخذ الجنيه المصري وحدة للنقود بوزن ٨,٥ جم من الذهب.

النقود المتداولة في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني

تداولت في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني مجموعة من النقود العثمانية من الفضة والنحاس بقيم مختلفة تراوحت ما بين ١، ٥، ١٠ قرش، ضربت في عام ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩، وقد حملت تلك النقود اسم السلطان محمد الخامس العثماني.



غير أن أهم حدث نقدي في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني، هو ما حدث في عام ١٨٩٨ عندما منح الخديوي عباس حلمي الثاني حق امتياز إلى رفائيل سوارس بإنشاء البنك الأهلي المصري، معطيًا إياه الحق في إصدار أوراق مالية، يتم قبولها لدفع الأموال الأميرية، مع أحقية صرف هذه الأوراق بالذهب عند الطلب.





كانت تلك الأوراق المالية بمثابة سندات تحمل تعهد من محافظ البنك بأن يدفع لحامل السند مبلغًا مقدر بالذهب عند طلبه ذلك.

كان تداول تلك الأوراق المالية في البداية بطيئًا لعدم تعود الجمهور التعامل بها، وقد أصدار البنك الأهلي أوراقًا نقدية بقيمة الخمسين قرشًا والجنيه الواحد والخمس جنيهات والعشرة جنيهات والمائة جنيه في الفترة من ١ يناير إلى ١٥ من يناير عام ١٨٩٩، ثم ما لبث أن أصدر ورقة نقدية فئة الخمسين جنيها في ٢١ من مارس ١٩٠٤.





وصل حجم المتداول من أوراق البنكنوت حوالي ١٢٥ ألف جنيه بحلول عام ١٩٠٠، ارتفع إلى حوالي ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه بحلول عام ١٩٠٧.

وقد تم الاعتماد على مصمم أجنبي في تصميم أوراق البنكنوت التي كانت تطبع خارج مصر.

تم في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني تداول أوراق نقدية خاصة ارتبطت بأحداث بعينها، كالأوراق النقدية التي أصدرها جوردون باشا حاكم السودان، وقد صدر هذا الإصدار نتيجة الحصار الذي تعرض له جوردون في الخرطوم من قوات

المهدي، وهي عبارة عن أذون خزانة لحاملها تصرف من خزانة الخرطوم أو مصر وهذه الأذون تعتبر أول عملة ورقية في مصر والسودان.

صنعت تلك الأوراق النقدية من ألياف الكتان، وسجّلت عباراتها على وجه واحد وباستخدام الحبر الشيني بخط يد خطاط يدعى فاضل، وحملت ختم غوردون باشا وختم حكمدارية السودان.

وقد أمر جوردون باشا بإصدار ما قيمته ١٦٨٠٠٠ جنيه، إلا أنه وقع بالفعل على ٥٠٠٠٠ جنيه فقط، حيث استولت قوات المهدي على مدينة الخرطوم، وقتل جوردون باشا قبل أن يتمكن من استكمال التوقيع على الإصدار.

النقود المتداولة في عهد السلطان حسين كامل

ظلت النقود المصرية تحمل أسماء السلاطين العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى عندما ألغيت تبعية مصر للدولة العثمانية وإعلان مصر سلطنة تحت الحماية البريطانية. وقد سُكّت النقود المصرية المتداولة في عهد السلطان حسين كامل في دور الضرب البريطانية.



وتتميز العملات المعدنية المتداولة في عصر السلطان حسين كامل بأنها حملت اسمه بصيغة "السلطان حسين كامل" وتاريخ توليه الحكم عام ١٣٣٣ هـ/ ١٩١٤. وبالتالي تحرر النقد المصري من دلالات التبعية العثمانية.

وقد ضربت في عهد السلطان حسين كامل عملات ذهبية بقيمة ١٠٠ قرش، وعملات فضية بقيمة ٢، ٥، ٢٠ قرشًا، وعملات من النيكل بقيمة ١، ٥ مليم.

النقود المتداولة في عهد السلطان أحمد فؤاد الأول

في أثناء ثورة ١٩١٩، ونتيجة صعوبة الاتصال بالسلطة المركزية في القاهرة، قام مفتش كوم امبو بإصدار سندات نقدية للتداول، تم سحبها بعد استتباب الأمن، وقد كتبت هذه السندات يدويًا بالحبر الأحمر والأزرق على وجه واحد، وعلى ورق خاص غير متوافر تجاريًا وختمت بختم المفتش الرسمي.



النقود المتداولة في عهد الملك أحمد فؤاد الأول

في عام ١٩٢٢ أعلنت مصر مملكة مستقلة، وأعلن الملك أحمد فؤاد الأول ملكًا على مصر، وضربت النقود باسمه كما حملت النقود صورة البورتريه الشخصي الخاص به. وقد ضربت تلك النقود في دور الضرب البريطانية، قبل أن تضطلع دار ضرب بودابست بمهمة ضرب العملات المصرية عام ١٩٢٩.











في عام ١٩٢٦ صدرت أول عملة مصرية بها علامة مائية، وكانت من فئة الجنيه. كما صدرت في عهده أول عملة مصرية تحمل صورة شخص، هو عم إدريس، وهي العملة التي أطلق عليها عامة الشعب — جنيه الفلاح.

النقود المتداولة في عصر الملك فاروق الأول

أثناء الحرب الثانية كان المفترض أن تكون مصر والسودان من نصيب إيطاليا في حالة انتصار المحور، وكانت هناك عملات فيما يسمى بـ "صندوق البحر المتوسط التسليفي لمصر" وكانت فئاتها ٥ و ١٠ و ٥٠ قرشًا وجنيها واحدًا وخمسة وعشرة وخمسين ومائة جنيه.



في عام ١٩٥١ بدأ تمصير العملة في مصر. وكان أول محافظ للبنك الأهلي المصري هو الدكتور أحمد زكي سعد، وكان هذا البنك بمثابة البنك المركزي للدولة المصرية.



يعتبر الملك فاروق الأول أول وآخر حاكم مصري يضع صورته على أوراق البنكنوت المصري. حيث بدأ البنك المصري عام ١٩٤٦ في طبع صورة الملك فاروق الأول على أوراق النقد.. فاصدر ٤ ورقات تحمل صورة الملك؛ أولها في مايو ١٩٤٦ من فئة الـ ٥ جنيهات، وفي يوليو ١٩٤٨ من فئة المائة جنيه، وفي نوفمبر ١٩٤٩ من فئة الخمسين جنيهًا، ويوليو ١٩٥٠ من فئة الجنيه..







ضرب في
مصر
١٢٧٧



National Bank of Egypt
No. 000127
I promise to pay the Bearer on Demand
EGYPTIAN POUNDS
CAIRO, 21ST NOVEMBER 1919.
FOR THE NATIONAL BANK OF EGYPT
GOVERNOR
000127





البنك الأهلي المصري
5
٥



227404
البنك الأهلي المصري
خمسين قرشا صاغا
٥٠
227404
CAIRO 15TH JUNE.1939.
227404



١٣٣٣



NATIONAL BANK OF EGYPT
ISSUED UNDER DECREE DATED 25TH JUNE, 1898.
50
PIASTRES



السلطنة المصرية
20
٢٠
PIASTRES

أسماء ومسميات

في الصحافة المصرية



المقطم

AL-MOKATTAM

30 May 1947

أتشتري مصر سلاحا من امريكا

صدى خطاب بلين في مؤتمر العمال

أحد أعداد صحيفة المقطم

المقطم

صدرت صحيفة المقطم في ١٨ إبريل عام ١٨٨٨ على يد يعقوب صروف، وفارس نمر (صاحبي مجلة المقتطف)، وشاهين مكاريوس (صاحب مجلة اللطائف)، وعن تسميتها بالمقطم يقول فارس نمر:

«حضرت من سوريا إلى مصر مع زميلي الصبا ورفيقي العمر يعقوب صروف وشاهين مكاريوس، تلبية لدعوة كبراء مصر وأقطابها وفي مقدمتهم المغفور لهما محمد شريف باشا ومصطفى رياض باشا، وقد رحبوا بالمقتطف وأثنوا عليه واقترحوا إصداره في مصر. وبعد أن مضى وقت، رغبت في السفر إلى أمريكا، فإن ظروف الحياة لم تكن ملائمة، ولكن زميلي أصرا على البقاء فأصدرنا مجلة أسبوعية لم تعمر طويلاً، ثم اقترح علينا بعض الأصدقاء أن نصدر جريدة يومية فقدمنا طلبًا باسم "الإصلاح" فرفضت وزارة الداخلية هذا الاسم.

وكان اللورد كرومر معتمد إنجلترا في مصر حينذاك. وحدث أن ذكر له صديق اسمي "الدكتور فارس نمر" فحسبني "أحمد فارس الشدياق" الذي كان يصدر "الجوائب" في ذلك الوقت وله شهرة مستفيضة. ولما ألم بقصتنا ذهب إلى وزارة الداخلية وسأل عن السبب في امتناعها. وفي اليوم التالي استدعيت للداخلية فوجدت اهتمامًا ملحوظًا وعناية تامة، وطلبت اسم "المقطم" ولما سُئلت عن السبب في اختيار هذا الاسم قلت: لأنه الجبل الذي بُنيت من حجارته الأهرامات الثلاثة».

الهلال

صدر العدد الأول من مجلة الهلال في سبتمبر عام ١٨٩٢ على يد جرجي زيدان، وعن سر اختيار هذا الاسم يقول زيدان في افتتاحية العدد الأول: «وقد دعونا مجلتنا هذه بالهلال لثلاثة

من سبتمبر سنة ١٨٩٢ الى اغسطس ١٨٩٣

الهلال

مجلة علمية تاريخية صحية أدبية

لمنشئها

جرجي زيدان

قيمة الاشتراك خمسون غرشاً مصرياً في السنة بالقطر المصري و ١٢ شلينًا او ١٥ فرنكًا في الخارج

AL-HILAL
A Fortnightly Scientific & Literary Arabic Review
Edited by
G. ZAIDAN M. R. A. S.
Subscription; 12 sh. or 15 Frs. Per Annum
Vol. I
Second Edition
From September 1892 — August 1893
AL-HILAL Printing office, Faggalah, Cairo, Egypt

طبع بمطبعة الهلال بالفجالة بمصر طبعة ثانية سنة ١٨٩٨

أسباب: أولاً: تبركًا بالهلال العثماني الرفيع الشأن، وثانيًا: إشارة لظهور هذه المجلة مرة في كل شهر، ثالثًا: تفاؤلاً بنموها مع الزمن حتى تتدرج في مدارج الكمال. فإذا لاقت قبولاً وإقبالاً أصبحت بدرًا كاملاً بإذن الله».



العدد الأول من مجلة المصور

المصور

قدم إميل وشكري زيدان صاحبا دار الهلال إلى إدارة المطبوعات في ديسمبر عام ١٩٢٠ طلب تصريح بإصدار صحيفة أو نشرة دورية تحت اسم صحيفة "الدنيا" وصدر قرار الترخيص في يناير عام ١٩٢١، لكن هذه الصحيفة لم تصدر حيث قام إميل وشكري زيدان بتقديم طلب جديد لإصدار مجلة فكاهية مصورة بعنوان "المصور" تُطبع بمطابع دار الهلال، وبالفعل حصلا على ترخيص صدور المصور عام ١٩٢٢ لكنها صدرت في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ كمجلة أسبوعية نتيجة لتأخر قدوم ماكينات الطباعة الفاخرة المعروفة باسم الروتوغرافور اللازمة لطباعتها.

وعن سبب تسميتها بالمصور يقول إميل زيدان:

«عندما اعتزمنا إصدار مجلة أسبوعية إلى جانب الهلال الشهري فكرنا طويلاً في اختيار اسمها وكانت النية متجهة إلى جعلها مجلة مصورة، وقد عنينا كثيرًا بانتقاء الاسم المناسب ثم استقر الرأي على اسم المصور وذلك لوجود مجلة سويسرية تحمل هذا الاسم وتطابق موضوعاتها ما ينشره المصور».

روزاليوسف

بعد حصول السيدة فاطمة اليوسف على التصريح الخاص بمزاولة المجلة لنشاطها كمجلة فنية، بدأ الإعداد لإخراج العدد الأول من روزاليوسف فقد خرج إلى النور في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥، وبصدور العدد الأول من المجلة أصبحت روزاليوسف كما تقول السيدة فاطمة اليوسف: «حقيقة واقعة .. وكائنًا حيًا أحرص عليه .. وأقسم على أن يعيش وينمو بأي ثمن».



العدد الأول من مجلة روزاليوسف

وعندما سُئلت السيدة فاطمة اليوسف عن سبب تسميتها لمجلتها أجابت قائلة:

«إن اسمي الحقيقي هو فاطمة اليوسف ولما هويت الفن اخترت لنفسي اسم روزاليوسف وعندما أردت إصدار مجلتي فكرت طويلاً في اختيار اسمها.. وقد عجبوا إذا سميت مجلتي باسمي وقالوا نزاعة إلى الشهرة ثم أمعنت النظر في نفسي فإذا بي نزعات عنيفة كلها تصيح وكلها تصخب وإذا بي أذكر البسمة التي تلعب بالشفاه والقلب فيه مناحة ثائرة... لم كل هذه الحيرة ولم كل هذا النزاع؟ ألست أنا صاحبة هذه النزعات المتنافرة؟ إذن لم لا يكون اسمي عنوان مجلتي وقد فعلت ... وهكذا تمت الأعجوبة».

الاثنين والدنيا



أحد أعداد مجلة الأثنين والدنيا

صدرت مجلة الاثنين في ١٨ يونية عام ١٩٣٤ عندما دمجت إدارة الهلال مجلة الكواكب التي أصدرتها في ٢٨ مارس ١٩٣٢ مع مجلة أخرى اسمها الفكاهة كانت قد أصدرتها الهلال في أول ديسمبر عام ١٩٢٦ وسُميت المجلة الجديدة باسم مجلة الاثنين (الكواكب والفكاهة)، وكانت تصدر يوم الاثنين من كل أسبوع.

كان لدى دار الهلال مجلة تُدعى الدنيا المصورة أصدرتها عام ١٩٢٩ لكنها توقفت عام ١٩٣٢، فأرادت إدارة الهلال إعادة إصدار هذه المجلة فقامت بدمج مجلة الاثنين (الكواكب والفكاهة) مع مجلة الدنيا المصورة وسُميت "الاثنين والدنيا".

آخر ساعة

تعتبر مجلة آخر ساعة واحدة من أشهر المجلات السياسية في مصر، وقد أصدرها محمد التابعي في ١٥ يوليو ١٩٣٤ حينما ترك مجلة روزاليوسف نتيجة الخلاف الذي دب بينه وبين صاحبة المجلة السيدة فاطمة اليوسف، فأصدر مجلة آخر ساعة كمجلة سياسية واتسمت بطابعها الكاريكاتيري المميز، وكان محور الرسوم الكاريكاتيرية شخصية المصري أفندي التي ابتكرها الفنان ألكسندر صاروخان وكان يرسمها في مجلة روزاليوسف، وانتقلت هذه الشخصية إلى آخر ساعة بانتقال صاروخان إليها مع محمد التابعي.



العدد الأول من مجلة آخر ساعة

يرجع الفضل في تسميتها بآخر ساعة إلى مصطفى أمين، أحد محرري آخر ساعة في ذلك الوقت وعن قصة تسميتها بهذا الاسم يقول:

«في يوم الثلاثاء ٥ يونية ١٩٣٤ عاد صديقنا وزميلنا الأستاذ محمد التابعي من أوروبا وشاءت الظروف أن لا تمضي على عودته أيام قليلة حتى ينتهي به الرأي إلى إصدار مجلة خاصة به. كانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا حينذاك، ووزير الداخلية فيها هو القيسي باشا، ولم يكن ثمة أمل في أن


محمد التابعي يتوسط عدد من أعضاء أسرة تحرير آخر ساعة وهم من اليمين إلى اليسار عبد الرحمن ناصر – مصطفى أمين محمد علي غريب – صاروخان

ترخص وزارة عبد الفتاح يحيى باشا لمحمد التابعي بمجلة سياسية، وفي يوم الخميس ٢١ يونية وقع الأستاذ الفاضل صاحب مجلة الطيارة لكي يصدر معه مجلته المذكورة ولكن لم يعجبنا اسم الطيارة ورأى الأستاذ التابعي أن يكلفنا باختيار اسم آخر نطلقه على المجلة. وفي اليوم التالي، وكانت الساعة السادسة صباحًا ذهبت لطرق باب الزميل وسألني التابعي! ما وراءك يا عصام؟ وقال عصام – وهو أنا– أن معه قائمة بأسماء مختارة (الجريء – الدستور– الوطنية–المصري أفندي–الحرية)

وكان الأستاذ التابعي أثناء ذلك الحديث يبتسم ابتسامته الخفيفة التي أعرف معناها، وقبل أن يريني صديقي طريق الخروج ويقفل ورائي الباب عصرت مخي وصحت: "آخر ساعة .. ما قولك في آخر ساعة؟" وسكت هو أو بهت ثم قادني من يدي إلى حجرة مكتبه وتناول من أحد الأدراج قرش تعريفه وناولني إياه مكافأة وثمنًا لاسم آخر ساعة».



الشقيقان مصطفى وعلي أمين

الأخبار

بعد نجاح صحيفة أخبار اليوم الأسبوعية التي أصدرها التوأم علي أمين ومصطفى أمين في ١١ نوفمبر ١٩٤٤ قررا إصدار صحيفة يومية، وتعددت الآراء بشأن تسمية الصحيفة الجديدة، وعقد رؤساء تحرير الصحيفة اجتماعًا في منزل محمد التابعي لتقرير الاسم وحضر الاجتماع (توفيق دياب، ومحمد زكي عبد القادر، وكامل الشناوي، وجلال الدين الحمامصي، وعلي أمين، ومصطفى أمين)، وأثناء الاجتماع اقترح الحاضرون اسم أخبار اليوم كصحيفة يومية ولكن اعترض البعض على هذا الاسم خوفًا على النجاح الكبير الذي حققته صحيفة أخبار اليوم الأسبوعية، واختار البعض اسم الأخبار ولكن تم التراجع عن هذا الاسم لأن ورثة أمين الرافعي كانوا يملكونه، واقترح فريق آخر اسم الأخبار الجديدة ثم أُخذت الأصوات ونالت الأخبار الجديدة الأغلبية.



الأخبار

نص عريضة الوفد الى جلالة الملك

العدد الأول من صحيفة الأخبار

وقد صدرت باسم "الأخبار الجديدة" في ١٥ يونية عام ١٩٥٢، ولكن رأى الجميع أن إضافة كلمة "الجديدة" ليس لها أي أهمية وابتداءً من العدد الصادر في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣، صدرت الصحيفة باسم "الأخبار" وحُذفت كلمة الجديدة، واستمرت تصدر بهذا الاسم دون أي إشارة إلى هذا التعديل ولم ينتبه القراء، ولكن نظرًا لملكية ورثة أمين الرافعي لاسم الأخبار فقد عرض علي أمين ومصطفى أمين على عبد الرحمن الرافعي شقيق أمين الرافعي مؤسس الأخبار أثناء زيارته لأخبار اليوم شراء رخصة الأخبار من ورثة المرحوم أمين الرافعي، ورحب عبد الرحمن الرافعي بالاقتراح، وبهذا استقر الاسم على الأخبار.

جرجي زيدان

مؤسس دار الهلال

(١٨٦١-١٩١٤)

ممدوح مبـــروك

ينتمي جرجي زيدان لأسرة تعود أصولها إلى منطقة "حوران" بسوريا ثم انتقلت إلى قرية تُدعى "عين عنوب" بلبنان وانتهى بها المطاف إلى أن استقرت ببيروت حيث ولد زيدان في ١٤ سبتمبر عام ١٨٦١ بعد أن هاجرت جدته لأبيه إليها مع بنتيها وابنيها وكان أكبرهم حبيب زيدان والد جرجي زيدان، وكان حبيب زيدان رجلاً أميًا يملك مطعمًا صغيرًا يتردد عليه عدد كبير من الكتاب والأدباء.

تلقى جرجي زيدان تعليمه ببيروت فعندما بلغ الخامسة من عمره أرسله والده إلى مدرسة حرة يديرها القسيس إلياس لكي يتعلم الكتابة والحساب ويستفيد به في تدوين حسابات مطعمه بدلاً من الاستعانة بشخص آخر من خارج الأسرة. انتقل جرجي زيدان إلى مدرسة الشوام حيث تعلم اللغة الفرنسية لكن هذه المدرسة لم تستمر طويلاً فتم إغلاقها عام ١٨٧٠ وكان عمره وقتها ٩ سنوات، التحق بعد ذلك بمدرسة المعلم ظاهر خير الله وساعدت شهرة صاحبها على انتقال عدد كبير من تلاميذ مدرسة الشوام إليها، وعن هذا الرجل يقول جرجي زيدان: "كان المعلم ظاهر شديد العناية بتعليم التلاميذ محافظةً على شهرة مدرسته والتماسًا لنجاحها". استمر جرجي زيدان بالمدرسة لمدة عامين انتقل بعدها إلى مدرسة المعلم مسعود الطويل حيث تعلم اللغة



مبنى دار الهــلال

الإنجليزية لكنه لم ينتظم في المدرسة فتركها وبدأ والده يستعين به في العمل بالمطعم غير أن والدته رفضت العمل له بالمطعم فاتجه إلى تعلم صناعة الأحذية وهو في الثانية عشرة من عمره ومارسها لمدة عامين لكنه تركها وعاد للعمل بالمطعم مرة أخرى.

لم تشغل هذه الأعمال جرجي زيدان عن القراءة والإطلاع فقد كان يبدي منذ صغره ميلاً قويًا إلى المعرفة، وشغفًا بالأدب على وجه الخصوص فانتظم في حضور حفلات جمعية شمس الدين بدر الأدبية التي أُنشئت ببيروت وكانت فرعًا لجمعية الشبان المسيحيين في انجلترا، وخلال تلك الفترة توثقت صلته بعدد كبير من رجال الصحافة وأهل اللغة والأدب أمثال: يعقوب صروف، وفارس نمر، وعدد من طلبة المدرسة الكلية للطب في بيروت، وكان هؤلاء يدعونه إلى المشاركة في احتفالات الكلية فعزم على الالتحاق بها وترك العمل نهائيًا وانكب على التحصيل والمطالعة راغبًا في الالتحاق بمدرسة الطب، وتمكن من اجتياز اختبارات المدرسة واستمر يدرس بها لمدة عامين حصل خلالهما على شهادة في الكيمياء التحليلية بدرجة امتياز، وأخرى في اللغة اللاتينية التي كان يُدَرسها فارس نمر.

قرر جرجي زيدان دراسة الطب البشري بمدرسة القصر العيني في مصر ولم يكن معه ما يكفي نفقات السفر فاقترض من جار له ببيروت يُدعى مصباح المحمصاني ستة جنيهات على أن يردها إليه حينما تتيسر له الأحوال، وبالفعل في أكتوبر عام ١٨٨٣ سافر جرجي زيدان إلى القاهرة لكنه تراجع عن فكرة الالتحاق بمدرسة الطب لطول مدة الدراسة بها واتجه إلى العمل الصحفي فعمل محررًا في صحيفة الزمان اليومية التي كان يصدرها علسكان صرافيان في القاهرة والتي كانت الصحيفة اليومية الوحيدة في القاهرة في ذلك الوقت بعد أن عطلت سلطات الاحتلال البريطاني الصحافة المصرية بعد الثورة العرابية. في عام ١٨٨٤ عمل مترجمًا بمكتب المخابرات البريطانية بالقاهرة، ورافق كمترجم الحملة النيلية مع الإنجليز التي توجهت إلى السودان لإنقاذ القائد الانجليزي "غوردون" من حصار المهدي له، وقضى بها عشرة أشهر شهد خلالها العديد من الوقائع الحربية وحينما عاد إلى مصر نال ثلاثة أوسمة تقديرًا لجهوده في الحملة.

لم يستقر زيدان في مصر بعد حملة السودان ففي عام ١٨٨٥ سافر إلى بيروت وانضم إلى المجمع العلمي الشرقي الذي أُنشئ



جرجي زيدان

عام ١٨٨٢ وقضى به عشرة أشهر درس خلالها اللغات الشرقية (العبرية والسريانية)، وفي عام ١٨٨٦ تمكن من تأليف أول كتبه تحت عنوان: "الفلسفات اللغوية والألفاظ العربية" وأصدر منه طبعة جديدة عام ١٩٠٤ بعنوان: "تاريخ اللغة العربية". في تلك الفترة بدأت مجلة المقتطف التي أصدرها فارس نمر ويعقوب صروف تجتذب إليها العديد من العلماء والأدباء وراسلها جرجي زيدان بمقالاته الأدبية وبحوثه العلمية ونشرت له العديد منها لكنه في عام ١٨٨٦ سافر إلى لندن وتردد على دور العلم بها، وعقب عودته مباشرةً من لندن تولى إدارة مجلة المقتطف، وعمل بها زيدان لمدة عامين تولى خلالهما جميع شئونها الإدارية والتحريرية مقابل ٨ جنيهات شهريًا، اتجه بعد ذلك للعمل بمجال التدريس حيث انتدبته المدرسة العبيدية الكبرى لطائفة الروم الأرثوذكس بمصر ليتولى إدارة التدريس العربي بها وقضى بها سنتين، وفي تلك الفترة تمكن من تأليف أولى رواياته التاريخية، رواية "المملوك الشارد" لكنه انصرف بعد ذلك عن الكتابة والتأليف وأراد كغيره من الشاميين دخول مجال النشر والصحافة فقام بالتعاون مع نجيب متري مؤسس دار المعارف بإنشاء مطبعة لكن الشركة بينهما لم تستمر طويلاً حيث دب الخلاف بينهما فاستقل جرجي زيدان بالمطبعة وأخذ يعمل على تطويرها وأطلق عليها اسم "مطبعة التأليف" التي صدرت عنها مجلة الهلال.

مجلة الهلال

صدر العدد الأول من مجلة الهلال في سبتمبر عام ١٨٩٢ في ٣٢ صفحة عن مطبعة التأليف التي صارت فيما بعد مطبعة الهلال بشارع الفجالة، وقد اختار جرجي زيدان هذا الحي الذي كان يسمى بحي الأعيان والوجهاء والغرباء حتى يكون قريبًا من مواطنيه السوريين واللبنانيين بالإضافة إلى موقع هذا الحي بوسط القاهرة في مواجهة محطة قطارات السكة الحديد، مما يسهل توزيع مجلته إلى جميع الأنحاء دون تكلفة، وقد صدرت الهلال في ٥ أبواب هي:

- باب "تاريخ الحوادث وأعظم الرجال"، وكان يتحدث هذا الباب عن واقعة كبيرة، أو شخصية بارزة أثرت في الحركة التاريخية أو العلمية أو الأدبية، سواء كانت من القدماء أو من المحدثين، من الشرقيين أو الغربيين.
- باب "المقالات"، وقد كتب جرجي زيدان عدة مقالات في هذا الباب مثل: ما كتبه عن الاشتراكية، وتاريخ المسرح عند العرب، والشعر العصري، وغيرها. وأحياناً كانت تطول مقالاته وتتوالى في موضوع واحد مثل: المقالات التي تحدث فيها عن الانقلاب السياسي العثماني، وتاريخ الحكومة الدستورية في أوروبا، وفتوحات العرب، وغيرها.
- باب "الروايات"، تحدث جرجي زيدان عن هذا الباب في افتتاحية العدد الأول قائلاً: "سندرج فيه من الروايات على مثال ما كتبناه مما هو تاريخي أدبي

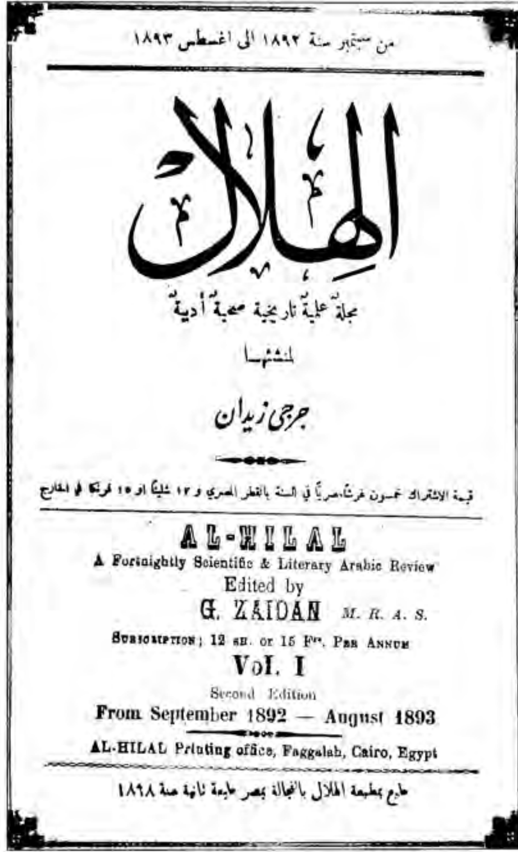
يمثل لعادات الشرقيين وحوادثهم، موافق لأذواقهم، خال من الحوادث الأجنبية والمسميات الأعجمية فندرج في كل جزء من الهلال جزءًا من الرواية وما تحتاج إليه من الرسوم".

- باب "تاريخ الشهر"، كان هذا الباب يحتوي على الكثير من الأخبار المحلية، وأهم الأحداث العالمية شهريًا وكان هذا الباب بمثابة تغطية صحفية لما يشهده القطر المصري من أحداث سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، فقد شهد هذا الباب في العدد الأول من مجلة الهلال إعلان جرجي زيدان عن رحيل سليم تقلا مؤسس صحيفة الأهرام.

- باب "منتخبات"، وكان يورد فيه بعض أقوال المجلات والجرائد الأخرى مما يساير موضوعات الهلال، تغير اسم هذا الباب ابتداء من العدد الثاني إلى باب "التقريظ والانتقاد"، فبعد أن كان هذا الباب مقتصرًا فقط على عروض الكتب أصبح يشتمل على انتقادها فمن خلال هذا الباب انتقد جرجي زيدان العديد من الأعمال الأدبية مثل: رواية "سمير الأمير" لسعيد البستاني، و"معاناة الغرام" لنجيب كنعان، و"عذراء الهند" لأحمد شوقي وكانت انتقاداته تقوم على أساس إلى أي مدى تطابق أحداث الرواية الحقائق التاريخية والعلمية، ومسايرتها للأخلاق الكريمة منعًا لخدش الحياء، وقد أثار انتقاد جرجي زيدان للروايات غضب العديد من الكتاب فقام بتغيير اسم هذا الباب إلى "مطبوعات جديدة" وكان يعرض فيه مجموعة من الكتب والمجلات الجديدة التي تظهر على الساحة الثقافية ويحث القراء على شرائها.

جرجي زيدان وتطور الهلال

في السنوات الأولى من تاريخ مجلة الهلال كرس جرجي



من سبتمبر سنة ١٨٩٢ الى اغسطس ١٨٩٣

الهلال

مجلة علمية تاريخية صحية أدبية

لمنشئها

جرجي زيدان

قيمة الاشتراك خمسون غرشًا مصريًا في السنة بالقطر المصري و ١٢ شلنًا او ١٥ فرنكًا في الخارج

AL-HILAL

A Fortnightly Scientific & Literary Arabic Review

Edited by

G. ZAIDAN M. R. A. S.

SUBSCRIPTION; 12 SH. or 15 Frs. PER ANNUM

Vol. I

Second Edition

From September 1892 — August 1893

AL-HILAL Printing office, Faggalah, Cairo, Egypt

طبع بمطبعة الهلال بالفجالة بمصر طبعة ثانية سنة ١٨٩٨

العدد الأول من مجلة دار الهلال

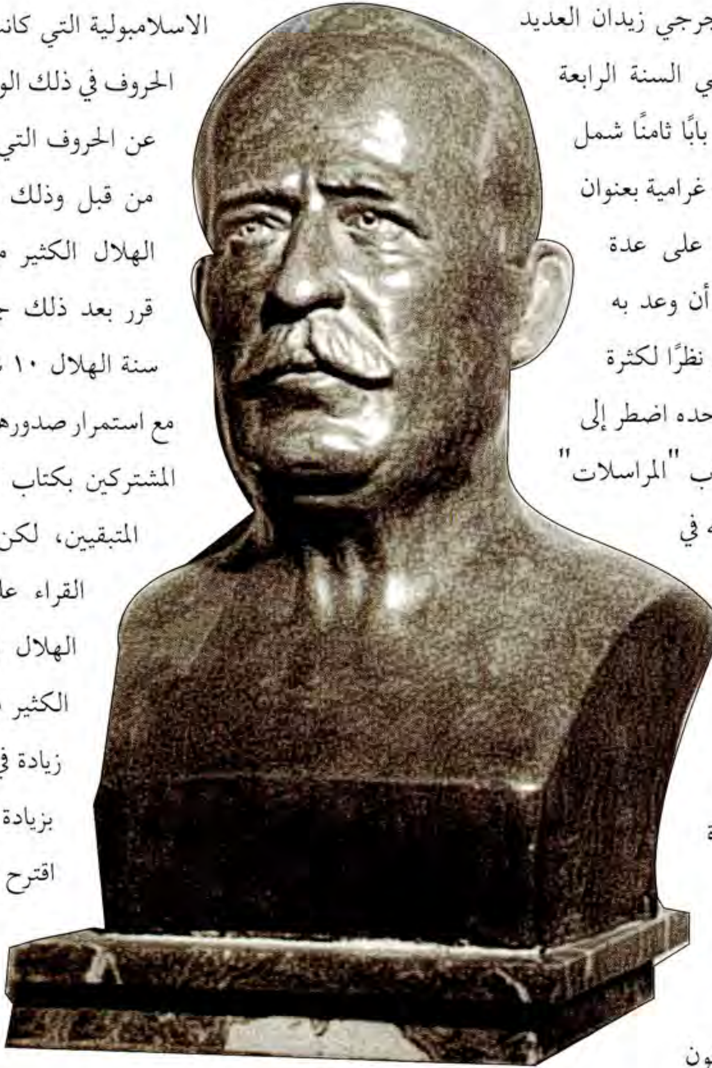
زيدان كل نشاطه من أجل نجاح المجلة فقد تولى وحده جميع شئون المجلة التحريرية والإدارية وكان يشرف بنفسه على عمليات الطبع، والطريف أن جرجي زيدان أراد أن ينافس نفسه فأصدر مجلة اسمها الفرائد لم تستمر سوى عامين أدرك بعدها أن مجهوده الفردي غير كاف لاستمرار مجلته فاستعان باثنين من الأصدقاء والأقارب لمعاونته على شئون المجلة: الأول هو إلياس زيدان وكان يكتب مقالات في الهلال إلى جانب عمله كمعاون في المستشفى الفرنساوي ببيروت، والثاني هو نقولا يوسف فياض وكان يراسل الهلال من بيروت.

بدأت مجلة الهلال في أول الأمر تصدر كل شهر حتى نهاية السنة الأولى وفي تلك الأثناء ظهرت رغبة كثير من القراء في زيادة حجم المجلة، واقترح البعض أن تصدر مرتين في الشهر وبالفعل تحقق هذا الاقتراح في السنة الثانية من صدور الهلال فصدرت

المجلة مرتين في الشهر الأولى في أوله والثانية في منتصفه وأصبح عدد أجزاء الهلال في السنة ٢٤ جزء، كل جزء يحتوي على ٣٢ صفحة، كما تم إضافة بابًا سادسًا وهو "باب السؤال والاقتراح" مع استمرار قيمة الاشتراك بالمجلة كما هي منذ صدور عددها الأول ٥٠ قرش في السنة. في عام ١٨٩٣ قام جرجي زيدان بزيادة عدد صفحات المجلة ١٦ صفحة فأصبح مجموع الجزأين ٨٠ صفحة في الشهر، كما أضاف جرجي زيدان بابًا سابعًا هو "باب الأخبار العلمية" تحدث فيه عن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات التي يشهدها العلم والصناعة، وذلك تحقيقًا لما وعد به القراء من الزيادة والتحسين كلما رأى منهم إقبالاً وتشجيعًا، ونتيجة لزيادة الإقبال على الهلال أدخل جرجي زيدان العديد من التطورات على المجلة ففي السنة الرابعة للهلال أضاف جرجي زيدان بابًا ثامنًا شمل قسمًا من فصول رواية تاريخية غرامية بعنوان "أرمانوسة المصرية" ونشرها على عدة مرات، وهذا الباب قد سبق أن وعد به في افتتاحية العدد الأول لكن نظرًا لكثرة الأعمال التي كان يقوم بها وحده اضطر إلى الاستعاضة عن هذا الباب بباب "المراسلات" وعندما ازداد إلحاح القراء عليه في إضافة هذا الباب استجاب لهم.

أضاف بعد ذلك بابًا تاسعًا وهو "باب مشاهير العصر" ونشر فيه صور نادرة لمشاهير أعلام ذلك العصر من الشرق والغرب على ورق مصقول، كما أعطت المجلة اهتمامًا بالغًا بشئون الصحة فابتكر جرجي زيدان بابًا آخرًا هو "صحة العائلة"، واستمر جرجي زيدان في التطوير والتحسين فقام بطباعة المجلة على ورق خاص مع زيادة عدد الرسوم وإتقان حفرها وأحاط كل صفحة بإطار يفصل الكلمات عن الهامش ونتيجة للتحسينات التي طرأت على المجلة وتكلفتها قام جرجي زيدان بتقليص عدد صفحاتها حيث عادت مرة أخرى تصدر في ٣٢ صفحة وتم زيادة قيمة الاشتراك ليصبح ٦٠ قرش بدلاً من ٥٠ قرش.

أراد جرجي زيدان تعويض قراء الهلال فابتكر بابًا جديدًا اسمه "عجائب المخلوقات" كان هدفه الأساسي عرض أغرب ما في الطبيعة من مخلوقات، كما أعد مجموعة من الحروف الاسلامبولية التي كانت تُعد من أجمل أنواع الحروف في ذلك الوقت وكانت تمتاز بصغرها عن الحروف التي كانت تطبع بها الهلال من قبل وذلك من أجل أن تستوعب الهلال الكثير من المواد والموضوعات. قرر بعد ذلك جرجي زيدان أن تكون سنة الهلال ١٠ شهور بدلاً من ١٢ شهر مع استمرار صدورها مرتين في الشهر وإهداء المشتركين بكتاب كتعويض عن الشهرين المتبقين، لكن اعترض العديد من القراء على قلة عدد صفحات الهلال بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الموضوعات تستلزم زيادة في عدد صفحاتها فطالبوا بزيادة هذه الصفحات، كما اقترح البعض صدور الهلال في جزء واحد عن طريق ضم الجزأين إلى بعضهما البعض وصدورهما في آخر



تمثال نصفي من البرونز لجرجي زيدان

كل شهر واستجاب لهم جرجي زيدان، وعادت الهلال تصدر مرة في الشهر في ٨٠ صفحة مع استمرار سنة الهلال ١٠ شهور. ظهرت بعد ذلك طبقة جديدة من المتعلمين كان لديها ميلاً كبيرًا إلى دراسة العلوم الحديثة والفلسفة والتاريخ والاقتصاد، وغيرها مما جعل جرجي زيدان يرغب في تعدد وتنوع موضوعات المجلة من خلال زيادة أبوابها فخلال الفترة من عام ١٩١٣ وحتى عام ١٩١٤ زادت عدد أبواب مجلة الهلال إلى ١٢ بابًا.

ابتداء من العام التاسع عشر على صدور الهلال كان إميل زيدان نجل جرجي زيدان الأكبر قد قطع مرحلة كبيرة من الثقافة والتعليم في تحرير المجلة، وكتب العديد من المقالات كما قام بترجمة كتابين هما: "خلق المرأة" و"الحرب الأوروبية" وبالتالي فقد كانت الخبرة التي اكتسبها إميل زيدان من خلال عمله مع والده جرجي زيدان بالهلال أهلته بشكل كبير لكي يتولى إدارة الهلال بعد وفاة والده في ٢١ يوليو ١٩١٤ عن عمر يناهز ٥٣ عامًا، وقبل وفاته أوصى ابنيه إميل زيدان وشكري زيدان بالمجلة قائلاً لهما: "حافظا على الهلال، فهو الأثر الذي وقفت له حياتي ونشاطي". وبهذا فقد رحل جرجي زيدان مؤسس الهلال تاركًا للمكتبة العربية العديد من المؤلفات هي: تاريخ مصر الحديث (جزءان)- تاريخ التمدن الإسلامي (تُرجم هذا الكتاب إلى ٥ لغات هي: الأوردية، والتركية، والإنجليزية، والفرنسية، والفارسية)- تاريخ العرب قبل الإسلام- تاريخ آداب اللغة العربية- تراجم مشاهير الشرق- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (تُرجم هذا الكتاب إلى اللغة التركية)- تاريخ الماسونية العام- تاريخ اللغة العربية- أنساب العرب القدماء- علم الفراسة الحديث- طبقات الأمم- عجائب الخلق.

هذا بالإضافة إلى سلسلة روايات تاريخ الإسلام التي ضمت ١٨ حلقة هي: (فتاة غسان- أرمانوسة المصرية- عذراء قريش- ١٧ رمضان- غادة كربلاء- الحجاج بن يوسف- فتح الأندلس- شارل وعبد الرحمن- أبو مسلم الخراساني- العباسة أخت الرشيد- الأمين والمأمون- عروس فرغانة- أحمد بن طولون- عبد الرحمن الناصر- فتاة القيروان- صلاح الدين- شجرة الدر- الانقلاب العثماني)، وله أربع روايات خارج هذه السلسلة هي: المملوك الشارد- أسير المتمهدي- استبداد المماليك- جهاد المحبين.

بوفاة جرجي زيدان وتولي نجليه إميل وشكري زيدان المسئولية تحولت الهلال من مجرد مجلة شهرية إلى دار صحفية كبرى لها العديد من الإصدارات مثل: مجلة المصور ومجلة إيماج images التي كانت تصدر باللغة الفرنسية ومجلة الكواكب ومجلة الاثنين والدنيا ومجلة حواء وغيرها. وهذه الإصدارات شاء القدر لبعضها الاستمرار واختفى البعض الآخر.



إميل زيدان وشكري زيدان أبناء مؤسس دار الهلال

الشعب يقول لا

عبد الناصر يقرر التنحى عن رئاسة الجمهورية وتكليف زكريا محيى الدين بتولى الرئاسه

الشعب يخرج فى مظاهرات هائلة وسط الغارات الجوية مطالباً عبد الناصر بالعدول عن قراره

العدد ١١٧٩ (السنة الثانية والعشرون)
٢ ربيع اول ١٣٨٧ - ١٠ يونية ١٩٦٧
٤ صفحات

الرئيس يصارح الشعب بكل الحقائق

1179 AKHBAR
EL YOUM
10 JUNE

أخبار اليوم

رئيس التحرير : إحسان عبد القدوس
مدير التحرير : سعيد سنبل

حكمة اليوم
هذه ساعة العمل
وليست ساعة الحزن
جمال عبد الناصر

خبر اليوم
اجتمع الطلبة العرب فى جميع سفارات الجمهورية العربية المتحدة فى الخارج واعلنوا انهم لن يغادروها الا اذا عدل الرئيس جمال عبد الناصر عن قراره بالتنحى عن رئاسة الجمهورية .

كفاءة جيوشنا شهد بها العدو قبل الصديق

نستطيع فى مدة قصيرة أن نجتاز موقفنا الصعب

توقعنا الهجوم من الشرق أو الشمال ولكنه جاء من الغرب

خرجت جماهير الشعب من بيوتهـا وزحفت الى بيت عبد الناصر فى منشية البكرى وهى تهتف ناصر . . ناصر . . لا رئيس الا ناصر . .

خرجت الجماهير من بيوتها وزحفت فى الشوارع المظلمة غير مبالية بالغارة الجوية التى قام بها العدو . . وراحت تزحف على طول الطرقات وسط أصوات الطلقات والانفجارات . . تهتف كلها ناصر . . ناصر . . لا رئيس الا ناصر . .

كانت الجماهير الزاحفة تضم النساء والرجال والشيوخ والاطفال ..

وفى جميع المحافظات .. خرجت الجماهير ازدحمت فى الشوارع والطرقات وهى تهتف بحياة جمال عبد الناصر ..

وقد انطلقت كل هذه الملايين أثناء استماعها الى خطاب الرئيس الذى اعلن فيه قراره بالتنحى عن رئاسة الجمهورية .. رفضت الجماهير قرار عبد الناصر .. وتمسكت ببقائه قائدا لها .. وقائدا لمعركتها ..

المشير عامر يعتزل منصبه

اعتزل المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة منصبه

كلمة السيد الرئيس

ايها الاخوة .. لقد تعودنا معا .. فى اوقات النصر .. وفى اوقات المحنة .. فى الساعات الحلوة .. وفى الساعات المرة .. ان نجلس معا ..

موقف رائع للقوات والشعوب العربية

مهام يجب أن نواجههـا

رسالة من أمريكا وأخرى من روسيا

٣ مفاجآت فى المعركة

« البقية ص ٣ »

صدى عالمى لقرار عبد الناصر

احدث قرار الرئيس جمال عبد الناصر بالتنحى عن رئاسة الجمهورية صدى عالميا .

« اقرأ ص - ٢ »

مجلس الامـة يرفض قرار الرئيس

عقد مجلس الامة جلسة طارئة فى منتصف ليلة امس . اصدر المجلس قرارا بالاجماع بعرض فيه تمسكه واصرار على تنحى الرئيس جمال عبد الناصر .

« التفاصيل ص - ٤ »

مجلس الوزراء يصر على عبد الناصر

اجتمع مجلس الوزراء بعد بيان الرئيس مساء امس . قرر المجلس برئاسة محمد صدقى سليمان اصراره وتمسكه باستمرار عبد الناصر رئيسا وقائدا وزعيما للجمهورية العربية المتحدة .

قلوب الشعب كلها معه .. تطالبه بالبقاء .. والاستمرار فى النضـال بطلا وقائدا وزعيما ورئيسا للجمهوريه ..

عبد الناصر يتوجه اليوم لمجلس الأمة ويناقش قراره أمام جماهير الشعب

ناشد عبد الناصر جماهير الشعب الانتظار حتى صباح اليوم واعلن انه سيتجه الى مجلس الامة اليوم ليناقش معه ومع جماهير الشعب قراره فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم

وفيما يلى نص البيان الذى اصدره الرئيس عبد الناصر فى الساعة الحادية عشرة من مساء امس :

زكريا محيى الدين يرجىء بيانه

مجلس الامن يبحث الغارة على القاهرة

« البقية ص ٤ »

زعماء الاحزاب الشيوعية يطالبون بانسحاب اسرائيل

الجو اليوم حار

٢٠٠ طائرة معادية تهجم على دمشق

« البقية ص ٤ »

دار "الأهرام"
الفاتق: ٢١٤٩ شارع مظلوم ت ٤٤٤١٤ ؛ الاسكندرية: ١٠ طريق الحرية ت ٣٠١٠٠
العنوان التلغرافي: الأهرام القاهرة

١٥ مليما

الإعلانات: في القاهرة: دار الأهرام ١٤ شارع مظلوم باشا — في الاسكندرية: دار الأهرام ١٠ طريق الحرية
الاشتراكات: خمسة جنيهات مصرية لسنة كاملة — ٢٥٠ قرشا لستة أشهر — ١٢٥ قرشا لثلاثة أشهر (وتضاف مصاريف البريد بالنسبة للاشتراكات الخارجية)

الأهرام

مؤسسا الأهرام سنة ١٨٧٥ : سليم وبشارة تقلا
جبرائيل بشارة تقلا (١٩١٢ – ١٩٤٣)
رئيس التحرير
محمد حسنين هيكل
السنة — ٩٣ — العدد ٢٩٤٩٩

١٠ صفحات

السبت
16 SEPT 1967
Al-Ahram

انتحر عبد الحكيم عامر

تناول المشير عبد الحكيم عامر كمية كبيرة من مادة مخدرة سامة بعد ظهر يوم الأربعاء قاصدا الانتحار

كان الفريق أول محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض قد ذهبا إلى بيته يدعوانه لسماع أقواله في التحقيقات العسكرية التي جرت أخيرا فدخل إلى حجرة نومه وابتلع المادة السامة

القائد العام ورئيس أركان الحرب اكتشفا أعراض التسمم ظاهرة على المشير فصحباه فورا إلى مستشفى القوات المسلحة في المعادي حيث جرى إسعافه

انهيار مفاجئ مساء أول أمس تحدث بعده الوفاة والتحقيق الأولي يشير إلى احتمال تناوله مادة سامة أخرى

وزير العدل والنائب العام ووكيل وزارة العدل للطب الشرعي يشرفون على التحقيقات في الحادث المؤسف المؤلم

انتحر المشير عبد الحكيم عامر وانهى حياته مساء امس الاول بعد عدة محاولات للانتحار تكررت منذ يوم ٨ يونية الماضى الى ...ورات الثمانى والاربعين ساعة الاخيرة التى يبدو من سير الوقائع فيها أن المشير عبد الحكيم عامر حاول الانتحار مرتين .

المرة الاولى بعد ظهر يوم الاربعاء فى بيته بالجيزة ، وقد تناول كمية كبيرة من مادة مخدرة وسامة واسعف بعدها فى مستشفى ...ات المسلحة بالمعادى وبدات صحته تتحسن

والمرة الثانية بعد ظهر يوم الخميس وكانت حينما دخل المشير الى الحمام وفوجىء الطبيب المقيم معه باحد مرافقى المشير يدعوه عجل لان شيئا مفاجئا قد وقع للمشير فاسرع الطبيب اليه ولكن حالته كانت تتدهور واسلم الروح بعدها واظهر الكشف انه يحتفظ بمادة سامة تحت شريط لاصق بجسمه ويبدو مبدئيا من تأثيرها السريع انها مادة « السيانور » .

وقد تلاحقت الحوادث خلال هذه الساعات المؤلمة على النحو التالى :

وقائع بعد ظهر يوم الاربعاء

١ — بعد ظهر يوم الاربعاء ١٣ سبتمبر كان المشير مدعوا لسماع اقواله فى التحقيقات العسكرية التى جرت اخيرا والتى بدات بالتحقيق مع بعض المسئولين عن اسباب النكسة العسكرية ثم تفرعت منها وقائع العملية التى استهدفت اعادة فرض المشير عبد الحكيم عامر للقيادة العليا للقوات المسلحة على اساس ذهابه مع بعض المحيطين به الى مقر القيادة الشرقية والاستيلاء عليها وفرض عودته .

ونظرا لرتبة المشير الرفيعة ولمكانته الخاصة فقد رئى ان تكون دعوته للتحقيق على اعلى مستوى عسكرى وهكذا توجه الى بيته كل من الفريق اول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة والفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة الذى دخل الى مقابلة المشير فى صالون بيته بينما كان القائد العام ينتظر المشير فى الخارج ودعاه الى مرافقتهما لسماع اقواله فى التحقيق ولكن المشير عبد الحكيم عامر رفض وخلال الحديث الذى كان المشير اثناءه عصبيا الى درجة بالغة ذهب المشير الى غرفة نومه ثم عاد الى الفريق رياض ولاحظ الفريق على الفور ان المشير يمضغ شيئا فى فمه واستمر الحديث وكان المشير ينظر فى ساعته بين دقيقة واخرى ثم بدت عليه فجاة اعراض غير طبيعية ارتاب معها الفريق عبد المنعم رياض فى الامر فسال المشير الذى قال له انه تناول مادة سامة سوف تنهى بها كل شىء

وتحرك الفريق عبد المنعم رياض بسرعة لمناشدة المشير ان يقذف من فمه هذه المادة التى كان ما زال يمضغها بل وحاول الفريق عبد المنعم رياض ان يستخرج بيده ما بقى من هذه المادة ثم دعا بعض مرافقى المشير الى مساعدته على حمله الى سيارة القائد العام للقوات المسلحة الذى كان قد سارع هو الآخر الى الاشتراك فى حمل المشير وانطلقت السيارة بهم جميعا الى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى حيث بدات عملية اسعاف المشير عبد الحكيم عامر بسرعة تحت اشراف مدير المستشفى اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى ومجموعة من الاطباء العسكريين للمستشفى

وكان المشير يقاوم فى البداية محاولة اسعافه ولكن الالحاح عليه دفعه فى النهاية الى ان يحاول بنفسه ادخال خرطوم غسيل المعدة فى فمه

وبعد ساعة كان الموقف يتحسن وكانت عملية غسيل المعدة قد ادت مفعولها كما ان حقن الكورامين المقوية للقلب بدات تساعد على اعادة المشير الى حالة طبيعية

واستمر التحسن مطردا

صباح يوم الخميس

٢ — رئى بعد ذلك ان ينتقل المشير الى احد بيوت الضيافة الرسمية فى الجيزة وكلف اثنان من الاطباء العسكريين بان يتناوبا الاشراف على رعايته الصحية وكان الطبيب الذى كلف بورديه الليل وهو الرائد الطبيب مصطفى بيومى متفائلا بتقدم صحة المشير فقد خفت حالة القىء وقلت حدته ثم نام فى حوالى الساعة الواحدة والنصف صباحا نوما طبيعيا وظل نائما حتى الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس وكانت ورديه النهار قد بدات وقدم الطبيب المناوب الرائد طبيب ابراهيم البطاطا الذى ظل ينتظر مع زميله الرائد طبيب مصطفى بيومى حتى استيقظ المشير عبد الحكيم عامر من نومه ودخلا اليه معا لعملية كشف مشتركة وكان كل شىء يستمر فى طريق التحسن

كان الضغط ١٢٠ / ٩٠ وكان النبض ٩٠

وكان التنفس طبيعيا ولم يكن المشير يشكو من اى شىء بالذات غير بعض اثار الارهاق من حوادث اليوم السابق .

وعند الظهر قدم الطبيب الى المشير كوبا من عصير الجوافه المخفف المثلج واعطاه قرصا من « البلادونال » وقرصا من « الاسبرين » ورجاه ان يحاول النوم مره اخرى ، وبالفعل نام المشير بعد الظهر وحتى الساعة السادسة مساء كان لا يزال نائما .

مساء يوم الخميس

٣ — فى الساعة السادسة والربع عرف الطبيب المقيم ان المشير استيقظ ودخل الحمام وكان كل شىء يبدو طبيعيا وفجاة جاء احد مرافقى المشير يخطر الطبيب بانه وقع على ارض الحمام وفى حالة سيئة واسرع الرائد الطبيب الى الحمام فوجد المشير فى حالة اغماء ولونه ممتقع ونفسه متقطع وكان واضحا ان شيئا مفاجئا قد حدث

واسرع الطبيب بحقن المشير بالكورامين فى الوريد لتقوية القلب تمهيدا بمساعده على التنفس باسطوانة اوكسيجين وكلف الممرضة المقيمة معه ان تتصل بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى لطلب عربة اسعاف .

ولكن كل شىء انتهى بسرعة وفى الساعة السادسة والنصف اسلم المشير الروح وفارقته الحياة تماما .

٤ — ثم اخطرت السلطات المختصة بما حدث وانتقل وزير العدل السيد عصام حسونه الى البيت الذى كان يقيم فيه المشير ، وكان النائب العام السيد محمد عبد السلام قد انتقل ايضا الى هناك ومعه عدد من مساعديه ، كما انتقل كذلك وكيل وزاره العدل للطب الشرعى الدكتور عبد الغنى سليم البشرى ودعى لمساعدته الدكتور على عبد النبى استاذ الطب الشرعى بجامعه القاهره والدكتور يحيى شريف استاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس وكان قد سبقهم جميعا الى البيت المستشار عبد الجواد عامر اكبر اشقاء المشير عبد الحكيم عامر ، كما لحق بهم جميعا السيد انور السادات رئيس مجلس الامه .

وقد كشف الفحص الاولى ان المشير كان يخفى تحت شريط لاصق بجسمه عددا من الكبسولات الصغيره وجد بها مسحوق كان من الراجح بالمعاينة انه من مادة « السيانور » السامة السريعة التاثير ، ويبدو انه تناول شيئا منها خصوصا وان اعراض الانهيار المفاجىء والسريع الذى وقع له تشير الى تاثير مادة السيانور .

وقد قام الاطباء الشرعيون بكل الاجراءات اللازمة لكى يقدموا تقريرهم كاملا لوزير العدل .

البيان الرسمى عن الحادث المؤلم

تفاصيل الوقائع التى انتهت بانتحار عبد الحكيم عامر

اذاعت وزارة الارشاد القومى البيان الرسمى التالى :

وقع امس حادث يدعو الى الاسف والالم اذ اقدم المشير عبد الحكيم عامر على الانتحار بابتلاع كمية كبيرة من مواد مخدره وسامه وبرغم كل الاسعافات الطبية العاجلة فانه اصيب امس بانهيار مفاجىء نجمت عنه وفاته

وكان المشير عبد الحكيم عامر قد دعى بعد ظهر يوم الاربعاء لسماع اقواله فى التحقيقات العسكرية التى جرت اخيرا ، ونظرا لرتبته الرفيعة فقد توجه لدعوته للتحقيق كل من الفريق اول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة ، والفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحه ، ولكن المشير عبد الحكيم عامر بدلا من ان يخرج معهما للادلاء باقواله فى التحقيق دخل الى حجرته فى بيته بالجيزة وابتلع كمية من مادة مخدرة سامة .

وحين بدت اعراض التسمم على المشير فان الفريق اول محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض صحباه معهما على الفور الى مستشفى القوات المسلحة فى المعادى حيث اشرف مديرها اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى على عملية الاسعافات السريعة التى اجريت للمشير بمعونة عدد من اطباء القوات المسلحه هم :

العميد طبيب محمود عبد الرازق حسين كبير الجراحين بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

العميد طبيب عبد المنعم السيد القللى بمستشفى القوات المسلحه بالمعادى .

المقدم طبيب محمد عبد المنعم عثمان رئيس معامل مستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

الرائد طبيب سليمان محمد المدنى سليمان بمعامل مستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

الرائد طبيب ثروت عبد الصمد الجرف بمعامل مستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

الرائد طبيب حسن عبد الحى احمد فتحى الطبيب النوبتجى للاستقبال .

الرائد طبيب احمد عبد الكريم السيد اخصائى المخ بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

وقد اجريت للمشير عملية غسيل معدة الى جانب نظام علاجى كامل ، وتحسنت بعد ذلك صحته ورئى نقله الى احد بيوت الضيافة بالجيزة تحت اشراف اثنين من الاطباء المقيمين هما الرائد طبيب مصطفى بيومى ، والرائد طبيب ابراهيم البطاطا .

وكانت نتيجة تحليل المادة التى حاول المشير ان ينتحر بها هو انها مخدر سام خطر

وقام باجراء هذا التحليل كل من : اخصائى سموم مقدم مكلف كيماوى صلاح عبد الغنى عيد من المعامل المركزيه للقوات المسلحة النقيب صيدلى يسرى ابو الذهب من المعامل المركزيه للقوات المسلحة .

وطوال يوم امس الخميس كانت الحاله الصحيه للمشير عبد الحكيم عامر تتقدم باطراد وفى الساعة السادسة والربع مساء وكان المشير قد دخل الى الحمام اقبل المرافق الخاص له يدعو الطبيب المقيم على عجل لان شيئا مفاجئا قد وقع للمشير واسرع الرائد طبيب ابراهيم البطاطا الى حيث كان المشير عبد الحكيم عامر فوجده فى حالة سيئة مفاجئة فبدا على الفور بنقله الى غرفة نومه وبدا فى اتخاذ اجراءات اسعاف سريع كما طلب اخصائيا وعربة اسعاف من مستشفى المعادى ولكنه كان من الواضح ان حالته تتفاقم بسرعة حتى فارقته الحياة تماما فى الساعة السادسة والنصف من مساء امس .

وقد ابلغت السلطات المختصة بما وقع فانتقل وزير العدل السيد عصام حسونه ليشرف بنفسه على التحقيق الذى كان يقوم به السيد محمد عبد السلام النائب العام وعدد من مساعديه يتقدمهم رئيس نيابة الجيزه كما دعى الدكتور عبد الغنى سليم البشرى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ومعه الدكتور على عبد النبى استاذ الطب الشرعى بجامعه القاهره والدكتور يحيى شريف استاذ الطب الشرعى بجامعه عين شمس .

وقد اظهر الكشف الاولى ان المشير عبد الحكيم عامر كان يخفى اقراصا من مادة سامة تحت شريط لاصق بجسمه الامر الذى يظهر بانه عاود محاولة الانتحار عندما قصد الحمام فى الساعة السادسة والربع من المساء ويجرى الاطباء الشرعيون الان تحليل هذه المادة لكى يقدموا تقريرهم كاملا الى وزير العدل .

وكان المستشار عبد الجواد عامر شقيق المشير عبد الحكيم عامر قد دعى بوصفه اكبر افراد العائلة الى الحضور كما توجه السيد انور السادات رئيس مجلس الامة وظل مع الجثمان حتى تمت كل الاجراءات لنقله الى مدافن الاسرة باسطال بمحافظة المنيا حيث جرى تشييع الجنازه .

★

كلمة للأهرام

ينعى « الاهرام » الى الامة العربية ، ابنا من ابنائها حاول ان يؤدى دوره فى خدمتها بقدر ما اتيح له من الضوء .

ولا يمكن للظروف الاخيرة التى احاطت بدور عبد الحكيم عامر ان تطمس سنوات من الخدمة العامة كان عبد الحكيم عامر فيها رفيق كفاح لجمال عبد الناصر وصديقا واخا .

ولقد كان يوم امس — برغم اية ظروف — يوم حزن عميق ، عميق بالنسبة لجمال عبد الناصر الذى ربطته بعبد الحكيم عامر صلة تعود بجذورها الى اكثر من ثلاثين عاما عاشا فيها معا ايام الشباب واحلامه وايام الكفاح ومصاعبه

وكان عبد الحكيم عامر قبل اى شىء وبعد اى شىء « بشرا » بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان وما تشير اليه من ابعاد .

ولقد كان صميم المأساة التى عاش فيها عبد الحكيم عامر فى الظروف الاخيرة من حياته ، ثم انتهت بها حياته نفسها ، انه كان خيرا الف مرة من معظم الذين احاطوا انفسهم به ، وكان بعضهم ممن فرضتهم المقادير عليه

وللتاريخ ان يحكم على هذه الظروف وان يقوم بتقييمها ، كما ان له ان يبدى رايه فى الطريقة التى اختار بها عبد الحكيم عامر ان يصنع المشهد الاخير الذى يخرج به من الظروف التى احاطت به ومن الحياة كلها

وليس سرا ان فكرة الانتحار كانت تعاود عبد الحكيم عامر فى الفترة الاخيرة وتطارده

ولقد حاولها يوم ٨ يونية حين وصلت المعركة المسلحة فى سيناء امام عينيه الى النكسة التى وصلت لها ، وفى تلك الليلة كما يذكر الذين عاصروا وقائعها للقوات المسلحة شمس بدران وزير الحربية السابق ، والذى كان يعاون عبد الحكيم عامر فى ميدان المعركه ، بالرئيس جمال عبد الناصر فى مكتبه ودعاه الى الحضور فورا الى مقر القياده العليا للقوات المسلحه وقال له على التليفون « انه يخشى ان يكون فى نية المشير كما يبدو من جميع تصرفاته ان يعمل بنفسه شيئا »

ولقد كان سير المعركة قبل هذه الحادثة واضحا الى حد شعر معه جمال عبد الناصر ان عبد الحكيم عامر قد يقدم فعلا على عمل يدفع به حياته ثمنا لمسئوليته ، وهكذا غادر مكتبه الى مقر القيادة العليا وقضى الليل كله حتى ساعات الصباح الاولى ممزقا بين محنة الصديق ومحنة الوطن .

وفى مساء ٢٥ اغسطس حين صورح عبد الحكيم عامر باكتشاف وقائع العملية التى كانت تجرى لاعادته فرضا الى قيادة القوات المسلحه ، فلقد حاول الانتحار فعلا واسعفه اطباء رئاسة الجمهورية .

ولقد يجد بعض علماء النفس فى مغامرة هذه العملية نفسها مظهرا آخر من مظاهر الحاح فكرة الانتحار .

ثم كان ذلك الموقف الذى احس فيه عبد الحكيم عامر « البشر » ان الضوء ينسحب من حوله وان الظلام يقترب منه ، وهكذا حاول مرة اخرى ، واعطى نفسه للموت فعلا فى لحظة لابد انها كانت بالنسبة له مضيفة الى قرار درجات العنف ... والى ذروتها ايضا .

وبعد فليرحمه الله وليتقبله فى رحابه غفرانا ورضوانا رجلا قام بدوره ومضى

« وبشرا » عاش تجربة البشر مأساة البشر احفل ما تكون

وفوق ذلك كله ابنا من ابناء مصر الخالدة وقطعة من تاريخها بكل ما فيه من الضوء والظل .

اغتيال

السير لي ستاك

(١٩ نوفمبر ١٩٢٤)

في الساعة الثانية بعد ظهر الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وبينما كان السير لي ستاك، سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان عائدًا في سيارته من مكتبه بوزارة الحربية قرب شارع القصر العيني بالقاهرة إلى مسكنه بالزمالك، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين له في سيارة بشارع الطرقة الغربي الذي تغير اسمه بعد ذلك إلى شارع إسماعيل باشا أباظة؛ فأصيب السردار إصابات بالغة كما أصيب ياوره البكباشي كامبل وسائق سيارته وجندي آخر. وقد توفي السردار متأثرًا بجراحه في منتصف ليل يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤. وعلى الفور أعلنت الحكومة المصرية مكافأة ١٠ آلاف جنيه لمن يرشد إلى الجناة وزيدت المكافأة بعد ذلك إلى ٢٠ ألف جنيه.



جمـــال سليم

بعد تشييع جنازة السردار يوم السبت ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، ذهب اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء في مظاهرة عسكرية يتقدمه ٢٥٠ جنديًا بريطانيًا من حملة الرماح، ويتبعه ٢٥٠ آخرون، وقابل الزعيم سعد زغلول (رئيس الوزراء في ذلك الوقت) في مكتبه وقدم إليه إنذارًا وتضمن الإنذار ما يلي:

١- اعتذار الحكومة المصرية عن قتل السردار.
٢- أن تلتزم الحكومة المصرية بالبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب.
٣- منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية.
٤- أن تدفع مصر للحكومة البريطانية تعويضًا قدره نصف مليون جنيه.
٥- سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.
٦- إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود، والمعروف أن إدارة مياه النيل في السودان عام ١٩٢٤ كانت في يد وزارة الأشغال المصرية التي كانت تدير كل أعمال الري في السودان أيضًا، وكان مما قررته التصريح بري ٣٠٠ ألف فدان فقط بأرض الجزيرة.
٧- ألا تعارض الحكومة المصرية رغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر، ويُعاد النظر في شروط خدمة الإنجليز الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وأن تبقي منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما، وتحترم أيضًا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية (القسم السياسي) وتنظر بعين الاعتبار إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة.

وفي اليوم التالي ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤، ذهب واصف باشا وزير الخارجية إلى دار المندوب السامي البريطاني وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين، ويتلخص الرد في نفي المسئولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم، واعتذارها عن الحادث، ودفع نصف المليون جنيه، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام، ورفضت الحكومة المطالب الثلاثة الأخيرة.

أثار هذا الرد غضب الحكومة البريطانية فأرسل المندوب السامي البريطاني في نفس اليوم خطابًا رسميًّا جاء فيه أنه إزاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان، وإطلاق يد الحكومة السودانية في زيادة المساحة التي تروى من أرض الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود، أما المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر والذي لم ترد عليه الحكومة المصرية، فإن المندوب السامي البريطاني أكد بأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ ما تراه في الوقت المناسب، وأن الحكومة تنتظر دفع مبلغ النصف مليون جنيه قبيل ظهر يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤.

أجاب سعد زغلول باشا على هذا الخطاب بخطاب آخر إلى اللورد اللنبي المندوب البريطاني وأرفق بالخطاب تحويلاً على البنك الأهلي بمبلغ نصف مليون جنيه، وقال إن الحكومة المصرية تتمسك بما أبدته من تصريحات وتحتج على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات خاصة بإجلاء الجيش المصري عن السودان وزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالجزيرة، وتعتبر مصر هذه القرارات مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها. وقد رد اللورد اللنبي في نفس اليوم بإصدار أوامره إلى القوات البريطانية في مصر باحتلال جمارك الإسكندرية فقدم سعد زغلول استقالته احتجاجًا على الاعتداءات المتكررة على حقوق البلاد، ولأنه أدرك أن الحكومة البريطانية وهي السلطة الفعلية في البلاد لا تريده في الحكم وقد قبل الملك فؤاد الاستقالة في اليوم التالي.

احتج البرلمان على استقالة الوزارة وقبول الملك لهذه الاستقالة وقرر بالإجماع استنكار تصرفات الحكومة البريطانية وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها أربعة أعضاء وهم: حمد الباسل باشا، وأحمد محمد خشبة بك، ومكرم عبيد باشا،

فكان هو الملك فؤاد.. فهل كان مخططًا لهذه العملية أن تتم لصالح هذين المستفيدين: الإنجليز والملك..؟

للإجابة على هذا السؤال يجب الإلمام بالصورة العامة لمسرح الجريمة وهي كالآتي:

في أكتوبر ١٩٢٤، عاد سعد زغلول رئيس الوزراء من إنجلترا بصحبة مصطفى النحاس وزير المواصلات ومحمود فخري وزير مصر المفوض في باريس، وكانت المباحثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد فشلت في الجلسة الثالثة... ففي هذه الجلسة التي عُقدت بين الجانبين في ٣ أكتوبر ١٩٢٤، قدم سعد زغلول مطالب مصر والتي تتلخص في جلاء القوات البريطانية عن البلاد وسحب المستشارين الإنجليز وزوال حماية الأجانب ورفع يد إنجلترا عن السودان، لكن رفض ماكدونالد هذه المطالب وعاد سعد. وما كاد سعد زغلول يضع قدمه على أرض الوطن حتى أدرك أن ثمة شيئًا يدبر في الخفاء ضده فأدخل تعديلاً وزاريًا بموجبه أصبح أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وزيرين في الوزارة وأخذ ينظم صفوف الوفد لمواجهة الموقف، فقد كان يعرف أن نتائج الانتخابات البريطانية لم تأتِ في صالح مصر وحزب الوفد فتم استبعاد حزب العمال الذي كان مواليًا للمطالب المصرية عن الحكم وتولى المسئولية حكومة المحافظين برئاسة بلدوين، وهذه الحكومة لن تستريح إلا بإخراجه من الحكم.. وسلاحها في تحقيق ذلك المندوب السامي البريطاني في مصر.

الأمر الذي كان يدبر في الخفاء ضد سعد زغلول جاء أسرع مما كان يتوقع، فقد تبع المظاهرات التي استقبلته مظاهرات أخرى قوامها طلبة الأزهر والمعاهد الدينية تستقبله بهتاف عدائي هو: لا رئيس إلا الملك.. بدلاً من الهتاف التقليدي: لا رئيس إلا سعد!. كان هذا إيذانًا بأن المعركة قد بدأت لأن الأزهر ورجاله كانوا يتمتعون بمنزلة خاصة لدى الملك.. وكان للملك ورجاله ركائز في الأزهر والمعاهد الدينية، وكان حسن نشأت باشا- الرجل صاحب الولاء للملك يمسك بيده خيوط عدد كبير من التجمعات الأزهرية.

حاول سعد زغلول أن يواجه الموقف باللامبالاة إلا أن الملك عاجله بضربة ثانية.. وهي تعيين حسن نشأت باشا وكيلاً



تصور فني لعملية الاغتيال

وعبد الرحمن الرافعي بك، وكانت صيغة الاحتجاج هي أنه إزاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان. وعلى الرغم من استنكار الأمة لمقتل السير لي ستاك وما قدمته الحكومة المصرية من الترضية فقد رأت الحكومة البريطانية أن تستغل هذا الحادث المحزن لتحقيق مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها.

رغم هذا الاحتجاج والاستنكار كلف الملك أحمد فؤاد الأول أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة الجديدة في نفس يوم قبوله استقالة وزارة سعد زغلول، ولم يكن لهذه الوزارة برنامج ولا خطة إلا تسليم ما يمكن تسليمه للاستعمار البريطاني، فقد سلمت وزارة زيور ببقية المطالب البريطانية التي وردت في الإنذار البريطاني، وهكذا فقد بدأ الجزر في الحركة الوطنية فيمكن القول بأن عصر الانتكاسات الوطنية كانت بدايته اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.. مما يوحي بأن عملية اغتيال السردار قد جرى استثمارها لصالح الاستعمار البريطاني وأنه كان المستفيد الوحيد منها.. أما المستفيد الثاني



سعد زغلول (رئيس الوزراء) يتوسط عدد من أعضاء وزارته عام ١٩٢٤ وهم من اليمين لليسار: حسن حسيب (وزير الحربية والبحرية) - مرقص حنا (وزير الأشغال العمومية) - محمد فتح الله بركات (وزير الزراعة) - مصطفى النحاس (وزير المواصلات) - محمد سعيد (وزير المعارف العمومية) - أحمد مظلوم (وزير الأوقاف) - توفيق نسيم (وزير المالية)

للديوان الملكي ونائبًا لرئيسه وأنعم عليه بوسام رفيع، ويقضي الدستور بضرورة موافقة الوزارة على هذا التعيين، ولما كان الملك لم يحصل على هذه الموافقة لأنه لم يطلبها فإن قرار التعيين يصبح باطلاً وغير دستوري، ويُعتبر انفرادًا بالسلطة وتعديًا على اختصاصات الوزارة.

جاءت ضربة أخرى من أحد الوزراء التابعين للملك وهو توفيق نسيم باشا وزير المالية فقد قدم استقالته، وكان الهدف من ذلك الإيحاء بأن الملك يسحب رجاله من الوزارة تمهيدًا لإقالتها؛ ولذا فعندما افتتح البرلمان في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤، كان الجو السياسي تكتنفه بعض إشاعات عن وزارة جديدة (وزارة الملك)، فلم يحتمل سعد زغلول أكثر من هذا ولم يلبث سوى يومين حتى ذهب إلى قصر عابدين لمقابلة الملك، وفي هذه المقابلة التي لم تستغرق وقتًا طويلاً قدم سعد زغلول استقالته من الوزارة. وفي المساء أعلن سعد خبر الاستقالة في مجلسي النواب والشيوخ، ولكن المجلسين أعلنا الثقة بالوزارة وقرر الأعضاء الذهاب إلى الملك وصرحوا له بأنهم يثقون بالوزارة وأنهم إزاء الأحداث التي تتوالى فإنهم يجددون الثقة بالوزارة ولم يسع الملك إلا أن يوافق الأعضاء؛ ولذا فعندما عاد الأعضاء إلى بيت الأمة لمقابلة سعد وقالوا له إننا نرفض الاستقالة كما يرفضها الملك قال لهم: أنا لا أحب العمل في الظلام! وقال للأعضاء إنه واجه الملك بالأخطاء التي يرتكبها ضد الدستور، كما واجهه بمحاولات انفراده بالسلطة واعتدائه على الدستور، وأثار مسألة منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي بغير رأي الوزارة حيث تنص المادة ٤٨ من دستور ١٩٣٢ على ضرورة موافقة الوزارة.

تشير هذه الأحداث إلى عداء حقيقي بين الملك فؤاد وسعد زغلول إلا أنها كانت تدور في جانب واحد من المسرح السياسي، ففي أحد جوانب هذا المسرح كان اللورد اللنبي يرسم السياسة المصرية وكان يرى أن العقبة الوحيدة أمامه وأمام إنجلترا هو: سعد زغلول وحزب الوفد وأنه لابد من ضرب الزعيم والحزب وهو نفس ما كان يسعى إليه الملك فؤاد.

ما كان يدور في إنجلترا كان يعكس بدوره على مسرح الجريمة (مقتل السير لي ستاك) بعض الملامح، ففي الجزر البريطانية كانت الحرب دائرة بين الإنجليز وبين الأيرلنديين حيث قررت بريطانيا أن تضرب بشدة وتقمع الحركة الوطنية الأيرلندية، وكان في أيرلندا حركتان، واحدة تدعو إلى الحكم الذاتي، والأخرى تدعو إلى الاستقلال، وكانت حوادث قتل الإنجليز ونصب الكمائن لهم في شوارع لندن مسألة عادية؛ ففي يونية ١٩٢٢ قتل المارشال "ولسن" القائد العام للجيش البريطاني ورئيس الأركان في الحرب العالمية الأولى، وكان الجناة من الأيرلنديين وصدر الحكم على الجناة بالإعدام، وبالتالي كان من الطبيعي أن ينمو العداء بين البريطانيين والأيرلنديين في بريطانيا وفي مستعمراتها؛ ففي مصر على سبيل المثال كان اللورد كرومر يقول دائمًا لوزارة خارجيته إنه من الضروري أن تكون القوات المسلحة لبريطانيا فيما وراء البحار من الإنجليز لحمًا ودمًا وإن الأيرلنديين يثيرون مشاكل شديدة في أي مكان يتواجدون فيه ومن الضروري استبعادهم كلية، وكان كرومر يدرك أن الأيرلنديين يتعاطفون مع الأماني الوطنية لشعوب المستعمرات، وقد ظهر أثر هذا التعاطف في مصر بصورة لا مثيل لها، فعلى أثر حادثة دنشواي ندد عدد كبير من الأيرلنديين الأعضاء في مجلس العموم بالسياسة الإنجليزية، وكانت هناك شخصيات أيرلندية بارزة اشتهرت بتعاطفها الشديد مع مصر مثل بلنت وسكيلدز وريدمونت وغيرهم.

عندما تولى السير لي ستاك رئاسة الجيش المصري وحكم السودان، لم يكن مقدرًا له أن يلعب دورًا هامًا فهو أيرلندي الأصل، ومن المستحيل أن يضع الإنجليز سلطة ما في يد رجل ينتمي إلى شعب يحاربهم، وكان من المقدر أن يصبح السير لي ستاك مجرد شكل، أما السلطة الإنجليزية الفعلية فكانت في يد المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي وفي يد المستشارين الإنجليز في الوزارات والمصالح وفي يد الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية، وهي الإدارة التي عُرفت فيما بعد بالبوليس السياسي.

لم يرض السير لي ستاك بأن يكون مهمشًا، وأراد أن يخرج عن الشكل الذي وضعه فيه الإنجليز بأن يصبح مجرد قطعة ديكور فيما وراء البحار، وبالفعل بدأ السير لي ستاك عمله بالنظر إلى مشاكل الجيش المصري وما يعانيه الضباط الصغار الذين حرموا من الترقية إلى الرتب الأعلى، وكان هربرت باشا قائد الجيش المصري وهو منصب أدنى من منصب السير لي ستاك – ضد مطالب الضباط المصريين، حيث كان يريد إحكام السيطرة على الجيش المصري بواسطة الضباط الإنجليز فهذا الجيش هو الذي وقف وراء عرابي وهو الذي تصدى للإنجليز. وفي الوقت الذي كانت ترقية الضباط المصريين إلى الرتب العليا ضمن مطالب عرابي للخديوي فقد رأى السير لي ستاك أن عدم الاستجابة لمطالب الضباط المصريين هو ترسيخ للعداء التقليدي بين الضباط المصريين والإنجليز، وأنه لابد من عبور هذه الفجوة لكن المعارضة لم تكن من هربرت باشا فقط ولكنها جاءت من المندوب السامي البريطاني الذي أبدى استياءً ملحوظًا مما اعتبره تدخلاً في شئون الجيش لا مبرر له.

جاءت الأحداث تعزز اتجاه السير لي ستاك فقد بدأت هذه المشكلة تنفجر وتجد طريقًا على صفحات الصحف، ومن أهم المقالات التي نشرت في ذلك الحين حول مشاكل الضباط المصريين مقالات بدون توقيع في صحيفة الشرق، وثار هربرت باشا وطلب من الصحيفة معرفة الضابط كاتب هذه المقالات، ولكن الصحيفة رفضت أن تعلن عن الاسم وادعت أن المقالات وصلتها بالبريد فكلف هربرت باشا الصاغ محمود القيسوني – والد الدكتور عبد المنعم القيسوني الاقتصادي المصري ورئيس البنك الدولي العربي– بالتحري عن كاتب هذه المقالات بعد أن تردد أن هذا الضابط يعمل تحت إمرته إلا أن الصاغ القيسوني لم يرد عليه فحوله هربرت باشا إلى مجلس تحقيق، وهنا ذكر القيسوني اسم الضابط كاتب المقالات. حاول هربرت باشا أن يتعرف على زملاء الضابط خوفًا من وجود شبكة ثورية ضد الحكم الإنجليزي لكن هذه المحاولة فشلت فأصدر المندوب السامي البريطاني أمرًا إلى الصحف بعدم نشر أي شيء خاص بالجيش المصري وبالتحديد ما يتصل بمطالب الضباط المصريين.

ظلت هذه المشكلة الحادة داخل صفوف ضباط الجيش إلى أن جاء السير لي ستاك فوضع يده عليها وكانت موضوع أول حديث

دار بين السير لي ستاك وبين سعد زغلول عندما زاره السير لي ستاك لتهنئته بالوزارة عام ١٩٢٤، أوضح السير لي ستاك لسعد زغلول أنه يتفق معه في ضرورة حل مشاكل الضباط المصريين والتقليل من عدد الضباط البريطانيين لإفساح المجال لترقية المصريين، ولم يكتفِ السير لي ستاك بهذا بل أبدى رغبته في تقليل الضباط البريطانيين عمومًا في مصر والسودان، كما قال له: "أنا أيرلندي كما تعرف، وعمتي قبضوا عليها – أي الإنجليز- وما زالت سجينة!"

إن هذه الخلفية ضرورية وتكتمل إذا ما وضعنا يدنا على جذور العلاقة بين الملك فؤاد وحسن نشأت باشا (رجل الملك) ومحمود إسماعيل – أحد الذين اتهموا بقتل السردار وصدر الحكم عليه بالإعدام – واللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر.

كان الملك فؤاد يثق في حسن نشأت باشا ثقة عمياء فقد قربه إليه عندما كان وكيلاً لوزارة الأوقاف ثم قربه أكثر فجعله وكيلاً للديوان الملكي أو بمثابة رئيس الديوان، وهذه الوظيفة تتيح لصاحبها أن يلعب دورًا مؤثرًا في سياسة البلاد، وأطلق الملك فؤاد يد حسن نشأت لرسم الخطط للتخلص من خصومه السياسيين مثل سعد زغلول.

كان الهدف الأساسي لحسن نشأت هو حشد الرجال للوقوف في صف الملك وقد كان مولعًا بتكوين الجمعيات الخيرية وغير الخيرية تحت رعاية الملك، وكان يدخل الهيئات والتجمعات المختلفة ويلتقط الرجال الذين يمكن أن يصبحوا عملاء له، أو بتعبير أدق عملاء للملك وضد الوفد ورجاله، وكان الكنز الذي لا ينضب معينه هو المحفل الماسوني الذي كان يضم خيرة المثقفين المصريين؛ هؤلاء الذين تعلموا في الخارج وتلونت مشاربهم باللون الغربي وكان يجلس على قمة المحفل الماسوني، الأرستقراطية المصرية ورجال البنوك والشركات واليهود وكان المندوب السامي البريطاني أحد الأعضاء الشرفيين في المحفل، كما كان حسن نشأت باشا عضوًا بارزًا فيه بل كان قطبًا بدرجة ٣٣ وهي الدرجة التي تتيح لصاحبها إصدار الأوامر إلى الأعضاء الماسونيين لتنفيذ أي شيء وعلى الأعضاء عندئذ أن يطيعوا وينفذوا.

كان محمود إسماعيل- أحد الرجال الذين اشتركوا في قتل السير لي ستاك– عضوًا في المحفل الماسوني وقد عمل مع حسن نشأت في وزارة الأوقاف، وربما تدخل حسن نشأت في إبعاد تهمة عنه ففي عام ١٩٢٣ أي قبل اغتيال السردار بعام تقريبًا تلقى يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء في ذلك الحين تهديدًا بالقتل نصه كالآتي: "من زعيم جمعية مصر الفتاة، عصابات قتل الإنجليز والمصريين الخونة. هذا إنذار مني إليك، إن لم تقلع عن وضع القوانين الاستثنائية الاستبدادية وتعديل قوانين الاجتماعات والصحف وحمل السلاح، فالويل لكم كل الويل ولكم المثل الأعلى في براون وكييف وبيجوت وسنصب عليكم جام غضبنا ولكم فيما مضى من الحوادث عبرة..".

حـــاولت السلطـــات المصرية والإنجليزية معرفة كاتب التهديد، واستمر البحث أكثر من شهرين واستقدم المفتشون الإنجليز الذين يعملون بوزارة الداخلية خبيرًا في الآلات الكاتبة يُدعى سليم حداد، وقام هذا الخبير بفحص خطاب التهديد المكتوب على الآلة الكاتبة، وانتهى إلى القول بأن التهديد كتب على الآلة الكاتبة رقم ٩٤١٩٢ الموجودة بديوان وزارة الأوقاف في عهدة محمود إسماعيل الموظف بالأوقاف، وقُبض على محمود إسماعيل وسُئل عن خطاب التهديد ودافع عن نفسه بأنه لم يكتب الخطاب وأن الآلة الكاتبة في عهدته فعلاً ولكن غيره من الموظفين يستعملها، وانتهى التحقيق بإشارة من حسن نشأت وقيدت جناية بنص المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات ضد مجهول، وبالتالي فالعلاقة قديمة بين حسن نشأت ومحمود إسماعيل.



أما بالنسبة للخطوط العامة للعلاقة بين اللورد اللنبي –المندوب السامي البريطاني–

• استمر التحقيق في مقتل السير لي ستاك ٥ أشهر واستدعت النيابة أكثر من ٢٦ شاهدًا منهم ١٨ من المصريين و٦ من الإنجليز

وهو الحاكم الفعلي لمصر والسير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان.. فالعلاقة مشوبة بالكراهية والتنافس والحقد أيضًا؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين اللورد اللنبي والملك فؤاد وحسن نشأت في مواجهة العلاقة بين سعد زغلول والسير لي ستاك. في الخطوط الأولى من جبهة المواجهة كان يقف عدد من الرجال ينتمون إلى الوفد وبعضهم تمتد جذوره إلى الحزب الوطني كانوا جميعًا يؤمنون بأن العنف هو السلاح الوحيد الذي يحقق المطالب الوطنية ودأبت هذه الجماعة على اغتيال عدد كبير من الضباط الإنجليز وبعض المصريين الخونة، وكانت هذه الجماعة تتلقى أوامر القتل من شخصيتين وفديتين عرفتا بأنهما وراء الجهاز السري للوفد المصري خلال ثورة ١٩١٩ وقبلها، هما أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، ولكن بعدما جاءت وزارة الوفد إلى الحكم لأول مرة لم يعد لهذه الجماعة من عمل ما، وبحثت عن مكان لها في الحكم فلم تجد، ولذا فقد أخذت تواصل ما بدأته من تلقاء نفسها. كانت هذه الجماعة تضم أساسًا عددًا من المثقفين والعمال والطلبة كان منهم:

- شفيق منصور: محام، درس في باريس، واعتُقل في بداية الحرب العالمية الأولى ونفي إلى مالطة واعتبر سجين حرب، وعندما عاد خضع لرقابة شديدة من "مكتب الخدمة السرية" أو ما سمي فيما بعد بالبوليس السياسي، وكان يُقبض عليه بين الحين والآخر، وهو ينتمي أصلاً إلى الحزب الوطني، ثم انضم إلى الوفد ورُشح في دائرة باب الشعرية ونجح في انتخابات ١٩٢٤ وأصبح نائبًا في البرلمان.
- محمود إسماعيل: موظف بوزارة الأوقاف، وكان ضابطًا بالبحرية المصرية، واشترك في الحرب العالمية الأولى.
- ولدا عنايت وهما عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت: وكانا طالبين أولهما بمدارس المعلمين العليا وثانيهما بالحقوق.
- محمود راشد: مساعد مهندس.
- علي إبراهيم: براد بعنابر السكة الحديد.
- راغب حسن: نجار بمصلحة التليفونات.
- إبراهيم موسى: خراط بعنابر السكة الحديد.

بدأ التدبير لاغتيال السردار على النحو التالي:

كان مقررًا أن يسافر السير لي ستاك يوم الأحد ١٦ نوفمبر ١٩٢٤، فقابله حسن نشأت باشا وقال له: كيف ستسافر يا باشا يوم الأحد والحرس الملكي يريد أن يقيم احتفالاً لك وقد تحدد للحفلة يوم ١٩ نوفمبر؟ ما رأيك أن جلالة الملك سوف يكون سعيدًا جدًّا إذا أجلت سفرك. وبالفعل وافق السير لي ستاك على تأجيل سفره إلى يوم الخميس ٢٠ نوفمبر. وفي المساء جرت مقابلة بين اللورد اللنبي والسير لي ستاك واتفقا على حضور الحفلة المقرر إقامتها مساء ١٩ نوفمبر، لكنه اغتيل في ظهر نفس اليوم.



شفيق منصور مع أسرة فرنسية أثناء دراسته في باريس قبل نفيه

اتجهت الأنظار في أول الأمر إلى الوفد وإلى سعد زغلول وكان الذي ساعد على توجيه الأنظار إلى ناحية الوفد تقرير دفع به الكولونيل كيدبويد مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية إلى اللواء القيسي باشا مدير الأمن العام في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤، قال فيه:

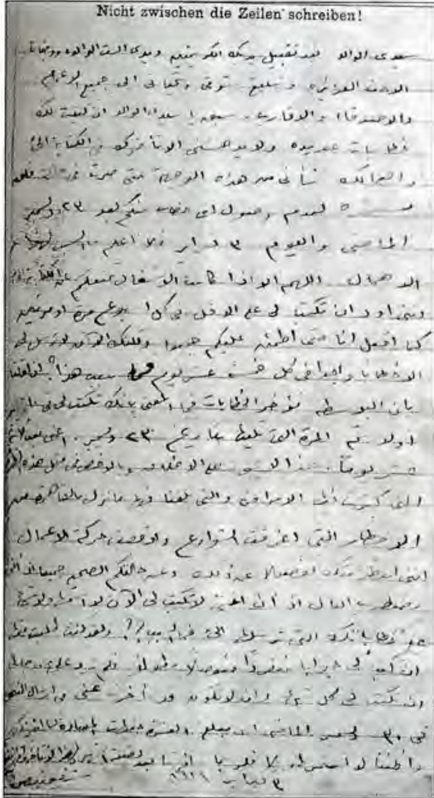
"إن المعلومات التي وصلتني عن حادثة اغتيال معالي السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان تدل على أن خطة الاغتيال وضعت بمعرفة جمعية يرأسها الدكتور شفيق منصور وأن خطة القتل نفذت طبقًا لتعليمات الجمعية بمعرفة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين. وبعد وضع الخطة وتجهيز الطلبة بالأسلحة كانت اللجنة المركزية تود تأجيل التنفيذ لأن الوقت لم يكن مناسبًا، ولكن الأمر خرج من يدها لأن الأشخاص الذين انتخبتهم لجنة الطلبة التنفيذية أخذوا تنفيذ الجريمة على عاتقهم نظرًا لأن السردار على أهبة السفر إلى الخرطوم ومرفق بهذا كشف بأسماء الأشخاص الذين لهم علاقة بالأمر".

أورد الكولونيل كيدبويد كشفًا بأسماء ٣٨ شخصًا من الطلبة الوفديين والشخصيات الوفدية مثل: إبراهيم عبد الهادي، وياقوت عبد النبي، ومكرم عبيد، ومحمود فهمي النقراشي، وعبد الرحمن فهمي، ومحمود سليمان غنام، والدكتور شفيق منصور وخمسة من عائلة العبد وثلاثة من عائلة عنايت ثم محمد الجيار والشيخ الياقاتي وزهير صبري ومحمد مأمون السريدي وحافظ عمار... إلخ.

يتضح من التقرير أنه يفتقر إلى الدقة ويفتقر أيضًا إلى الأدلة الحقيقية لتوجيه الاتهام إلى الوفد... إنما هو محاولة لتوجيه الأنظار إلى الوفد ورجاله، فهل كان من مصلحة الوفد اغتيال السير لي ستاك؟

الإجابة: لا.. لأن الوفد كان في الحكم، وكان السير لي ستاك صديقًا شخصيًّا لسعد زغلول ويتعاطف مع الأماني الوطنية للمصريين، وبدأ عمله بمحاولة حل مشاكل الضباط المصريين. بالإضافة إلى ذلك فقد كان يهم حكومة الوفد أن تبدو في صورة المحافظ على الأمن واستقراره في البلاد في وقت كانت فيه قضية حماية الأجانب والأقليات مطروحة، فهل من مصلحة حكومة الوفد اضطراب الأمن في البلاد وفي هذا الوقت بالذات..؟

هناك شيء آخر يثير الجدل هو تجاهل تقرير كيدبويد لمحمود إسماعيل في الكشف الذي أرفقه بتقريره؛ لقد أورد في هذا الكشف أسماء المشبوهين السياسيين وذوي النشاط السياسي ولم يرد ذكر لمحمود إسماعيل فلماذا تجاهله وأسقط اسمه من التقرير؟


Nicht zwischen die Zeilen schreiben!

رسالة شفيق منصور خلال نفيه في مالطه إبان الحرب العالمية الأولى

لقد جرى الأمر في قضية السردار على أن القتل تم بواسطة جماعة وفدية متطرفة وكان هذا يخدم اتجاهين:

١- اتهام الوفد وإدانة أعضائه وإقصاء سعد زغلول عن الوزارة والتخلص من الشخصيات الوفدية البارزة بتقديمها إلى المحاكمة.

٢- إبعاد الشبهة عن السراي وحسن نشأت وإسدال ستار على العلاقة بين الأخير ومحمود إسماعيل.

وهذان الاتجاهان يستفيد منهما السراي والإنجليز على السواء، لكن الحلقة المفقودة التي أفسدت الفائدة على الاتجاهين هي: محمود إسماعيل، تم القبض على الجناة وقُدموا للمحاكمة على النحو التالي:

١- عبد الفتاح عنايت (طالب)
٢- عبد الحميد عنايت (طالب)
٣- إبراهيم موسى (عامل)
٤- محمود راشد (مساعد مهندس)
٥- علي إبراهيم محمد (عامل)

٦- راغب حسن (عامل)
٧- شفيق منصور (محام)
٨- محمود إسماعيل (موظف)
٩- محمود صالح محمود (سائق)

اتهمت النيابة الستة الأوائل بأنهم قتلوا عمدًا السير لي ستاك بأن أطلقوا عليه يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، عدة أعيرة نارية فأصابوه وتسببوا في وفاته يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤، وذلك مع سبق الإصرار والترصد. واتهمت النيابة السابع والثامن بالاشتراك في جرائم القتل والشروع فيه وأنهما اتفقا مع الفاعلين الأصليين على ارتكابها وتحريضهم على ارتكاب الأفعال المكونة لها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض، واتهمت النيابة التاسع بأنه أعان المتهمين على الفرار بالسيارة رقم ٦٨٨ واستمر التحقيق ٥ أشهر واستدعت النيابة أكثر من ٢٦ شاهدًا منهم ١٨ من المصريين و٦ من الإنجليز.

اعترف عبد الفتاح عنايت بأنه على أثر قطع المفاوضات مع إنجلترا اجتمع هو وشقيقه عبد الحميد وشفيق منصور ومحمود إسماعيل عند شفيق منصور واتجهت فكرتهم للجوء إلى القتل السياسي فاقترحوا قتل السردار وقررت ذلك جمعيتهم ونفذ القرار كل من عبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلي إبراهيم وراغب حسن، وقد أطلقت على السردار أعيرة نارية من مسدسات كانت معهم وألقيت قنبلة في مكان الحادث كان قد أحضرها محمود إسماعيل ثم هربوا وحفظت المسدسات عند محمود راشد. وأثناء التحقيق فكر عبد الفتاح عنايت وأخوه المتهم في الهرب فأحضرا الأسلحة من بيت محمود راشد وشرعا في الهرب إلى جهة طرابلس في زي الأعراب وتركا ملابسهما في فندق بالإسكندرية ولكنهما ضُبطا في الطريق بأسلحتهما. وقال بأن شفيق منصور يعتقد بأن استقلال البلاد لا يمكن الوصول إليه إلا بالدفاع أي بالقتل السياسي، وقال بأن الأوامر تصدر بشأن ارتكاب الجرائم من كل من شفيق منصور ومحمود إسماعيل وقرر أنه تعرف بإبراهيم موسى بواسطة شفيق منصور وزاره في منزله كما قرر عبد الحميد عنايت أنه اتفق مع محمود إسماعيل وشفيق منصور على قتل السردار وأنه قابل إبراهيم موسى وأعطاه السلاح وطلب منه أن يحضر العمال للتنفيذ وفعلاً نفذوا الاتفاق وأن محمود إسماعيل هو الذي أحضر القنبلة والسلاح.

اعترف كل من محمود راشد وعلي إبراهيم بما سبق ثم اعترف شفيق منصور بأن محمود إسماعيل أخبره ذات يوم بأن المفاوضات مع الإنجليز فشلت وحوادث السودان مستمرة ولابد أن تفهم إنجلترا أنه لا تزال في مصر قوة مستعدة لأن توقف أعمال القسوة عند حدها بواسطة ارتكاب الجرائم الفردية، وقرر أن عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت ومحمود إسماعيل اجتمعوا أولاً في مكتبه واتفقوا مبدئيًا على قتل السردار ولكنه كان مترددًا في موافقتهم على هذا القتل ثم اجتمعوا ثانية بمنزل ولدي عنايت وأعادوا المناقشة في الموضوع وتغلبوا عليه فتساهل معهم إلا أنه بعد ذلك فكر في الأمر فرأى أن هذه الجريمة تضر بالبلاد، فعاد إلى ولدي عنايت وأخبرهما بأنه لا يوافق على هذا الرأي ولكن أثناء وجوده بوزارة المعارف سمع بوقوع الحادث ولما توجه إلى بيت عبد الحميد وأخبره بالحادثة وبخه، وقال إن السلاح يوجد عند عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد وإنهما يضعانه عند محمود راشد، وقال إن عبد الحميد عنايت أخبره بأنه هو وعبد الفتاح وإبراهيم موسى ومحمود راشد وآخرون هم الذين ارتكبوا الحادثة فعلاً وأن محمود إسماعيل هو الذي ألح عليهم في تنفيذ القرار.

وفي أول جلسة للمحاكمة في ٢٦ مايو ١٩٢٥، عاد عبد الفتاح عنايت واعترف بأن محمود إسماعيل كان أول واحد وجه

عبد الفتاح عنايت في طريقه من المحكمة إلى السجن

راغب حسن
أحد المتهمين بقتل السردار

الفكرة إلى قتل السردار عام ١٩٢٤. وصدر الحكم في ٧ يونية ١٩٢٥، وقضت المحكمة بإعدام المتهمين من الأول إلى الثامن ثم صدر أمر ملكي باستبدال عقوبة الإعدام على المتهم عبد الفتاح عنايت بالأشغال المؤبدة. وعلى أساس ما أُثير في هذه القضية من اعترافات عادت النيابة العمومية وأصدرت أوامرها بالقبض على عدد من كبار رجال الوفد منهم أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وآخرون على أساس أنهم اشتركوا في حوادث قتل الإنجليز وقد عُرفت هذه القضية بقضية الاغتيالات الكبرى.

كما استدعت المحكمة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل وسألته عن صلة شقيقه بحسن نشأت فاعترف بهذه الصلة وكان الدفاع عن أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي هو الذي طلب سماع شهادة أحمد إسماعيل ليكشف علاقة السراي ورجلها حسن نشأت بمقتل السردار، وقد أصيب السراي بصدمة لأن اسم رجلها تردد في ساحة المحكمة فأوعزت إلى إسماعيل صدقي وزير الداخلية ليصدر بيانًا يعلن فيه أن نشأت باشا لا يعرف محمود إسماعيل وليس له به أدنى صلة، لكن ضغط الدفاع عن النقراشي وماهر في القضية والذي كان يوجهه سعد زغلول من بيته شدد النكير على هذه النقطة فعاد المدعي واستدعى أحمد إسماعيل وسأله:

س- هل كانت هناك علاقة بين نشأت باشا وشقيقك؟

ج- نعم. وقدم أحمد إسماعيل صورة لشقيقه مع حسن نشأت.

س- هل كان لأخيك صلة بحزب الاتحاد؟

ج- أيوه.

س- ماذا كانت هذه الصلة؟

ج- كان محررًا بجريدته ويتقاضى ٢٠ جنيهًا.

س- هل كان أخوك عضوًا في المحفل الماسوني؟

ج- نعم.

س- ذكرت في التحقيق أنك أخبرت عبد الرحمن البيلي بك شقيق عبد الحليم بك بأنك أعدمت كتاب الاقتصاد السياسي وأنك في الواقع حفظته فما سبب ذلك..؟

ج- سبب ذلك أن نسيبي مصطفى الغمري أشار علي بإلحاح قبل إعدام أخي محمود أن أبلغ النيابة عن عبد الرحمن البيلي وأخيه عبد الحليم بعلاقتهما المتينة بأخي فكنت أرفض حتى أرى نتيجة مجهودهما ولهذا أخفيت الكتاب حتى إذا أسيء إلى أخي أسيء أنا الآخر إلى عبد الرحمن البيلي وأخيه عبد الحليم.

س- في زيارتك الأخيرة لشقيقك محمود إسماعيل كلفك بأن تعرض لدار المندوب السامي البريطاني أنه يعترف إذا أمنه على حياته؟

ج- هو لم يطلب التأمين على حياته بناء على الاعترافات إنما طلب الإبقاء على حياته نظير ما سيقدمه من الخدمات في المستقبل للحكومة الإنجليزية وهذا الذي بلغته للمستر سميث مساعد السكرتير الشرقي.

س- ما هي الخدمات؟

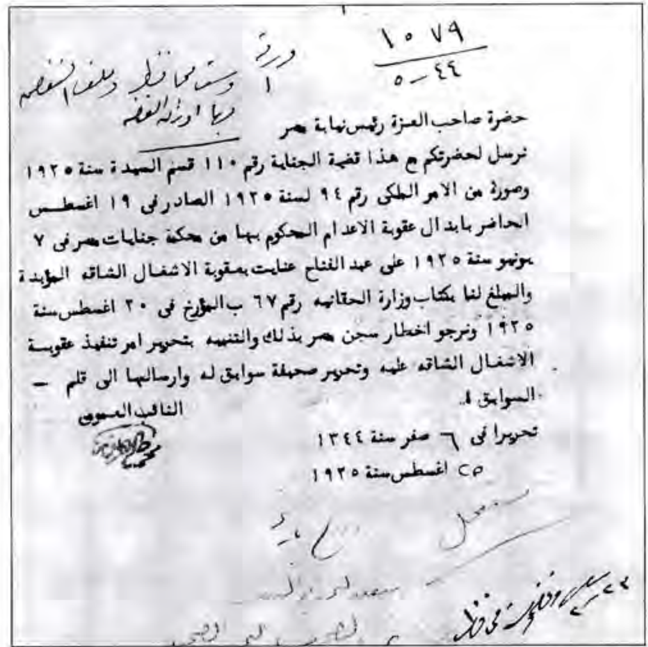
ج- لا أعرف

س- محمد عبده صهركم يكذبك لأنه قال أنك أخبرتهم بأن انجرام المفتش الإنجليزي طلب منك الاجتهاد في التأثير على أخيك محمود إسماعيل ليعترف ولكن بالرغم من ذلك لم يتفوه بشيء ولم يعترف مطلقًا وقال أنه بريء؟

ج- .....



السيارة التي استعملها قتلة السردار بعد الحادث



١٠٧٩
٤٤-٥

حضرة صاحب العزة رئيس نيابة مصر

نرسل لحضرتكم مع هذا قضية الجناية رقم ١١٠ قسم السيدة سنة ١٩٢٥ وصورة من الامر الملكى رقم ٩٤ لسنة ١٩٢٥ الصادر فى ١٩ اغسطس الحاضر بابدال عقوبة الاعدام المحكوم بها من محكمة جنايات مصر فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ على عبد الفتاح عنايت بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والمبلغ لنا بكتاب وزارة الحقانية رقم ٦٧ ب المؤرخ فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٢٥ ونرجو اخطار سجن مصر بذلك والتنبيه بتحرير امر تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة عليه وتحرير صحيفة سوابق له وارسالها الى قلم السوابق .

النائب العمومى

تحريرا فى ٦ صفر سنة ١٣٤٤
٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٥

الخطاب الذي أرسله النائب العمومي محمد طاهر نور

س- ذكر صهركم محمد عبده أنكم عقدتم اجتماعًا عائليًا للتأثير على أخيك للاعتراف وأنكم قررتم ذلك وأنك ذهبت للسجن لتحمله على الاعتراف... فهل هذا صحيح؟

ج- صحيح.

س- وذكر صهركم أيضًا أنك لما قابلت أخاك واجتهدت في التأثير عليه للاعتراف وذكرته بابنه الوحيد كمال حتى بكى وأصر على أنه بريء ولم يبح لك بشيء؟

ج- ....

استدعى النائب العمومي حسن نشأت وسأله:

س- هل تعرف عبد الحليم البيلي ؟

ج- نعم أعرفه، قابلته في ليون بفرنسا لأول مرة عام ١٩١٠.

س- هل تعرف شفيق منصور؟

ج- لا، إلا في البرلمان، وحضر مرة إلي في الوزارة يرجوني في أمر يخص محمود إسماعيل.

س- هل تعرف محمود إسماعيل؟

ج- لا، ومحمود إسماعيل هذا كان موظفًا عندما كنت وكيلاً لوزارة الأوقاف وعندما قُبض عليه استغلت الصحف أنه كان يعمل بالأوقاف للتشهير بي فتكلمت مع صدقي باشا واقترح هو أن يكذب رسميًا وجود علاقة بيني وبينه.

س- شهد أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل بأنه رأى أخاه جالسًا معك بقهوة نيوبار في أوائل عام ١٩٢١؟

ج- لا أذكر أني جلست بمقهى نيوبار ولا أعرف محمود إسماعيل.

س- استشهد بوجود علاقة بينكما بوجود صورتك الفوتوغرافية مع صورته وصورة شفيق منصور.

ج- لازلت أذكر أنني لم أره، والمرة الأولى التي رأيته فيها كانت صورة إعدامه، أما الصورة التي عرضوها فهي صورة لحفلة ماسونية ويحضرها كل ماسوني يدفع الاشتراك ومنهم الفرنسيون والطليان والنمساويون والسوريون والمصريون والأتراك وقد قيل أن السعديين يريدون تلفيق صورة تجمعني مع محمود إسماعيل.

س- شهد أحمد إسماعيل بأن أخاه قدم إليك تقريرًا يثبت عدم إخلاص السعديين للعرش.

ج- لم يحصل، إنما أذكر أنه بعد كتابة كوكب الشرق أن محمود إسماعيل ماسوني سألت عنه السكرتير الأعظم السيد علي باشا فقال أنه ولد مجنون.

س- ذكر أحمد إسماعيل أنه رأى أخاه معك في حديقة الأسماك أثناء حفلة الأيتام؟

ج- يجوز أنه كان ضمن الموظفين.

س- شهد جلال ناصف أن عبد الرحمن البيلي أخبره بأنه بمناسبة أن نشأت باشا انتخب محمود إسماعيل ليكون ضمن موظفي حفلة الأزهار أعطاه بدلة راندجوت ليلبسها أيام الحفلة.

ج- لا لم أعطه.

س- شهد أحمد إسماعيل أن أخاه كلف بعمل محاضرة لك.

ج- لا

س- شهد أيضًا بأنه كان سيخطب في حفلة ماسونية ترحيبًا باسمهم؟

ج- محمود إسماعيل كذاب.

س- هل تذكر أنه ضبط رصاص بالمكتب الذي يشتغل فيه محمود إسماعيل؟

ج- نعم، وكلفت محمود القيسي باشا مدير الأمن العام بالتحقيق.

س- هل كلفت أحمد رشدي المحامي بالدفاع عن محمود إسماعيل أثناء نظر قضية السردار؟

ج- صمت...

س- هل عبد الحليم البيلي هو الذي كلف أحمد رشدي المحامي بالدفاع عن محمود إسماعيل؟
ج- لا أعرف، ويجوز.

س- هل علمت أن شفيق منصور قرر في التحقيقات التي أجريت معه عام ١٩٢٥ أثناء نظر قضية السردار بأن محمود إسماعيل كان محرضًا على ارتكاب الجريمة من أشخاص يكرهون سعد ويقصدون إسقاطه؟
ج- قرأت هذا وأعتبره سخفًا، لقد قدم سعد استقالته يوم ١٤ نوفمبر ومازالت في محفوظات الديوان العالي، ألم يكن قتله — أي سعد باشا — أسهل من قتل السردار وقد سبق أن اعتدى عليه؟

س- ما رأيك؟
ج- السعديون كانوا متفقين على ارتكاب جريمة السردار قبل عودة سعد باشا من لندن.

س- هل تعرف أن محمود إسماعيل له معرفة بأخيك محمد نشأت؟
ج- لا أدري.

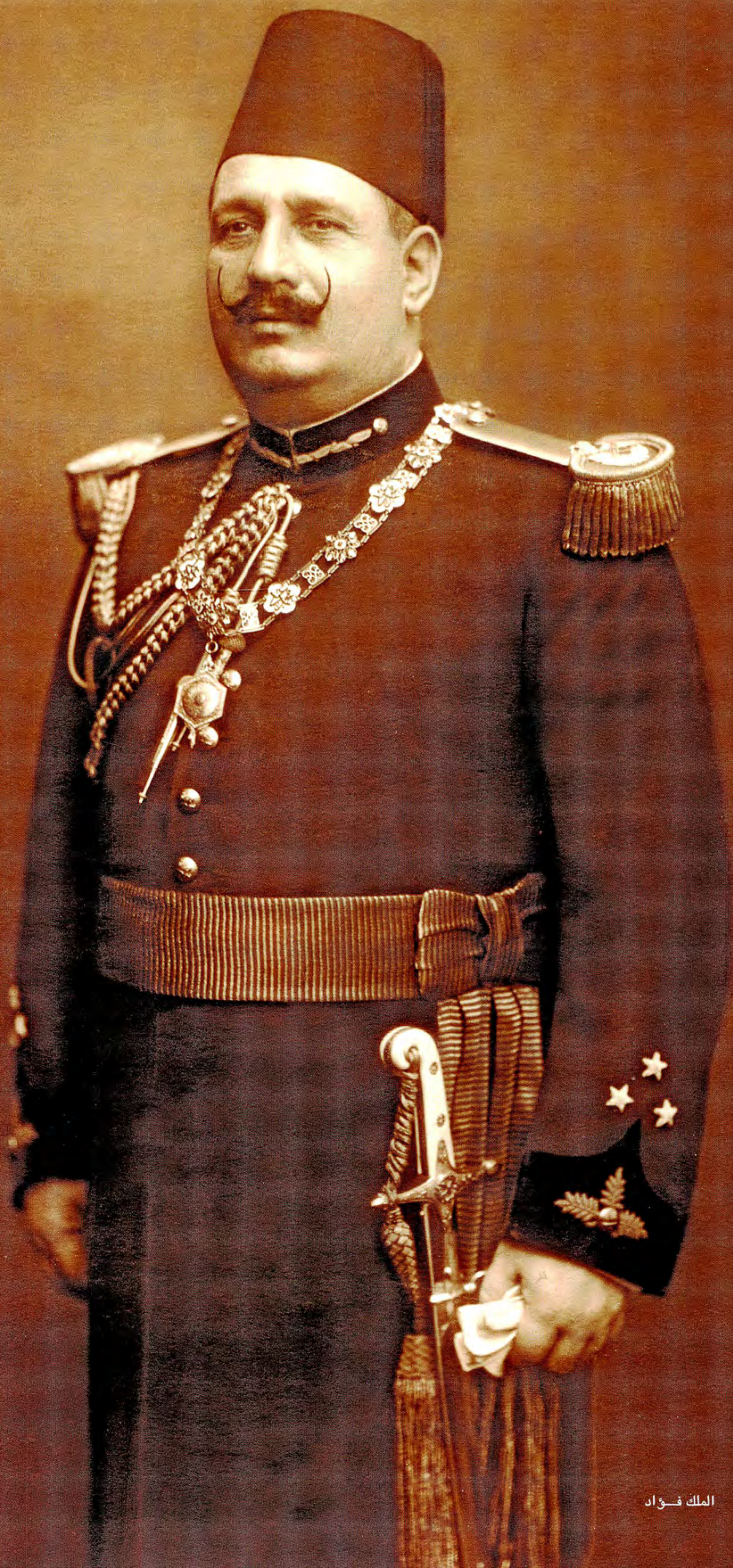
لقد صدر الحكم بالإعدام، ولأول مرة يقرر حكم قضائي أنه عاجز عن الوصول للحقيقة فيقول في فقرة من فقراته أن المتهمين وجدوا من يشجعهم على ارتكاب الجريمة وللأسف لم يوفق المحققون لمعرفتهم والكشف عنهم رغم ما بذلوه من عناية كبيرة. لقد اتفق فعلاً على قتل السردار ولم يتم الاتفاق بين شفيق منصور وأولاد عنايت وإبراهيم موسى ولكن بين الملك وحسن نشأت والبيلي ومحمود إسماعيل.. وبارك اللورد اللنبي هذا الاتفاق لأنه سيخلصه من عدوه الأيرلندي كما سيطيح بحكومة سعد وهي الحكومة التي بدأت تنازع النفوذ الإنجليزي البقاء.

يقول عبد الرحمن الرافعي: "كانت النية مبيتة على هذا البغي والعدوان"، ويقول الكاتب الفرنسي موريس برنو الذي زار مصر بعد مقتل السردار إنه قابل اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر عقب الحادث وتقديم الإنذارات البريطانية وسأله عن وجهة نظره فأجابه اللورد: "أن كل ما حدث كان متوقعًا وقد كان الإنذار النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكن غيرت صيغته وجعلتها أكثر شدة".

خلاصة هذا الحادث أن الجماعة التي قامت بتنفيذ الاغتيال كانت إحدى جماعات العمل السري التي ارتكبت العديد من حوادث الاغتيال السياسي طوال الفترة الماضية، باعتباره خطًا متوائمًا ومتلازمًا مع حركة الكفاح السياسي التي قادها الوفد، إلا أن الجديد في هذا الحادث هو أن حسن نشأت —رجل القصر- استطاع أن يتوصل إلى تلك الجماعة من خلال أحد رجاله ومعاونيه — محمود إسماعيل- واستغل عندها الرغبة في استئناف الاغتيال السياسي نتيجة لفشل مفاوضات سعد مع ماكدونالد فدفعها إلى ارتكاب تلك الجريمة رغبة منه في إحراج مركز الوزارة وسعد زغلول من ناحية وتخريب كل فرصة للتسوية بين سعد وإنجلترا، خاصة بعد انتهاج سعد خطة معتدلة تجاه بريطانيا عقب عودته من أوروبا. كل ذلك حتى لا يبدو سعد — في حالة وصوله إلى تسوية مع إنجلترا — في موقف البطل المنتصر ورجل مصر الوحيد بحيث يستحيل على الملك التعامل معه.



محمود إسماعيل مع ابنه الوحيد كمال



الملك فؤاد



الضباط الأمريكيون في جيش الخديوي إسماعيل

عبد الوهاب شاكر

عندما توترت العلاقات بين مصر والدولة العثمانية فى أواخر عام ١٨٦٨ توقع الخديوي إسماعيل أن يؤدي هذا التوتر إلى احتمالية نشوب حرب بين مصر والدولة العثمانية في أي وقت من الأوقات، ففكر في الاستعانة بخبراء من الضباط الأجانب لتدريب الجيش المصري، وتنظيمه استعدادًا للحرب المقبلة.

وقد خشي إسماعيل من الاستعانة بإحدى الدول الأوروبية الكبرى لأداء هذه المهمة خشية أن يمتد نفوذها إلى الشئون الداخلية للبلاد ولهذا استقر رأيه على الاستعانة بإحدى الدول الأجنبية التي ليست لها مطامع في مصر فاتجه صوب الولايات المتحدة لاستخدام الضباط الأمريكيين في تنظيم جيشه لأن أمريكا لم يكن لها أي أطماع في مصر في ذلك الوقت، كما كان للشجاعة والمهارة التي أظهرها الضباط الأمريكيون في الحرب الأهلية الأمريكية أثرها في قرار إسماعيل بالاستعانة بالضباط الأمريكيين لتنظيم الجيش المصري، وعلى الرغم من طغيان النفوذ العسكري الفرنسي في مصر منذ عهد جده محمد علي باشا، إلا أنه قرر الاستعانة بضباط من الولايات المتحدة الأمريكية لتدريب الجيش المصري، فقد توفر في أمريكا في ذلك الوقت عدد كبير من الضباط ذوي الكفاءة العالية الذين تم إنهاء خدمتهم عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥.

ونظرا لأن الولايات المتحدة كانت على علاقة جيدة بالدولة العثمانية فلم تتمكن الحكومة المصرية من أن تطلب بصفة رسمية من الولايات المتحدة أن تمدها بضباط من جيشها للقيام بمهمة التنظيم والتدريب في الوقت الذي يسود فيه التوتر جو العلاقات المصرية التركية لذا لجأت إلى استخدام هؤلاء الضباط بصفتهم الشخصية وبعقود فردية.

بدأت أحداث هذه التجربة فى عام ١٨٦٩ عندما ألحقت الحكومة المصرية ضابطًا سابقًا بالجيش الأمريكي يدعى الكولونيل تاديوس موط بخدمة الجيش المصري ثم أوفدته إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار من يراه صالحا من الضباط الأمريكيين لتعيينه بالجيش المصري وفوضه الخديوي في توقيع عقودهم نيابة عن الحكومة المصرية. وكانت هذه العقود تنص على قبولهم العمل بالجيش المصري، والتعهد بأن يعلنوا الحرب على أي عدو لمصر، وكان العقد يحتوي على فقرة تعفي أولئك الضباط من حمل السلاح في وجه الولايات المتحدة.

عند وصول أول فوج من الضباط الأمريكيين إلى مصر رحب الخديوي إسماعيل بهم قائلا: "إنني أرحب بكم أيها السادة في بلادي. إن خبرتكم في الحرب الأخيرة بين الولايات الأمريكية وعدم وجود أية مصلحة شخصية لبلادكم في مصر، كانت بمثابة الدافع الذي أملى علينا استخدام الأمريكيين. إنني أعتمد على حسن تصرفكم، وإخلاصكم في العمل ونشاطكم في مساعدتي على تحقيق الاستقلال لمصر، وعندما يتحقق ذلك وسيتحقق حتما إن شاء الله سأقوم بواجب تكريمكم على أرفع المستويات".

عندما علمت كل من إنجلترا وفرنسا بالتحاق هؤلاء الضباط الأمريكيين بالجيش المصري قدمتا احتجاجات واعتراضات على هذا الإجراء عن طريق قناصلهم بمصر لأن كلا من هاتين الدولتين كانت تطمع في أن يكون هؤلاء الضباط من رجالها ليتسنى لها من خلال ذلك بسط نفوذها على مصر، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالسخرية وعدم الاكتراث من جانب الخديوي إسماعيل.

أما عن موقف الدولة العثمانية فبمجرد أن وصلت إلى الأستانة الأنباء الخاصة بتوافد الضباط الأمريكيين على مصر حتى شعر السلطان العثماني برغبة الخديوي إسماعيل في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وخاصة عندما علم بقيام إسماعيل بتحصين السواحل المصرية ونشر المدافع تحت إشراف الضباط الأمريكيين فأرسل على الفور يأمر إسماعيل بنقل تلك المدافع إلى الأستانة وطالب إسماعيل بطرد هؤلاء الضباط من الجيش المصري؛ فحاول إسماعيل تهدئة السلطان بإرسال بعض المدافع إليه ولكنه رفض طرد الخبراء الأمريكيين متعللا بأنه إنما أحضرهم لأغراض دفاعية.

عمل بالجيش المصري ما يقرب من ٥٥ ضابطًا أمريكيا في الفترة بين (١٨٦٩ - ١٨٨٢) تحت قيادة ضابط أركان حرب سابق من شمال الولايات المتحدة هو الجنرال شارلز ستون الذي عينه الخديوي إسماعيل في ٣٠ مارس عام ١٨٧٠ رئيسا لأركان حرب الجيش المصري، وقد ظل يشغل هذا المنصب لمدة ثلاثة عشر عاما.

وقد وقع اختيار الخديوي إسماعيل على الجنرال ستون لكي يشغل هذا المنصب الهام لما كان يتمتع به من خبرة وكفاءة، فقد شارك في الحرب المكسيكية الأمريكية ثم قام بنصيب كبير في الحرب الأهلية الأمريكية؛ حيث كان يعمل في جيش الشمال برتبة أميرالاي ثم شغل منصب رئيس هيئة أركان حرب ثم قائد لأحد جيوش الشمال؛ مما جعله يمتلك خبرة هائلة بالتنظيمات الحربية السائدة في ذلك العصر.

كانت إعادة تنظيم الجيش المصري من أهم الواجبات التي ألقيت على عاتق الجنرال ستون وزملائه الأمريكيين، فبناء على



ستون باشا

توصية ستون أعيد إنشاء هيئة أركان الحرب وكانت هيئة أركان حرب الجيش المصري قد أصبحت عديمة الفاعلية منذ أواخر عهد محمد سعيد باشا، إذ انعدم نشاطها وافتقرت إلى الضباط الأكفاء الذين يمكنهم تنظيم صفوف الجيش والربط بين وحداته.

حرص ستون باشا في تنظيمه الجديد لهيئة أركان حرب الجيش على إعداد الضباط المصريين وتدريبهم على الأعمال الحربية، وكذلك القيام بالأعمال الكشفية التي عقدت مصر النية على القيام بها آنذاك في الأقاليم الإفريقية. وحتى يحقق ستون باشا ما عزم عليه ألحق بالهيئة مجموعة كبيرة من الضباط الأمريكيين كان منهم البريون والبحريون والمهندسون والخبراء في علم طبقات الأرض فضلا عن أنه قسم هيئة أركان الحرب إلى سبعة أقسام.

وقد اختص كل قسم منها بأعمال خاصة، الهدف منها تدريب الضباط والجنود المصريين على الأعمال الحربية والإشراف على الدراسة بالمدارس الحربية في وقت السلم، وكذلك وضع النظم والخطط الحربية وإمداد وحدات الجيش بالمعدات اللازمة وتوزيع الأوامر التي يصدرها القائد إلى وحداته المختلفة في وقت الحرب.

القسم الأول هو قسم التنظيم والأوامر ومهمته إعداد ونشر وتوزيع جميع الأوامر الخاصة بتشكيل القوات العسكرية

لقي الجنرال ستون تشجيعا كبيرا من الخديوي إسماعيل إذ منحه رتبة الباشوية وعينه ياورا خاصا له، ثم أصدر مرسوما في ٢٢ سبتمبر عام ١٨٧٣ بترقيته إلى رتبة "فريق" مما جعله يقبل على عمله الجديد بكل همة ونشاط، فعكف بعد تعيينه مباشرة في منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش على وضع خطة حربية للدفاع عن مصر في حالة مهاجمتها من الساحل، أوضح خلالها أنه لكي يتم الدفاع عن مصر ضد أي عدوان يجب أن تتبع الوسائل الآتية:

أولا: تحصين عدد من المواقع على الساحل الشمالي لتكون بمثابة نقط ارتكاز للقوات المدافعة.

ثانيا: في حالة الحرب تزرع مداخل الموانئ ونهر النيل بالطوربيدات.

ثالثا: إن تركيز قوة الدفاع الساحلي لمهاجمة القوات المغيرة أثناء نزولها من أهم وسائل الدفاع عن مصر، ولا يتسنى للقوة المدافعة ذلك إلا إذا كانت النقط الرئيسية على الساحل مجهزة بوسائل نقل سريعة تكون على أتم استعداد لنقل قواتها ومعداتها بسرعة تفوق سرعة نقل قوات العدو المهاجم، وذلك من خلال إنشاء خط حديدي حربي من ميناء بورسعيد إلى الإسكندرية على طول الساحل.

بعد أن فرغ الجنرال ستون من وضع مشروعاته الخاصة بالدفاع عن الساحل الشمالي وجه عنايته إلى ساحل البحر الأحمر ففي ٧ فبراير عام ١٨٧١، رفع مذكرة إلى الخديوي إسماعيل طالب فيها بضرورة تأمين المنطقة المقابلة لرأس محمد كموقع حربي أمامي لخليج السويس.

كما تقدم الجنرال ستون عقب دراسته لنظام الري بمصر بمشروع في ٢٥ سبتمبر عام ١٨٧١ يرمي إلى الاستفادة من الترع والقنوات ومن عمليات تطهيرها في الدفاع الداخلي عن مصر؛ فقد توصل إلى أن طبيعة الأراضي المصرية وخلوها من الجبال والمرتفعات ميزة عظيمة بالنسبة للجيش المهاجم، ولكنها ليست في صالح الجيش المدافع ولهذا كان من الضروري إنشاء مواقع صناعية مرتفعة للإشراف على ما حولها من الأراضي الزراعية.


براوت بك

وتحركاتها، والقسم الثاني هو قسم التاريخ الحربي وقد اختص بجمع المعلومات الحربية التي تتعلق بالقوات العسكرية الأجنبية وتدوينها كي تطلع عليها القوات المصرية وكذلك الإشراف على طبع وإصدار جريدة أركان حرب الجيش المصري.

أما القسم الثالث – وهو قسم الجغرافيا والتحصينات – فكان أهم أقسام هيئة أركان حرب الجيش السبعة وذلك لأنه كان يختص بوضع الخرائط الدقيقة وجمع المعلومات والتقارير والمذكرات الجغرافية التي يقوم بإعدادها ضباط هيئة أركان حرب أو غيرهم من ضباط الجيش والخاصة بالأقاليم المصرية والإفريقية التي تم اكتشافها بواسطة هؤلاء الضباط كذلك اختص في وقت الحرب بكل المراسلات التي تتعلق بخدمات التحصينات وخدمات السكك الحديدية والتلغرافات الحربية، والقسم الرابع هو قسم التفتيش والمجالس العسكرية ويهتم بالتفتيش على القوات العسكرية ومخازن التموين وفحص القضايا التي تعرض أمام المجالس العسكرية.

أما القسم الخامس فكان يهتم بالإدارة حيث كان يقوم بجمع المراسلات التي تتعلق بالأعمال الإدارية والإمدادات الحربية. أما القسم السادس فهو قسم التسليح والذخائر وهو خاص بالمواصلات الخاصة بالمدفعية وإمدادها بالمدافع والذخائر. أما القسم السابع والأخير فكان ينقسم إلى ثلاثة فروع: الأول يكلف بوضع التصميمات الهندسية للمنشآت المعمارية وإقامة الكباري والسدود وبناء المستشفيات، والفرع الثاني يختص بقياس ومسح الأراضي، أما الفرع الثالث فكان يقوم بالمراجعة النهائية لعمليات المقايسة والتقديرات العامة.

وهذه المواقع المرتفعة يمكن تكوينها بسهولة بوضع ما يتخلف من عمليات تطهير الترع على إحدى ضفتيها، وبتوالي عمليات التطهير يصبح لدينا مواقع مرتفعة يمكن تحصينها وقد اوصى بإقامة هذه الضفاف العالية في الأماكن القريبة من طرق المواصلات الرئيسية، وهي الطرق التي يمكن للجيوش المهاجمة أن تسلكها أو تهاجمها كما ستقوم الترع كذلك بدور هام في عرقلة زحف الجيش المهاجم إذ ستكون بمثابة أخاديد يمكن زيادة مائها أو خفضه حسب الحاجة للدفاع عن البلاد، ورغم أن هذا المشروع لم يكن ليكلف الحكومة شيئا إلا أنه لم يخرج إلى حيز الوجود.

اقترح ستون باشا على الخديوي إعادة تنظيم مدرسة أركان الحرب من واقع مسئوليته كرئيس لهيئة أركان حرب الجيش ورغبة في إنهاء النظم والتقاليد العسكرية الفرنسية التي كانت عليها مدرسة أركان حرب وبالتالي الجيش المصري منذ أيام محمد علي، وقد رحب الخديوي باقتراح ستون باشا فانتخب الأخير عشرين طالبا من خيرة طلبة المدارس الحربية والمدارس العليا الأخرى ليكونوا نواة للتنظيم الجديد الذي طرأ على مدرسة أركان الحرب، وبعد عام واحد من الدراسة المتواصلة في شتى الموضوعات العسكرية والجغرافية والعلوم الطبيعية والكيميائية والرياضيات ودراسة اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والتركية، يتم تخريج الضباط ليلتحقوا بهيئة أركان حرب الجيش المصري وليكونوا من القيادات ذات الكفاءة العسكرية والعلمية الممتازة.

من الأعمال الهامة التي قامت بها هيئة أركان حرب الجيش المصري أيضا، إنشاء أول متحف حربي بمصر فقد أوصى الجنرال ستون بإقامته في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٨٧١، وكان الغرض من إنشائه وقوف طلبة المدارس العسكرية، وضباط الجيش المصري على تاريخ تطور الأسلحة الحربية المختلفة، وقد ضم هذا المتحف نماذج من مختلف الأسلحة النارية من جميع الطرز المستعملة في الجيش المصري مع نظائرها في الدول الأجنبية.

في الثاني من ديسمبر ١٨٧١ نشر الجنرال ستون قانونا حربيا جديدا للجيش المصري اقتبسه من القانونين الإنجليزي والأمريكي، مع إدخال بعض التعديلات عليه ليتماشى مع روح الخدمة العسكرية المصرية، ورفعه إلى الخديوي إسماعيل الذي وافق على العمل به داخل الجيش المصري.

عمل الجنرال ستون على إيجاد مكتبة ضخمة لهيئة أركان حرب الجيش المصري تضم أحدث الكتب التي ظهرت في فن الحرب والتاريخ الحربي ومختلف النشرات الخاصة بالتنظيمات الحربية والتجهيزات العسكرية في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرائد والمجلات العسكرية الأجنبية، وقد أفادت هذه المكتبة ضباط أركان حرب بصفة خاصة وضباط الصفوف بصفة عامة.

في عام ١٨٧٤ أمر الجنرال ستون بإنشاء مطبعة لتتولى طبع ونشر ما تصدره هيئة أركان حرب الجيش المصري من نشرات ومطبوعات عسكرية، كذلك تولت طبع الكتب الدراسية التي رأت الهيئة تدريسها لطلبة المدارس العسكرية، كما قامت أيضا بطبع مجلة أركان حرب الجيش المصري.



كولونيل صمويل لوكيت



ماسون بك

رأى الجنرال ستون أنه لتطوير الجيش المصري وتحديثه لابد من التأكد من محو أمية الجنود داخل الجيش، فعرض الأمر على الخديوي إسماعيل الذي أصدر مرسومًا خديويًا بجعل الإلمام بالقراءة والكتابة شرطا أساسيا للترقية العسكرية، لذلك لم يحل عام ١٨٧٣ إلا وكانت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة في الجيش قد ارتفعت إلى ٧٥٪، كما تم إنشاء مجموعة من المدارس لتعليم أولاد الجنود.

لم يقتصر نشاط الضباط الأمريكيين على إعداد القوات البرية فقط، بل امتد نشاطهم إلى القوات البحرية المصرية أيضا، ففي ١١ نوفمبر عام ١٨٧١ رفع الجنرال ستون تقريرا إلى الخديوي إسماعيل أعقبه بتقرير آخر في عام ٢٨ سبتمبر ١٨٧٣ بحث فيه تطور وسائل الحرب تحت سطح البحر وأوصى بتأسيس مدرسة تتسع لخمسين ضابطًا لتعلم حرب الغواصات وذلك للدفاع عن سواحل مصر، كما اقترح إنشاء فرقة بحرية خاصة لاستخدام الطوربيدات والألغام البحرية وعندما وافق الخديوي إسماعيل على ذلك بدأت التجارب اللازمة لصنع الطوربيدات في مصر وعين القائمقام "ويليام وارد" لمباشرة التجارب الخاصة بهذه الطوربيدات والألغام البحرية، ومعه مجموعة من الضباط البحريين المصريين والصناع المصريين، واتخذ القائمقام وارد من خليج أبو قير، وميناء رشيد، ميدانا لتجاربه على هذه الطوربيدات والتي كانت لاتزال حتى ذلك الوقت سلاحا بحريا حديثا في العالم، وهذه الطوربيدات هي التي وجدها الأسطول البريطاني معدة للاستعمال عند احتلاله ميناء الإسكندرية في الثاني عشر من يوليو ١٨٨٢.

واجهت هيئة الأركان صعوبات عديدة في سبيل تنفيذ الإصلاحات التي رأت إدخالها على الناحيتين الفنية والإدارية في الجيش فقد اصطدمت الهيئة بمقاومة عنيفة من ضباط الجيش القدامى، وقد اتخذت هذه المقاومة للنظم الجديدة التي أدخلها الجنرال ستون ورجاله أشكالا متعددة ظهرت في عرقلة أعمال الهيئة وفي حبك الدسائس ضد الجنرال ستون ورجاله.

وأولى العقبات التي وضعت في طريق ضباط أركان الحرب الأمريكيين هي الحيلولة بينهم وبين صفوف الجيش، فقد تم فصل رجال هيئة أركان الحرب عن ضباط وجنود الصفوف مما حرم الهيئة من أهم اختصاصاتها وهو الاتصال المباشر بهؤلاء الجنود وإفادتهم من خبراتها وتعاليمها، وترتب على هذا الفصل أيضا النفور بين ضباط هيئة أركان حرب وضباط الميدان مما كان له أسوأ الأثر إذ خلق جوا من الحقد والكراهية بينهم وكانت الحرب الحبشية ١٨٧٥ - ١٨٧٦ التجربة الأولى التي أظهرت بوضوح اختلاف وجهات النظر وتضارب الآراء بين أركان حرب الحملة وقيادتها مما أدى إلى فشل الحملة.

راود الأمل الجنرال ستون عندما عين الأمير حسين كامل ناظرا للجهادية في أواخر عام ١٨٧٣ فظن أنه من الممكن أن يضم الأمير الصغير إلى جانبه ليساعده فيما يريد إدخاله من إصلاحات على نظم الجيش، ولكن خاب ظنه وظلت الهيئة منفصلة انفصالا تاما عن جنود الصفوف فحرم بذلك الجيش المصري من الخبرة العملية والحربية لهؤلاء الضباط، ولم يستطع الجنرال ستون رغم تمتعه بثقة الخديوي أن يوقف هذا التيار المضاد فكان عليه أن يختار أحد أمرين؛ إما الاستقالة أو البقاء في منصبه على أن يبذل ما في وسعه بالطرق التي يراها مجدية، وقد فضل الأمر الأخير وقرر توجيه جهود هيئة الأركان إلى ناحية الكشف الجغرافي في أواسط إفريقيا.

وبالفعل قام الضباط الأمريكيون بدور كبير في الحركة الكشفية التي اهتمت بها مصر إبان توسعها في القارة الإفريقية في عصر الخديوي إسماعيل، فقد شهدت الفترة بين عامي "١٨٧١- ١٨٧٨" رحلات كشفية قام بها ضباط أركان حرب الجيش المصري اكتشفوا خلالها مساحات شاسعة من المناطق الإفريقية التي ظلت مجهولة حتى أواسط القرن التاسع عشر؛ إذ قام كثير من الضباط الأمريكيين برحلات كشفية مهمة

في غرب السودان، وأعالي النيل الأبيض وشرق إفريقيا، لعل أشهرهم الكولونيل شاييه لونج الذي رأس بعثة كشفية متوجهة إلى أوغندا، وقام بوصف المناطق التي مرت بعثته بها فضلا عن نجاحه في كشف بحيرة مجهولة كانت في طي النسيان؛ هي بحيرة كيوجا والتي سماها باسم جديد هو بحيرة إبراهيم نسبة إلى إبراهيم باشا والد الخديوي إسماعيل، كما نجح في بسط سيطرة مصر على مملكة أوغندا عام ١٨٧٤، وقد وضع عن هذه البعثة تقريرا سجل فيه تجاربه في أواسط إفريقيا ضمنه كتابه الذي أسماه "حياتي في أربع قارات".

وبناء على ما أحرزه الكولونيل لونج من نجاح أنعم عليه الخديوي إسماعيل برتبة الأميرالاي (عميد) مع منحه النيشان المجيدي من الدرجة الثالثة.

ساهم الضباط الأمريكيون أيضا في استكشاف المناطق المصرية خاصة الصحراء المصرية الغربية والشرقية؛ فقد قام الضابط الأمريكي ماكومب ماسون في عام ١٨٧٣ برحلة لاكتشاف الطرق والدروب الموصلة إلى واحة سيوه؛ كما قام الضابط الأمريكي كولستون (coloston) وبرفقته مجموعة من الضباط المصريين في عام ١٨٧٣ برحلة كشفية بدأها من قنا متجها إلى البحر الأحمر بهدف كشف الطريق المناسب بين النيل والساحل الغربي للبحر الأحمر حتى يمكن مد خط حديدي بينهما.

تفاقمت الأزمة المالية بمصر في أواخر عصر إسماعيل بسبب إقباله على الاقتراض من بيوت المال الأوروبية للوفاء بالتزاماته إزاء شركة قناة السويس ونفقات سياسته الخارجية وإصلاحاته الداخلية الواسعة ورغبته في توسيع أملاك مصر في القارة الإفريقية؛ الأمر الذي أدى إلى ارتباك ميزانية البلاد وأصبح إسماعيل غير قادر على تلبية مطالب الدائنين الأوروبيين مما دفع بالحكومات الأوروبية للتدخل في شئون مصر المالية بحجة حماية مصالح رعاياها المالية، فقامت بريطانيا وفرنسا بالسيطرة على ميزانية الحكومة المصرية وتشكيل ما عرف بلجنة المراقبة الثنائية عام ١٨٧٦، والتي وجدت في الأزمة المالية المصرية فرصة للتخلص من الضباط الأمريكيين العاملين بالجيش المصري، فطلبت من الحكومة المصرية طردهم من الخدمة بحجة تقليص النفقات، فتم تسريحهم من الخدمة بعد صرف مرتباتهم حتى تاريخ الإعفاء وصرف لهم أيضا مرتب ستة شهور لكل منهم، مع منحه مبلغ خمسة وسبعين جنيها لنفقات رجوعه إلى الولايات المتحدة.

ولم يتبَّقَ سوى ضابط أمريكي يدعى ماسون بك والجنرال ستون الذي ظل محتفظا بمنصبه كرئيس لأركان حرب الجيش المصري حتى ١٦ يناير عام ١٨٨٣ عندما أصدر الخديوي محمد توفيق مرسوما بإعفاء الجنرال ستون من منصبه وتعيين السير إفلين وود قائدا عاما للجيش المصري ورئيسا لأركان حربه.

ترك الضباط الأمريكيون الذين عملوا بالجيش المصري العديد من الكتب والمقالات التي تصف الفترة التي عاشوا خلالها بمصر.

وقد حملت مكتبة الإسكندرية على عاتقها مهمة جمع ما تركه الضباط الأمريكيون من مذكرات وخرائط وأوراق عن مصر لكي تقدم للباحثين موردًا هامًّا وخصبًا لدراسة تاريخ مصر الحديث في هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر.


الأميرلاي لونج

الفيلم الذى يشرح للناس ... كيف يصبحون أغنياء؟

قصة من نوع جديد تعالج مشكلة
الغنى والفقر .. والسعادة والشقاء

المليونير

تمثيل :

اسماعيل يس
كاميليا
سراج منير

اخراج

حلمى رفله

سيناريو : انور وجدى

قصة : مأمون الشناوى

حوار : ابو السعود الابيارى

حاليا

بسينما ريتس بالاسكندرية و مصر بطنطا

ومن ١٤ يوليو بسينما ابولون بالزقازيق ومن ١٦ يوليو بسينما فريال ببورسعيد
وسينما السعادة بالاسماعيلية ومن ١٧ يوليو بسينما مصر بدمنهور و رجب بالسويس

انتاج وتوزيع : شركة الافلام المتحدة (انور وجدى وشركاه)


عبد الحليم نصر
يقدم
شاطئ الغرام
إخراج بركات
توزيع منتخبات بهنا فيلم


تاريخ
الإذاعة المصرية

انفردت الإذاعة المصرية بأنها من أكثر المؤسسات شهرة، وبمرور الوقت عول عليها أفراد المجتمع للقيام بدور واسع وشامل في كافة المجالات، ومرت الإذاعة بمراحل عديدة قبل أن تحتل هذه المكانة المتميزة، وواجهت في نفس الوقت على امتداد تاريخها صعوبات وعراقيل عديدة، وانتقلت من مرحلة إلى أخرى وفي كل مرحلة كانت تثبت من أقدامها وتحاول الحفاظ على شخصيتها كمؤسسة منفردة تبحث عن استقلالها.

المرحلة الأولى (مرحلة الإذاعات الأهلية): (١٩٢٥ - ١٩٣٤)

عرفت مصر الإذاعة في العشرينيات من هذا القرن على شكل محطات أهلية تجارية، ويختلف الباحثون حول تحديد تاريخ بدء الإرسال الإذاعي لأول مرة في مصر، وأول محطة إذاعة عرفتها مصر، فيذكر أن: "أحمد صادق الجواهرجي أحد هواة اللاسلكي المصريين تلقى في عام ١٩٢٣ محطة إرسال إذاعية من صديق ألماني يدرس اللاسلكي، ولكنها لم تبدأ الإرسال الإذاعي، لعدم وجود أجهزة استقبال في مصر في ذلك الوقت"، وعندما عرفت مصر أجهزة الاستقبال – فيما بعد – أعاد صاحبها تشغيلها تحت اسم "**راديو القاهرة**".

ويذكر فتحي سالم رواية أخرى عن أول محطة إذاعة عرفتها مصر، فيقول: "أنه في عام ١٩٢٤ كان الشاب المصري حبشي جرجس قد عاد من لندن بعد أن درس فيها فنون الهندسة اللاسلكية، ولم تكن الإذاعة قد عرفت في بلادنا حتى ذلك التاريخ، لكن ذلك لم يمنع من وجود عدد محدود من أجهزة الراديو في منازل أعيان مدينة القاهرة، يستمعون منها إلى الإذاعات الأجنبية".

ولقد دفع طموح هذا المهندس الشاب إلى التفكير في إنشاء محطة إذاعة القاهرة، ولكنه كان لا يملك سوى مرتبه، وعندما كان يتجول في سوق مخلفات الجيش بوكالة البلح عثر على أجزاء المحطة التي يبحث عنها، وعرض عليه التاجر أن يشترك في المشروع بكل رأس المال، وانتقلت الأجهزة إلى منزل المهندس في شبرا بالقاهرة، وأخذ يعمل بكل جد حتى أصلحها، ثم اختلف الممول لأن كلاً منهما كان يحاول الاستئثار بكل السلطات، وذاع خبر الاختلاف في كل مكان، وتدخل أحمد الرفاعي مدير المطبوعات، وصديقه إسماعيل وهبي المحامي- شقيق الفنان يوسف وهبي– لإنقاذ الموقف، ودفعا ستمائة جنيه للتاجر تعويضًا له، وانتقلت الأجهزة إلى حجرة بمنزل مدير المطبوعات بحدائق القبة، وبدأت محطة راديو مصر الملكية.

وتختلف هاتان الروايتان مع ما يذكره حافظ محمود عن أول محطة إذاعة في مصر حيث يقول إن محطة "راديو مجازين اجيبسيان"[١]، كانت أول محطة إذاعة عرفتها مصر، وأنشأها شاب يوناني يدعى ريني، في منزله الذي كان يقع على ناصيتي شارعي ثروت وشامبليون، وكان هدف هذا الشاب اليوناني إذاعة أسطوانات الحب الإيطالية التي تفضلها خطيبته الإيطالية، والتي يوجد في منزلها جهاز للاستقبال، جاءت به من روما قبل أن تظهر أجهزة الإرسال والاستقبال في مصر.

وتذكر رواية رابعة ملخصها: "أن أول محطة إذاعة أهلية في مصر هي محطة فريدة من نوعها أنشئت في الإسكندرية عام ١٩٢٩، وكان صاحبها هو فريد قطري في نفس المكان الذي أنشئت فيه إذاعة الإسكندرية المحلية بباكوس".

ويذكر المؤرخ الكبير الدكتور يونان لبيب رزق رواية خامسة ملخصها أن: "إيطالي يدعى "كاستنيلي" أنشأ محطة صغيرة للتليفون اللاسلكي في ميدان سليمان باشا على مقربة من محل جروبي الجديد، وقد جربت هذه المحطة فيما بين الساعة التاسعة مساء، ومنتصف الليل في نقل الأنغام الموسيقية والأغاني، ويخلص المؤرخ الكبير إلى أن جريدة الأهرام نشرت هذا الخبر في عددها الصادر يوم السبت أول أغسطس عام ١٩٢٥، مما يمكن معه اعتباره تاريخًا لميلاد الإذاعة اللاسلكية في مصر.

كانت هذه روايات مختلفة عن أول محطة إذاعة عرفتها مصر، إلا أن الاختلاف يبدو أكثر وضوحًا حول تحديد تاريخ بدء الإذاعة في مصر، الذي حدده فتحي سالم بعام ١٩٢٤ على أساس أن الشعب المصري ظل يستمع إلى الإذاعات الأهلية عشر

١ – اسم المجلة التي كانت تصدرها سيزا النبراوي لحساب الاتحاد النسائي بزعامة السيدة هدى شعراوي.



غلاف مجلة الراديو المصري

سنوات كاملة، ويذكر خليل صابات أن مصر عرفت الإذاعة في حوالي منتصف العشرينيات من القرن العشرين، ويحدد آخرون أمثال عبد الحميد الحديدي، وفتحي أبو الفضل أن تاريخ البدء كان في عام ١٩٢٦.

ويشير الواقع إلى أن مصر عرفت الإذاعة قبل ١٩٢٦، بدليل المادة التاسعة عشرة من المرسوم الملكي الصادر في العاشر من مايو ١٩٢٦، وخاصة في المادة الثالثة منه والتي أجازت تركيب الأجهزة اللاسلكية والكهربائية المعدة لاستقبال الإشارات أو الصور أو الأصوات المنتشرة بطريقة عامة Broadcasting برخصة من وزارة المواصلات بالشروط التي يحددها الوزير.

أما بالنسبة للمحطات الأهلية، فقد ظهرت في مصر عدة محطات إذاعية أهلية منها (راديو فاروق، راديو سابو، راديو وادي الملوك، راديو هليوبوليس، راديو مصر الملكية، راديو فريد، راديو الأميرة فوزية، راديو ماجازين اجيبسيان، راديو مصر الحرة، راديو القاهرة، راديو حبشي، راديو مصر الجديدة، راديو رمسيس، راديو الأميرة فاطمة، راديو وهبي، راديو لويس).

ومن الصعوبة واقعيًا التعرف على أسماء أصحاب المحطات الأهلية، ولكن بلغ عدد المحطات عند إلغائها إحدى عشرة محطة حيث كانت تتوقف بعض المحطات الأهلية بعد ميلادها بوقت قصير، وكان البعض الآخر يدمج مع محطات أخرى.

واتسمت المحطات الأهلية في تلك الفترة بـ (تركزها في مدينتي الإسكندرية والقاهرة، الإذاعة باللغة العربية، معظم أصحابها من التجار الذين يريدون ترويج بضاعتهم ولتحقيق الربح المادي، أغلب هذه المحطات شركات بين الأفراد، كان معظم أصحابها غير مؤهلين فنيًا للقيام بهذا العمل، فيما عدا قلة مثل المهندس حبش جرجس الذي درس اللاسلكي بالخارج، كانت معظمها ضعيفة الإرسال ولا تغطي أكثر من الحي الذي تذاع فيه، كانت معظمها مقامة في غرفة أو شقة في عمارة على الأكثر، محدودة الأجهزة المستخدمة في الإذاعة، كانت تتعرف معظم المحطات الأهلية على رغبات مستمعيها، ووسائلها في ذلك هي الخطابات، التليفونات).

كان الجزء الأكبر من المضمون الإذاعي الذي تقدمه معظم المحطات الأهلية ترفيهيًا، وكانت معظم المادة الكلامية مهاترات وأغاني مبتذلة، مما دفع الجمهور إلى الشكوى من بعض المواد المذاعة، لكن ذلك لم يمنع وجود بعض المحطات الأهلية التي كانت تحافظ على قواعد السلوك العام.

تمثلت أهم الوظائف الاتصالية للمحطات الأهلية في تلك المرحلة في عدة وظائف هي وظيفة الأخبار، وشملت الأخبار عامة، بالإضافة إلى أخبار الحوادث والوفيات، والثانية وظيفة التوجيه والإرشاد، ووسائلها في ذلك (إذاعة المقالات المنشورة في الصحف، الأحاديث الإذاعية التي ألقاها كبار العلماء والفلاسفة والصحفيين في هذه المحطات في مختلف المجالات أمثال حافظ محمود، محمد لطفي جمعة، حسين شفيق، محمد عثمان... إلخ)، والثالثة وظيفة التسلية، اعتمادًا على إذاعة الأغنية والتمثيلية والحفلات الغنائية بواسطة بعض المطربين وفرقهم

الموسيقية مثل فريد الأطرش، بعض التمثيليات لأنور وجدي وفتوح نشاطي، وأخيرًا وظيفة الإعلان، ومعظمها إعلانات لسلع تجارية، والتي كان معظمها ساذجًا. أما عن مصادر تمويل المحطات الأهلية فكانت الإعلان، اشتراكات المستمعين.

كان المندوب السامي البريطاني في مصر قد حظر إنشاء محطة إذاعة حكومية في كتاب أرسله إلى أحمد زيوار باشا رئيس الوزراء في الرابع عشر من مايو ١٩٢٦، وألغى المندوب السامي البريطاني هذا الحظر في يوليو ١٩٣٢، وقال في كتاب أرسله إلى إسماعيل صدقي رئيس الوزراء في ذلك الوقت: "أن الحكومة البريطانية ستسحب المانع الوارد في الفقرة الثالثة من الكتاب الذي أرسله سلفه باسم حكومته إلى الوزارة المصرية في الرابع عشر من مايو ١٩٢٦".

اتخذت بعض الأحزاب السياسية القائمة في ذلك الوقت من هذه المحطات الأهلية وسيلة لمهاجمة الحكومات الرجعية التي توالت على الحكم بعد ثورة ١٩١٩، وكان الاحتلال ينظر بعين القلق إلى هذه المحطات التي أقامها بعض المواطنين، خشية أن تتحول إلى أداة خطيرة ضد الاستعمار، وأن تصل الحركات النازية إلى الإذاعات الأهلية في مصر إذا اندلعت الحرب، خاصة وقد تعلم أحد أصحاب هذه المحطات في ألمانيا. يضاف إلى ذلك، المهاترات التي زادت عن الحد بين بعض المحطات الإذاعية، ووصلت إلى درجة غير معقولة، حتى أن أحد الصحفيين المعاصرين وصفها بالسرطان.

وفي أكتوبر ١٩٣٢، اجتمع وزير المواصلات مع بعض أصحاب المحطات الأهلية، وطلب منهم توقيع تعهدات بإغلاق محطاتهم على إثر إتمام الحكومة محطتها، فوقع البعض، وطلب البعض الآخر مهلة لمدة أسبوع، وكان هذا بديلاً مؤقتًا عن تطبيق قانون اللاسلكي لعام ١٩٢٦، حتى يتم إنشاء المحطة الحكومية.

ولقد استمرت المحطات الأهلية في إرسالها، على الرغم من قرار إلغائها في عام ١٩٣٢ حتى فوجئ أصحاب هذه المحطات بخطابات مسجلة من وزارة المواصلات تنذرهم بالامتناع عن الإرسال الإذاعي من يوم التاسع والعشرين من مايو ١٩٣٤.



صورة لمذيع أثناء عمله في استديو الجراموفون عند بداية الإذاعة

أضربت الإذاعات الأهلية عن الإذاعة يومًا كاملاً، واجتمع أصحابها في راديو سابا، وقرروا أن يبدلوا دار راديو سابا باسم **"دار اتحاد محطات الإذاعات الأهلية"**، وطالبوا الحكومة بالتصريح بإنشاء محطتين أهليتين، واحدة في القاهرة، والأخرى في الإسكندرية، تتوليان الإذاعة بجانب المحطة الحكومية الجديدة، كما اقترح البعض وضعها تحت الرقابة الحكومية، وإيداع تأمين مالي لها، وأقامت هذه المحطات قضية أمام المحكمة الابتدائية ضد وزارة المواصلات. وعلى الرغم من كل هذه المحاولات خضعت المحطات الأهلية لقرار وزارة المواصلات، وتوقفت هذه المحطات عن الإرسال في التاسع والعشرين من مايو ١٩٣٤.

المرحلة الثانية: مرحلة الإذاعة في عهد شركة ماركوني البريطانية (١٩٣٤ - ١٩٤٧)

تقدمت شركة ماركوني العالمية إلى الحكومة المصرية في عام ١٩٢٤ بمشروع إدخال الإذاعة التي تغطي جميع أنحاء البلاد، وفضلت وزارة المواصلات إعطاء الامتياز المطلوب لشركة ماركوني لعدة أسباب منها (امتلاك الشركة عددًا من الوسائل التي تؤيد ما ابتدعه مهندسوها من الاختراعات في جميع فروع الهندسة اللاسلكية، بالإضافة إلى نفقاتها الطائلة في أعمال البحث والتنقيب، وللشركة فضل كبير في سبيل تقدم العلوم اللاسلكية، وقيام الشركة بتركيب الأجهزة اللاسلكية



المقرئ محمد رفعت الذي اقترن اسمه مع ميلاد الإذاعة

في البواخر والطائرات، والخبرة الواسعة التي اكتسبتها في عمل محطات إذاعة الالتقاط).

وفي الثالث من مارس ١٩٣٢ عقد توفيق دوس باشا وزير المواصلات اجتماعًا حضره مندوب شركة ماركوني التلغرافية البريطانية التي تقدمت إلى الحكومة المصرية بمنحها امتياز إنشاء مركز للإذاعة اللاسلكية في مصر، على أن تتولى وزارة المواصلات الرقابة على جميع ما يذاع بها، ويكون ٥٥ ٪ من أسهم شركة الإذاعة للمصريين.

وفي الخامس والعشرين من إبريل ١٩٣٢ عرض وزير المواصلات المشروع على رئيس الوزراء واستقر الرأي على أن تحتكر الحكومة حق إنشاء محطات الإذاعة اللاسلكية في جميع أنحاء القطر، على أن يعهد إلى إحدى الشركات الخبيرة بإدارتها لحين تدريب المصريين على القيام بهذا العمل دون منح شركة ماركوني أو غيرها امتياز الإذاعة.

ولكن اللجنة المشكلة لبحث مشروع الاتفاق المقترح رأت في العاشر من يونية ١٩٣٢ أن تحتكر الحكومة الإذاعة، وتستخدم شركة ماركوني في إنشاء محطة لذلك بالقاهرة، على أن تتولى الشركة إدارتها لحساب الحكومة التي تفرض ضريبة سنوية على آلات التقاط اللاسلكي، تدفع جزءًا منها إلى الشركة، ويخصص الباقي لنفقات الإذاعة، والربح الباقي تحتفظ به الحكومة.

وتعرض مشروع الاتفاق لتعديلات كثيرة في أوائل يوليو ١٩٣٢، وتقدم توفيق دوس وزير المواصلات في الخامس عشر من يوليو ١٩٣٢ بمذكرة إلى مجلس الوزراء للموافقة على إنشاء محطة إذاعة لاسلكية، واقترح أن يعهد إلى شركة ماركوني التلغرافية اللاسلكية تشغيلها لعدم توافر الوسائل الحكومية اللازمة لتشغيلها.

ووافق مجلس الوزراء برئاسة إسماعيل صدقي في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٣٢ على إنشاء محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية، وأن تتولى شركة ماركوني التلغرافية اللاسلكية — كوكيلة عن الحكومة المصرية — إدارة الإذاعة وتشغيلها وصيانتها وفقًا لنصوص المعاهدة الدولية للبرق اللاسلكي المبرمة في واشنطن في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٢٧، والتي اشتركت فيها مصر وصدر بشأنها مرسوم في العشرين من سبتمبر ١٩٣٢.

في أواخر شهر نوفمبر ١٩٣٢ سعت وزارة المواصلات في بناء المحطة، وطلبت اعتماد مبلغ ألفين جنيه من مجلس إدارة السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات للقيام بالمباني الأولية للمشروع. وفي نفس الوقت، بدأ العمل في الاستوديوهات الإذاعية، التي اختير لها الدور العلوي في مبنى شركة ماركوني للتلغراف اللاسلكي في شارع علوي خلف البنك المركزي حيث أقامت شركة ماركوني خمسة استوديوهات.

في الخامس عشر من فبراير ١٩٣٤ صدر مرسوم ملكي ببدء العمل بالاتفاقية الأوروبية للإذاعة اللاسلكية الموقع عليها في مدينة لوسرن في التاسع عشر من يونية ١٩٣٣.

بدأت الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الحادي والثلاثين من مايو ١٩٣٤حيث استمع الناس إلى صوت أحمد سالم - أول مذيع للإذاعة المصرية— ثم افتتحت الإذاعة بالقرآن الكريم بصوت الشيخ محمد رفعت، ثم كلمات من وزير المواصلات، وعلي

إبراهيم باشا رئيس اللجنة العليا للبرامج، ثم قطعة موسيقية، ثم مونولوج فكاهي من محمد عبد القدوس، وبيانو منفرد من مدحت عاصم، ثم تناوب الغناء بعد ذلك أم كلثوم، ومحمد عبد الوهاب، وصالح عبد الحي، وفتحية أحمد.

وقعت الحكومة المصرية مع شركة ماركوني عقدين، وبمقتضى العقد الثاني أصبح ذلك العقد هو الدستور المنظم للإذاعة المصرية وتضمن بعض القيود التي تجعل إشراف الحكومة على جميع أعمال الشركة فعليًا، ولتصبح الإذاعة مصرية تعبر عن المصريين، ويعمل بهذا الاتفاق لمدة تنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٤٩، بعدها تسلم الشركة للحكومة محطات الإذاعة والاستوديوهات وجميع الأجهزة التي اشترتها الحكومة.

ومر ذلك بعدة مراحل مرورًا بالإشراف البريطاني على الإذاعة حيث كانت إدارة الإذاعة في عهد ماركوني معقودة للأجانب، وكان المسئول الأول عن إدارة الإذاعة المستر ديلاني، وعاونه في الإدارة طوال هذه المرحلة كل من مستر فيرجسون، والبروفسير فيرنس، ومستر ريتشارد، بالإضافة إلى السكرتير العام مستر ستيوارت ثم أصبحت وزارة المواصلات بمقتضى العقود المبرمة مع شركة ماركوني – تشرف من الناحية الهندسية، وصيانة الأجهزة والآلات، وتحصيل رسوم أجهزة الاستقبال والتفتيش ثم تحول الإذاعة إلي إدارة بوزارة الشئون الاجتماعية في العشرين من أغسطس ١٩٣٩، وأصبحت الإذاعة اللاسلكية إحدى إداراتها.

وانتهى الأمر بإصدار مجلس الوزراء برئاسة مصطفى النحاس قرارًا في التاسع عشر من إبريل ١٩٤٣ بإخضاع الإذاعة لإشراف وزارة الداخلية، نظرًا لما للإذاعة اللاسلكية من اتصال بمسائل الأمن العام أثناء الحرب، وفي الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٤٣ عاد الإشراف مرة أخرى لوزارة الشئون الاجتماعية، على أن يبقى لوزارة المواصلات اختصاصها المتمثل في الإشراف على صيانة أجهزة المحطة وإدارتها من الناحية الفنية، وتحصيل رسوم الرخص والتفتيش عليها.


محمد عبد الوهاب


أم كلثوم


فتحية أحمد

كانت هناك محطتان إذاعيتان في هذه المرحلة هما البرنامج الرئيسي والبرنامج الأوروبي المحلي، وكان يغلب على المضمون الإذاعي في البرنامجين الترفيه، وهذا يعود إلى العقد المبرم بين الشركة والحكومة المصرية، الذي حدد ما تقدمه الإذاعة في مواد التسلية والتعليم فقط.

أما الوظائف التي أدتها الإذاعة في هذه المرحلة فتمثلت في الوظيفة الإخبارية حيث لم يتضمن العقد المبرم هذه الوظيفة، إلا أنها أدركت أن ذلك جزء من وظيفتها الإعلامية حينما أذاعت أول نشرة أخبار في الساعة السادسة مساء يوم الثالث من يونية، وبعد خمسة عشر يوما أضيفت نشرتان إخباريتان، وكانت في البداية أخبارًا خارجيةً واردةً من وكالة رويتر، وبعض الأخبار المحلية كأخبار سوق القطن، ونتائج سباق الخيل يومي السبت والأحد، وكانت تذاع بصفة منتظمة مرتين في اليوم، فضلاً عن نشرتين أخريين في البرنامج الأوروبي المحلي باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

ودعمت الحرب العالمية الثانية الوظيفة الإعلامية للإذاعة، وبدأت بإنشاء "غرفة الأخبار" في الإذاعة برئاسة صحفية بريطانية أيرلندية الأصل – مسز هاويت – ولها مساعدان بلقب مترجم،



الفريق الأول للإذاعة

كما قدمت الإذاعة محللين للأخبار من طراز الدكتور طه حسين، عباس العقاد ، فؤاد صروف، وغيرهم.

من ناحية أخرى، ساهمت الإذاعة في نشر الوعي الوطني، فأذاعت أثناء الثورة الطلابية عام ١٩٣٦عدة أحاديث وطنية، فتحدثت سهير القلماوي عن الشهيدات في الإسلام، وتحدث فكري أباظة عن شجرة الحرية، وكيف ترويها الدماء، وقدم مدحت عاصم مقطوعة موسيقية بعنوان الثورة عن ثورة ١٩١٩.

ورفضت الإذاعة في تلك الفترة الخضوع للإنجليز وأصرت على إذاعة خطبة علي ماهر في مجلس الشيوخ التي أعلن فيها أن معاهدة ١٩٣٦- التي جعلت مصر حليفًا لبريطانيا- لا تعني التزام مصر بدخول الحرب مع الإنجليز متحديًا أوامر السفير البريطاني بعدم إذاعتها. كما تبنت الإذاعة، على المستوى العربي، القضايا العربية مثل دعوة عبد الرحمن عزام إلى ضرورة تكوين جامعة الدول العربية.

وأخيرًا الوظيفة الترفيهية، فقد أحدثت الإذاعة في المجتمع المصري خاصة والمجتمع العربي عامة أثرًا عميقًا في جدية المنهج، ونشر العلم وبناء الشخصية المصرية والاعتزاز بها، وبدأت الإذاعة تهتم بالغناء بتعيين بعض المطربين، أمثال عبد العزيز محمود، وقدمت أعلام الغناء مثل أم كلثوم، محمد عبد الوهاب كما قدمت الإذاعة المونولوج الفكاهي والاجتماعي والأوبريت والغناء الأوبرالي، وقدمت الحفلات الغنائية من خارج الاستديو. وظهرت الفرق الموسيقية، وكون مدحت عاصم فرقتين في عام ١٩٣٤، وبدأ تقديم أوبريتات عام ١٩٤١، وظهرت فرقة هواة التمثيل، كما تم تقديم برامج للأطفال والمرأة.

تمثلت أهم مصادر تمويل الإذاعة في تلك المرحلة في (حصيلة رسوم أجهزة الاستقبال، ودعم الدولة، وإيراد المجلات المتخصصة التي تصدرها الإذاعة).

المرحلة الثالثة: مرحلة تمصير الإذاعة (١٩٤٧: ١٩٥٢)

فسخت الحكومة المصرية العقد المبرم بينها وبين شركة ماركوني التلغرافية البريطانية في الرابع من مارس ١٩٤٧ لاعتبارات قومية منها؛ فقد تعقدت الأمور بين مصر وبريطانيا



محمد سعيد لطفي
ربان السفينة ومصمم خريطة
البرامج الأولى



الدكتور الجراح علي إبراهيم
باشا الرئيس الأول للجنة العليا
للبرامج

بسبب عدم جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس واضطرار مصر إلى شكوى بريطانيا أمام مجلس الأمن، ومن أجل هذا رأت مصر إنهاء العقد، وتمصير الإذاعة حرصًا على عدم تأثرها بالإدارة الإنجليزية، ووقع الخلاف بين الحكومة المصرية وبين شركة ماركوني البريطانية على سياسة الأخبار في الإذاعة، وعدم بث مواد إذاعية مرسلة من الجامعة العربية في عام ١٩٤٦، كما رأت وزارتا الشئون الاجتماعية والمواصلات أن الحالة أصبحت تدعو الحكومة لإقامة محطات الإذاعة اللاسلكية المملوكة لها وتوجيهها من الناحية القومية على أكمل وجه.

وترتب على فسخ العقد مع شركة ماركوني قبل انتهاء المدة القانونية في الرابع من مارس عام ١٩٤٧ ما يلي: تعويض الشركة بصرف أجر الإدارة، وقدره خمسون ألف جنيه سنويًا حتى نهاية مدة العقد في ٣١ ديسمبر ١٩٤٩، كما تدفع الحكومة مرتب مستر ديلاني حتى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٤٩، مع استمرار معاملة الموظفين المحليين بالشروط المعمول بها، حتى تتقرر السياسة التي سوف يسير عليها العمل في المستقبل.

شكل محمود حسن وزير الشئون الاجتماعية في السابع والعشرين من مارس ١٩٤٧ لجنة استلام الإذاعة المصرية من شركة ماركوني التلغرافية برئاسة راضي أبو سيف بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وعضوية السادة: محمد قاسم بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المساعد، وأبو العنين سالم بك مستشار الرأي بمجلس الدولة، وكمال الخشن بك وكيل عام مصلحة السكة الحديد، وراغب شرابي بك السكرتير المالي، وصلاح عبد القادر.

أصبح كل من الجانبين البرامجي والإداري في يد المصريين، أما الجانب الهندسي فلقد ظل في يد ثلاثة مهندسين بريطانيين على أن تدفع الحكومة المصرية مرتباتهم، لمدة عامين حرصًا على عدم هبوط الإدارة الهندسية التي لم يكن يشغل مناصبها مصريون، بعدها يمكن تعيين عدد من المهندسين المصريين.

تقدم وزير الشئون الاجتماعية بمذكرة إلى مجلس الوزراء لإنشاء إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية في الثامن عشر من مايو ١٩٤٧؛ بهدف تحقيق الاستقلال الذي يمكنها من تحقيق الأهداف، ووافق مجلس الوزراء برئاسة محمد فهمي النقراشي في الثامن عشر من مايو على هذه المقترحات وصدر بها مرسوم ملكي وهي:

- إدارة الإذاعة اللاسلكية المصرية: إدارة مستقلة ملحقة بوزارة الشئون الاجتماعية.

- مجلس إدارة الإذاعة اللاسلكية: ويتكون من ثلاثة عشر عضوًا برئاسة وزير الشئون الاجتماعية، ويمثلون جميع نواحي الحياة العامة والوزارات التي تتصل بالإذاعة اتصالاً وثيقًا.

تعطي ميزانية الإذاعة استقلالاً، يضمن لمجلس الإدارة حرية التصرف في اختيار المذيعين والكتاب والأدباء والموسيقيين وغيرهم من تتعاقد معهم الإذاعة دون التقيد باللوائح المادية العادية. كما تمت الموافقة على دعم الحكومة للإذاعة بتوفير المعدات التي تكفل سماع صوت البلاد في كافة أنحاء العالم.



صلاح عامر الذي تسلم من ماركوني أعمال الهندسة الإذاعية وأدارها باقتدار، وهو المسئول عن معظم التوسعات الإذاعية التي جاءت فيما بعد



أحمد كامل مرسي
أحد المساهمين في برامج
الدراما الإذاعية

أمينة نور الدين
أحد هواة فرقة التمثيل بالإذاعة

الإذاعة في ظل الإدارة المصرية

تسلمت الحكومة المصرية محطة الإذاعة، وأصبحت مصرية شكلاً ومضمونًا منذ ٣١ مايو ١٩٤٧، وانتقلت الإذاعة عام ١٩٤٨ من مقرها (٥ شارع علوي خلف البنك الأهلي المركزي) إلى شارع الشريفين، في نفس المبنى الذي أخلته شركة شل .لم يقتصر الاهتمام بالإذاعة في تلك الفترة على تمصيرها، وإنما تزايد الاهتمام حتى صدر أول تشريع متكامل للإذاعة وهو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ ثم إصدار لائحة النظام الداخلي للإذاعة المصرية بهدف تحديد الاختصاصات مع اقتصار إشراف وزارة المواصلات – في هذه الفترة – على النواحي الفنية والهندسية وصيانة الأجهزة والآلات.

تعاقب على رئاسة مجلس إدارة الإذاعة خلال هذه المرحلة كل من (محمد زكي عبد المتعال، حامد زكي، عبد المجيد عبد الحق، إبراهيم عبد الوهاب، محمد فريد زعلوك. وشغل منصب مدير الإذاعة محمد قاسم بك من الثاني والعشرين من ديسمبر١٩٤٧حتى الخامس عشر من أغسطس ١٩٥٠، ثم محمد حسني نجيب من الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٠حتى الثاني عشر من أغسطس ١٩٥٢).

أما عن المضمون الإذاعي في هذه المرحلة فتمثل في وظيفتين: الأولى الوظيفة التوجيهية، فلقد أدركت الإذاعة المصرية دورها في تقرير القيم الحقيقية للشخصية المصرية في الوقت الذي ساد في مصر تيارات متباينة بعضها يدعو للوراء والرجوع للماضي، والآخر يدعو للأخذ بالأساليب الغربية، وأيضًا إرشاد الرأي العام الداخلي والخارجي عن مختلف شئون البلاد: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والوظيفة الثانية هي الإعلامية حيث أعلن وزير الشئون الاجتماعية يوم استلام الإذاعة عن إنشاء قسم للأخبار يمد الإذاعة بالأخبار الصادقة، التي يأتي بها مراسلون في الداخل والخارج، وذلك حتى لا تبقى محطة الإذاعة عالة على الصحف المحلية والعالمية أو على شركات الأنباء الأجنبية.

وبينما كانت الحكومات والسراي – من خلال كريم ثابت الشخصية الأولى في السراي – تحاول السيطرة على أقسام الأخبار استطاعت الشخصيات الوطنية في أقسام الأخبار الموازنة بين مطالب الحكومات والسراي، وبين المصالح الحقيقية للدولة، وأنشئ قسمان للأخبار (قسم الأخبار العربية، قسم الأخبار الأجنبية).



الملك فاروق أثناء تفقده الإذاعة


زكريا أحمد


المذيعة
تماضر توفيق


سهير القلماوي

حددت المادة العاشرة من مرسوم إنشاء إدارة الإذاعة اللاسلكية الصادر في الثامن عشر من مايو ١٩٤٧ والمادة الرابعة عشرة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٩ موارد الإذاعة المصرية في الآتي:

- حصيلة رخص أجهزة الاستقبال بعد خصم ١٠٪ مصاريف تحصيل.
- قيمة ما تحققه الإذاعة من بيع مطبوعاتها.
- إعانة الدولة أو الاعتمادات المخصصة للإذاعة بموازنة الدولة.
- وفورات الميزانية من السنين السابقة.
- الإيرادات الأخرى من أي نوع كان، وتعتبر من الأموال العامة بالنسبة لأحكام القانون.

وبصفة عامة، بدأت ملامح التمصير من حيث الشكل والمضمون تظهر تدريجيًا حيث عدل الأسبوع الإذاعي ليبدأ يوم السبت من كل أسبوع بدلاً من الاثنين، اعتبارًا من يوم الحادي عشر من فبراير ١٩٤٩، وحل الموظفون المصريون محل الأجانب تباعًا، وحررت نشرات الأخبار باللغة العربية أولاً بدلاً من اللغة الإنجليزية كما كان يتم من قبل.

وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية للتمصير، إلا أن مرحلة تمصير الإذاعة تعتبر من المراحل الهامة في تاريخ الإذاعة المصرية، والتي صدر خلالها أول تشريع متكامل لتنظيم الإذاعة وهو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩. المرحلة الرابعة: الإذاعة خلال الفترة (الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ إلى السادس من يونية ١٩٨٠).

أعلن أنور السادات صباح الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ أول بيان للثورة من ميكروفون الإذاعة، وتجاوبت الجماهير مع البيان، وتوالت برقيات التأييد الفردية والجماعية للإذاعة التي ظلت تعلنها على الرأي العام ثم أذاعت يوم السادس والعشرين من يوليو الإنذار الموجه إلى الملك للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد، وأعلن المذيع جلال معوض عزل الملك فاروق.

ولقد بدأت الإذاعة منذ قيام الثورة مرحلة جديدة شكلاً ومضمونًا، فلقد عرفت الثورة منذ اللحظة الأولى أهمية الإذاعة، ومن ذكر إحصائية بسيطة لبرامجها خلال شهر واحد من قيام الثورة سنجد أنها قدمت واحدًا وخمسين حديثًا وطنيًّا، وخمسًا وثلاثين برنامجًا خاصًّا، وسبعة عشر تمثيلية إذاعية وطنية، وسبعًا وثلاثين قصة شعرية وزجلية ووطنية تدعو للعهد الجديد وتوضح أهدافه.

كما أذاعت بيان قيام الجمهورية على الهواء، وساهمت في إرساء قواعد المجتمع وشرحت قوانين الإصلاح الزراعي، وعبأت الشعور الوطني والقومي أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وأذاعت التعليقات التي كشفت خطط الأعداء، كما ربطت الجماهير بالقيادة السياسية.


حبيب بورقيبة

بالإضافة لذلك لعبت دورًا في معركة التحرير العربي، مما دعا الاستعمار إلى إنشاء عدة محطات إذاعية سرية لمواجهة إذاعتي القاهرة وصوت العرب أثناء العدوان الثلاثي، وأيدت الحركات الوطنية في آسيا وإفريقيا، وتبنت سياسة عدم الانحياز، وأوضحت السياسة الاشتراكية لثورة يوليو، وأعلنت ثورة الخامس عشر من مايو ١٩٧١، وبرنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات إلى المؤتمر القومي العام الثاني المنعقد في ١٩٧١ والذي تضمن تصوره للدولة الحديثة القائمة على مبدأي الاشتراكية والديمقراطية.


إدريس السنوسي

تطورت تبعية الإذاعة في هذه المرحلة كالتالي:

- المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ في العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومي.
- القرار الجمهوري رقم ١٨٣ في الخامس عشر من فبراير ١٩٥٨ بإلحاق الإذاعة برئاسة الجمهورية.


شارل ديجول



حول الميكروفون في غرفة الريحاني بمسرحه بعماد الدين، نجيب الريحاني، بديع خيري، ميمي شكيب والمذيع يقدمون تمثيلية تذاع على الهواء بين فصول إحدى المسرحيات

- القرار الجمهوري رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٩ بإدماج الإذاعتين المصرية والسورية في إذاعة واحدة.
- القرار الجمهوري رقم ١٨١٤ لسنة ١٩٦١ باعتبار الإذاعة من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.
- القرار الجمهوري رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء إذاعة الجمهورية العربية المتحدة كهيئة عامة.
- القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون الصادر في الثالث عشر من أغسطس ١٩٧٠.
- القرار الجمهوري رقم واحد لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون.
- القرار الجمهوري بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩– أحدث قانون لتنظيم الإذاعة والتليفزيون في مصر، وجرى تعديل بعض أحكامه بالقانون ٣٢٣ لسنة ١٩٨٩– وبمقتضاه تم منح اتحاد الإذاعة والتليفزيون مزيدًا من الاستقلال بما يساعده على تحقيق أهدافه.

كانت النظرة إلى الإذاعة في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ نظرة ضيقة محدودة، فلقد كان متوسط ساعات الإرسال اليومي عند قيام الثورة ١٥ ساعة، بلغت بعد قيام الثورة بعشرة أعوام– عام ١٩٦٢– ١١٦ ساعة و٢٠ دقيقة وظلت في ارتفاع مستمر، فبلغت عام ٧٠/ ١٩٧١ (١٦٩) ساعة و٣٠ دقيقة، وعام ١٩٧٤ (١٩٠) ساعة و٩ دقائق، وعام ١٩٧٩ (١٧٩) ساعة و٣٥ دقيقة.

وبعد أن كانت الإذاعة تذاع بثلاث لغات هي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، أصبحت تذيع عام ١٩٦٢ بثمان وعشرين لغة وعام ١٩٧٨ بأربع وثلاثين لغة.

وبعد أن كان عدد المحطات الإذاعية قاصرًا على محطتين هما: البرنامج العام والبرنامج الأوروبي المحلي، أنشئت عدة خدمات إذاعية هي: إذاعة ركن السودان١٩٤٩، إذاعة صوت العرب ١٩٥٣، إذاعة إسكندرية الإقليمية ١٩٥٤، البرنامج الثاني ١٩٥٧، إذاعة الشعب ١٩٥٩، إذاعة فلسطين ١٩٦٠، إذاعة الشرق الأوسط ١٩٦٤، إذاعة القرآن الكريم ١٩٦٤، البرنامج الموسيقي ١٩٦٨، إذاعة الشباب ١٩٧٥، بالإضافة إلى إذاعة أم كلثوم، والإذاعات الموجهة التي أنشئت عام ١٩٥٣ وتذاع من خلال ٤٦ خدمة إذاعية إلى جميع القارات، وفي ثمان مناطق بأربع وثلاثين لغة وبمتوسط يومي ٤٧ ساعة و١٧ دقيقة.



فؤاد المهندس: من نجوم الإذاعة المصرية

وبعد أن كان عدد ساعات إرسال محطات الإذاعة عام ١٩٥٢ (١٥) ساعة يوميًا فقط، أصبحت عام ١٩٧٩ (٤٧٩٢٣) ساعة و٥٧ دقيقة بمتوسط يومي١٣١ ساعة و١٧دقيقة، تقدم كل ألوان البرامج المختلفة كما يلي:

البرامج الترفيهية (٤١،٩٧ ٪)، البرامج الدينية (٢٠،٣٤ ٪)، البرامج الثقافية (١٤،١٩ ٪)، البرامج الإعلامية (١٠،٨٦٪)، برامج الطوائف (٥،٤١ ٪)، البرامج الدرامية (٥،٢٧ ٪)، البرامج التعليمية (١،٦٠٪)، إعلانات تجارية (٠،٥٤ ٪)، الخدمات الإذاعية المختلفة منها (البرنامج العام ١٩٣٤، البرنامج الأوروبي المحلي ١٩٣٤).

والحق أن الإذاعة المصرية قد لعبت دورًا في المجتمع المصري سواء من خلال تكوين جيل من المقرئين ذاعت شهرتهم ليس في مصر فحسب ولكن على امتداد العالم الإسلامي، وفي مجالات الثقافة والفنون مثل الموسيقى الرفيعة والغناء والشعر.

فلقد ساهمت الإذاعة المصرية في تكوين الشخصية المصرية بل والعربية منذ قيامها في عام ١٩٣٤ وحتى انتقالها إلى مرحلة جديدة في عام ١٩٥٢ وحتى اليوم، فالإذاعة تجاوزت الكلمة المكتوبة وامتدت خدماتها إلى أبعد مدى ووصلت إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور، فلقد واكبت انتصارات هذا الشعب وهزائمه، إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ أو حرب يونية ١٩٦٧ أو حرب ١٩٧٣ أو عند حادث المنصة، وفي كل الأوقات العصيبة والمصيرية حيث تكون الإذاعة هي أول ما يتجه إليه المواطن ليعرف ما يجري أو يدور.



مذيع أمام الميكروفون







طرائف الإعلانات المصرية

في صباح أحد الأيام وأنا أتصفح الصحف والمجلات كعادتي؛ توقفت عن القراءة وأطلقت لخيالي العنان لأتخيل ماذا لو فتحت غدًا الصحيفة ولم أجد بها أي إعلان؟ من المؤكد أن حجمها سيصل إلى النصف، وستفقد كثيرًا من المرح الذي أجده في الإعلانات، ولكني فكرت بجدية أكثر وتخيلت أنه ليس فقط الصحف التي سوف يتوقف فيها الإعلان ماذا لو لم أجد إعلانات في التلفاز والراديو والمجلات وعلى الحوائط والأعمدة، صحيح أن الإعلانات هذه الأيام سواء المقروءة أو المسموعة أو المصورة أصبحت شيئًا مبالغًا فيه من كثرتها وطولها وفي بعض الأحيان توقيت عرضها، لكن مجرد التفكير في إلغائها شيء صعب، فكيف سيتمكن المستهلك من معرفة المنتجات الجديدة الموجودة في الأسواق، أو عروض الرحلات السياحية أو ما تعرضه دور السينما والمسرح، أو الوظائف الشاغرة أو العقارات المعروضة للبيع وما إلى ذلك من الأشياء التي اعتدنا أن نجدها في الإعلان.. وهو الأمر الذي دفعني إلى التساؤل: ماذا كان يفعل أجدادي حيال هذا الأمر؟ بل ماذا كان يفعل أجداد أجدادي منذ ما يقرب من خمسة آلاف سنة للإعلان عن منتجاتهم؟ فهل كان المصري القديم يقف بزيه المميز وسط الميدان العام بمجموعة من أوراق البردي الملونة والمزركشة لبيعها؟ أو مجموعة من التماثيل الصغيرة ليقنع الزبون بشرائها؟ فيلتف حوله الزبائن ويخبر بعضهم البعض بهذه المنتجات الجديدة التي وصلت للتو من المعبد؟

بالطبع لا.. فأوراق البردي والتماثيل وما شابه ذلك لم تكن للبيع آنذاك حيث كان المصري يذهب للنحات ليطلب منه عمل تمثال صغير أو كبير حسب مقدرته ليقدمه كقربان للإله

أتركوا ساعاتكم كما هي..
دون تقديم أو تأخير..
ودعونا نقدم لكم:
آخر ساعة
تصدر عن دار:
«أخبار اليوم»
الأربعاء أول مايو
رئيس التحرير مصطفى أمين

اكبر عدد من الصور
تنشره مجلة عربية مصورة
تجده كل اسبوع في
المصوّر

في المناسبات الدينية، كما أن نظام البيع والشراء كان مقتصرًا على نظام المقايضة أي يحصل على القمح في سبيل استبداله ببعض الحبوب الأخرى، أو يحصل على تمثال في سبيل دفع قيمته من الحبوب والشعير وهكذا، ولكن ليس معنى ذلك أن الإعلان لم يكن معروفًا، بل كانت فكرة الإعلان مختلفة من حيث الشكل والمضمون عن مفهومنا الحالي لها، فكان الإعلان مقتصرًا على الأوامر والمراسيم الملكية الخاصة مثلاً بزواج الملك، فكان يتم حفر الأمر الملكي على الحجر ويعلق في المعبد الرئيسي الخاص بالملك وتوزع نسخ منه على المعابد الكبيرة التي يزورها الناس في الأعياد والأيام الرسمية للتعبد وتقديم القرابين وما إلى ذلك، ليجدوا الأمر الملكي معلقًا يفيد بزواج الملك أو رفع قيمة الضرائب أو زيادتها، كما أن الاستدعاء للخدمة في الجيش كان يتم بهذه الطريقة أيضًا حيث يعلق المسئول (قائد الجيش) اللوحة الحجرية التي تفيد بأن الملك يأمر بدخول الصبية في خدمة الجيش فيتقدمون للقائد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، بل إن نوعًا من الإعلانات الاجتماعية التي نجدها اليوم كالتهنئة بمناسبة النجاح أو الزفاف أو الشكر لمسئول عن واجب قدمه أو خدمة قام بها وما إلى هذا؛ نجده في أجمل صوره في حجر رشيد، فقد رفع الملك بطليموس الخامس (إبيفانس) كثيرًا من الضرائب عن كاهل المواطن المصري فتقدموا بعريضة شكر حفرت بلغات ثلاث كانت السبب في الكشف عن اللغة المصرية القديمة عن طريق حجر رشيد.

ثم تطور شكل الإعلان بعد ذلك وأصبح له دور مؤثر وفعال فكان هناك شخص يتولى هذه المهمة الشاقة يركب على دابته وينادي بين الناس في الشوارع والأزقة أن الوالي قرر زيادة الضرائب أو رفعها أو أن الشخص الفلاني اتهم بسرقة ما، أو أن هناك اجتماعًا للقضاة مع الحاكم، كل هذا حدث في زمن لم

• مع انتشار الصحف والمجلات وكثرة عدد المثقفين والملمين بالقراءة والكتابة ازدادت أهمية الإعلانات بالنسبة للمنتج

تكن الطباعة قد ظهرت بعد ليكتب بها الملصقات وتعلق على جدران المنازل، وتطور الأمر فأصبح لكل حارة أو درب مناد خاص بها توكل له مهمة الإعلان؛ سواء عن السلع والبضائع أو الأفراد أو القرارات والاستدعاءات، ومن أشهر الجمل التي كان يرددها المنادي "والحاضر يعلم الغائب".

ومع اختراع الطباعة والنهضة الصناعية الكبرى التي حدثت في العالم بصفة عامة تغير شكل ومسار الإعلان، فلم يعد هناك المنادي كما كان من قبل بل ظهرت الصحف كنتيجة طبيعية لاختراع الطباعة، فاتخذ الوالي محمد علي باشا من صحيفة الوقائع المصرية -صدرت في أول الأمر باللغتين التركية والعربية- صحيفة رسمية واعتبرها جريدة الحكومة الرسمية، فأصدر أمره بتهيئة الوسائل لنشر هذه الجريدة، كما أنه كتب إلى المديرين ورؤساء الدواوين يطلب "خلاصة خصوصية عن

كن في طليعة الذين يسوقون ...
سيارة الموسم التي يتحدث عنها الجميع

المركوري ٨

مميزات لها اهميتها :
١ـ محرك قوته ٩٥ حصانا ذو ثمانية اسطوانات طراز V
٢ـ فرامل مائية (هيدروليكية)
٣ـ تجهيز في لمنع الصوت (الخشخشة)
٤ـ طول قاعدة العجل ١١٦ بوصة
٥ـ طول قاعدة « السوستة » ١٢٧ بوصة

أربعة نماذج مختلفة لسيارة
المركوري الجديدة
سيدان ـ سيدان للمدينة
سيدان كوبيه

شركة سيارات فورد (مصر) شركة مساهمة مصرية
شارع سوتير ، مازاريتا بالاسكندرية

الوقائع التي تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذي صار إنشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤هـ لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك من الرسوم". وذلك ليعلم أهل مصر بما يدور في بلادهم من شئون وأحداث، فقد تضمنت أعداد الوقائع بعض الأخبار الداخلية وخاصة ما اتصل منها بأخبار الوالي، كما أنها عنيت بالمجالس الرسمية كحوادث مجلس المشورة وحوادث الديوان الخديوي وبعض الأخبار الخارجية وغيرها من أخبار الداخل في المدن المهمة كالإسكندرية، كما تخصصت بعض صفحاتها للمسائل التجارية، وقليل من الإعلانات انتشرت هنا وهناك.

منذ ذلك الوقت تغير شكل الإعلان في مصر وأصبح شيئًا مستقلاً عن الأخبار، ففي وقت مضى كان الإعلان عبارة عن خبر قصير يفيد بأن منتجًا جديدًا طرح في الأسواق أو أن عقارًا يُعرض للبيع .. فبعد ظهور الصحف والمجلات –هي في الأساس تضم مجموعة من الأخبار المتنوعة بين سياسية واجتماعية وثقافية– أصبحت الإعلانات مستقلة وتكتب عادة بنفس نوع الخط ولكن بحجم أصغر وتحدد بإطار من نفس لون الخط ليستطيع القارئ تمييزها عن مجمل أخبار الصفحة، وكانت معظمها إعلانات تجارية وعقارية ومزادات.

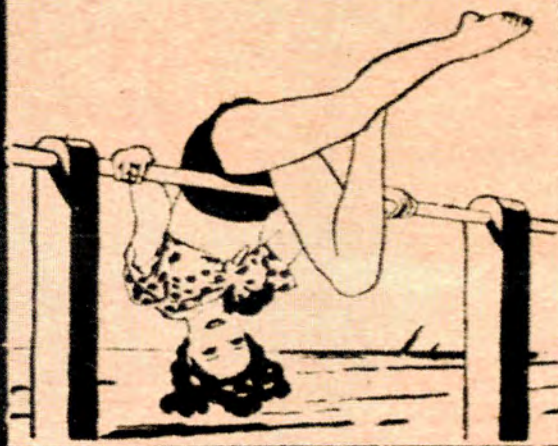
مع انتشار الصحف والمجلات وكثرة عدد المثقفين والملمين بالقراءة والكتابة ازدادت أهمية الإعلانات بالنسبة للمنتج؛ فقد أصبحت الأداة التي يستخدمها كوسيلة مباشرة بينه وبين المستهلك ليطلعه على السلع الجديدة ومميزاتها، وكانت معظم هذه الإعلانات تتميز بطرافتها وأسلوبها التوجيهي الساخر وفي بعض الأحيان كانت ذات حس فني عالٍ من حيث الرسوم والنص المتقن؛ فكثير من الإعلانات التي انتشرت في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي كثرت فيها الأخطاء النحوية وانعدمت فيها الصياغة اللغوية الجيدة، كما ظهرت فيها الألفاظ الأجنبية والعامية بوضوح.

ولو تصفحنا إحدى المجلات القديمة لوجدنا تنوعًا كبيرًا في أنواع الإعلانات المنشورة منها مثلاً الإعلانات الاجتماعية كتهنئة الملك بعيد الميلاد أو الزواج أو عيد الجلوس على العرش، ومنها إعلانات المبيدات الحشرية التي لازال بعضها مستخدمًا حتى اليوم، وتتميز إعلانات المبيدات بطرافتها في إقناع الجمهور بشراء السلعة، كما ظهر نوع من الإعلانات اختصت به الصحف والمجلات نفسها وهو الإعلان عن أهمية الإعلان في زيادة الربح وسرعة بيع المنتجات والسلع، ومن الإعلانات الطريفة بالنسبة لنا



اليوم إعلانات السيارات فعندما تقرأ مميزاتها اليوم تستطيع أن تلمس مدى التقدم الذي أحرزه الإنسان في صناعة السيارات. كذلك إعلانات الصحف والمجلات فكانت كل مجلة تنشر إعلاناً أو أكثر عن العدد القادم الذي تنبه إلى أنه يضم مفاجأة لقرائه كزيادة عدد الصور الملونة أو زيادة عدد المقالات أو وجود مقال لكاتب كبير وهكذا.. ومن أطرف ما يصادفك وأنت تتصفح مجلة قديمة إعلانات الفرق الاستعراضية كإعلان عن فرقة الفنانة فاطمة رشدي صديقة الطلبة، أو عن كازينو عز الدين الذي يقدم أرشق وأجمل فتيات الاستعراض وأطرف المنولوجات. ولم تقتصر الشركات على الإعلان عن المنتج فقط بل كانت تعتمد على عمل المسابقات ذات الربح المادي لتشجع المستهلك على الشراء، كما أن فكرة الاستعانة بشخص مشهور ذي جاذبية خاصة عرفت منذ الثلاثينيات من القرن الماضي ولكن بشكل مختلف، حيث كان يتم الاستعانة بصورة لفنانة مشهورة ذات بشرة ناعمة لوضعها مع مستحضر تجميل للعناية بالبشرة والتأكيد على أن الفنانة منذ أن استخدمت المستحضر المعلن عنه أصبحت صاحبة بشرة بيضاء ناعمة. كما تميزت الإعلانات الخاصة بالسينما والمسرح في ذلك الوقت بفكرة محددة وهي الإعلان عن أهمية الفيلم سواء في تدعيم قيم دينية أو اجتماعية أو تقديم استعراضات جديدة أو وجود طفلة يطلق عليها الطفلة المعجزة أو أن الفيلم هو أروع ما قدمه الفنان على الإطلاق وهكذا..

طرائف كثيرة تقع عليها عينك وأنت تتمتع بقراءة المجلات والصحف ومع وجود الإذاعة والتليفزيون أصبحت الوسائل السمعية والمرئية تتفنن في طرق عرض إعلانات مشتركيها، الأمر الذي زاد من قيمة الإعلان المادية والفنية، وأصبح من السهل أن تميز كل فترة زمنية على حدة من إعلاناتها سواء المنشورة أو المسموعة أو المرئية.

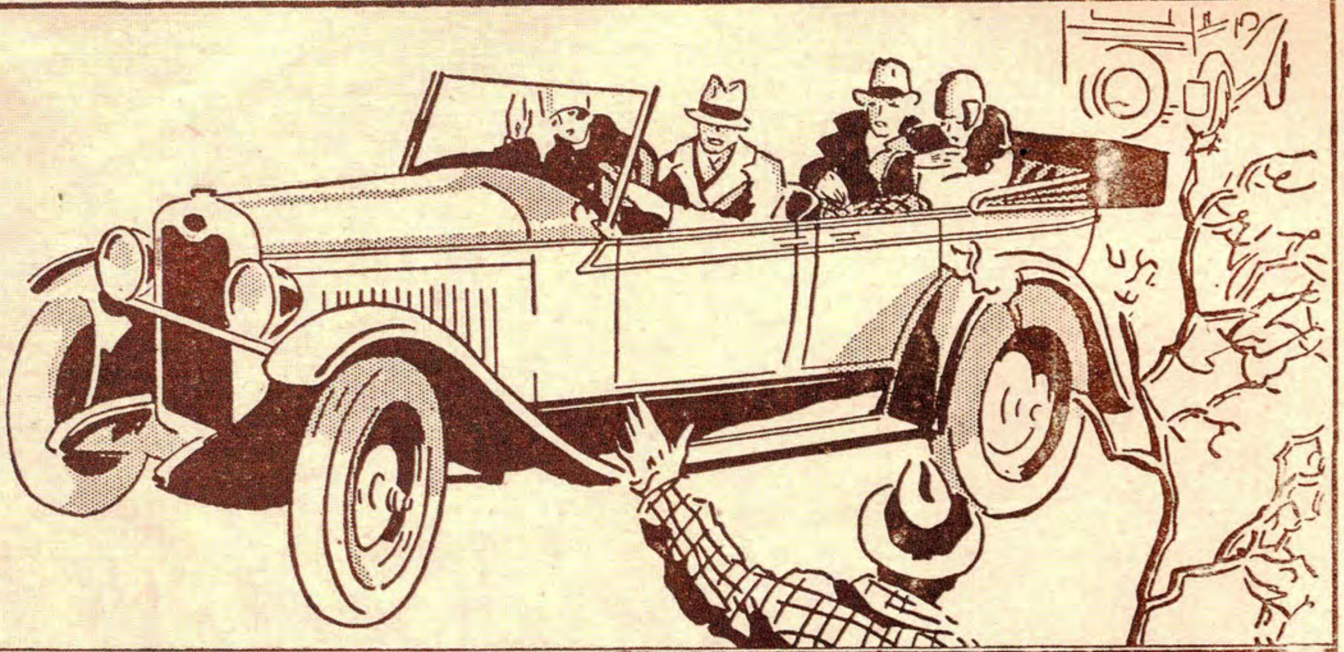


هل استعملتِ اليوم معجون الأسنان ماكلينز؟

ماكلينز معجون مدهش لتنظيف اسنانك تنظيفاً كاملاً مع المحافظة على سلامتها. استعمليه مرتين كل يوم لكي تكون لك اسنان جميلة كاللؤلؤ ولكي تكفلي النظافة والصحة والانتعاش لفمك ولثتك



جديد! فرشة الأسنان ماكلينز
ستعجب بها عند الاستعمال



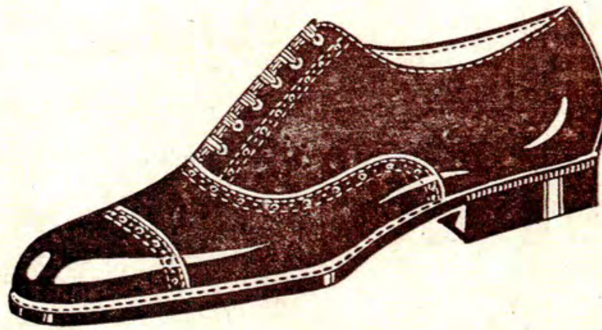
شفروليه الجديد

يقدم لكم مظاهر وعمل سيارة كبيرة بأثمان مخفضة للغاية

أحذيتنــــا للرجال

تمثــــل الصنــــاعة المتقنــــة

جلد		بوكسكاف
بني واسود		بني ولميع اسود
مقاس		مقاس
٣٩ الى ٤٥		٣٩ الى ٤٥



سعر قروش ٦٩

أحذية باتا

سعر قروش ٧٩

عنــد تــيرنج

اسكندرية	مصر	بورسعيد	المنصورة
٢٦ شارع شريف باشا	بالعتبة الخضرا	بشارع الامير فاروق	بالسكة الجديدة
٧ تكية الكلشاني	وشارع عماد الدين		

ذاكرة مصر المعاصرة... الماضي يبعث من جديد



خالد عزب

يشبه التاريخ شريط الفيلم السينمائي في سرعة عرضه للمشاهد، التي سرعان ما تتحول إلى ذاكرة الإنسان، بعضها مشاهد ينساها وبعضها يتذكره في موقف ما، لكن هذا المخزون المتراكم يظل هو رصيد البشرية الذي ترجع إليه قديمًا عبر الأساطير أو الروايات الشفهية أو البرديات وحديثًا عبر الكتب الورقية أو الصحف والإذاعات، والسينما التي تجسد في أفلامها الحياة اليومية وبعض الأحداث التاريخية، والتلفاز بقوالب أخرى، منها نشرات الأخبار والأفلام التسجيلية والمسلسلات والإعلانات، كل هذا سترونه اليوم في شيء واحد أتاحته التكنولوجيا الحديثة ألا وهو ذاكرة مصر المعاصرة الرقمية.

ستعود بكم الذاكرة سنين طويلة إلى الوراء فتردكم إلى الماضي الذي لم نكن نحن جزءًا من مشاهده، يوم أن كانت مصر تنهض من غفوتها لينشئ محمد علي الدولة الحديثة، حين كان المصريون يناضلون من أجل تحديث بلادهم والحصول على حقوقهم، وسترونهم يتعلمون في أوروبا، وأنتم تستعرضون مشاهد من حياتهم اليومية، في الذاكرة سترونهم وكأنهم أشخاص حقيقيون، يعملون ويقاتلون، ويتعذبون ويناضلون، ويعيشون حياتهم اليومية، وأنتم تشاهدون وتقرءون في ذاكرة مصر وتفكرون في الحوادث واليوميات المشاهدة، فإنكم تكونون قد عرفتم التاريخ في أكمل صورة.

كانت هذه الذاكرة فكرة ولدت نتيجة مناقشات مطولة مع الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية، الذي كان حماسه وما وفره لنا من إمكانيات ورعاية عاملاً أساسيًّا في إنجاز هذا المشروع البحثي، الذي تطلب تعاون فريق العمل في الذاكرة مع قطاع تكنولوجيا المعلومات في المكتبة. ضم فريق العمل باحثين واعدين كل منهم أصبح بمرور الوقت مرجعية في موضوع بحثه من حيث عمق المعرفة وتنوع أدواتها.

إننا هنا لا ندشن مشروعًا بحثيًّا لفريق عمل سهر الليالي وعمل بجد فحسب، بل نقدم للوطن ذاكرته في صورة رقمية لا تحترق ولا تختفي لأي سبب بل ذاكرة مستمرة للأجيال القادمة، فكأن الماضي يبعث من جديد في صورة مستديمة.